جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة العلوم المالية و المحاسبية التخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

المحاسبة العامة في المؤسسة المتوسطة و الصغيرة في ظل SCF

مقدمة من طرف الطلبة

- صوان عبد الرحمن
- بن غرنوط سفيان

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بوزيان العجال	أستاذ محاضر"أ"	مستغانم
مقررا	مقراد عبد الله	أستاذ مساعد "ب"	مستغانم
مناقشا	بن شني يوسف	أستاذ محاضر "أ"	مستغانم

السنة الدراسية 2020/2021

شكر

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين سيدنا محمد و على اله و صحبه و من تبعه بإحسان إلى يوم الدين. و بعد

فاني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي انجاز هدا العمل بفضله فله الحمد أولا و أخرا.

ثم أشكر أستاذي المؤطر الدكتور مقراد عبد الله على مساندتي و إرشادي بالنصح و التصحيح.

كما أشكر الأستاذة جوزي على دعمي طيلة مساري الدراسي.

الفهرس

العنوان الصفحة

المقدمة العامة.....02-01.....

الفصل الأول ماهية المؤسسة الاقتصادية.....03

المبحث الأول مفاهيم عامة حول المؤسسات.....04

المطلب الأول مفهوم المؤسسة.....04

المطلب الثاني خصائص المؤسسة.....05

المطلب الثالث أهداف المؤسسة.....08

المبحث الثاني مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 10

المطلب الأول مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....10

المطلب الثاني أشكال و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....13

المطلب الثالث أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....17

الفصل الثاني المحاسبة العامة و المخطط الوطني المحاسبي.....20

المبحث الأول ماهية المحاسبة العامة.....21

المطلب الأول مفهوم المحاسبة و أنواعها و علاقاتها بالعلوم الأخرى.....21

المطلب الثاني مفهوم المحاسبة العامة.....30

المطلب الثالث فوائد و وظائف المحاسبة العامة 33

المبحث الثاني المخطط المحاسبي الوطني.....34

المطلب الأول تعريف المخطط المحاسبي الوطني.....35

المطلب الثاني أقسام المخطط المحاسبي الوطني و أهدافه.....36

المطلب الثالث عيوب و محاسن المخطط المحاسبي الوطني.....63

الفصل الثالث الدورة المحاسبية في مؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الأول عملية التسجيل المحاسبي.....66

المطلب الأول مراحل الدورة المحاسبية.....67

المطلب الثاني الأنظمة المحاسبية.....73

المطلب الثالث دراسة الميزانية المحاسبية.....81

المبحث الثاني أعمال نهاية السنة في المؤسسة.....86

المطلب الأول عموميات حول الجرد.....87

المطلب الثاني الجرد المادي.....89

المطلب الثالث الجرد المحاسبي.....93

الخاتمة العامة.....105.....

قائمة المراجع.....107.....

قائـمة الأشـكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تسلسل الأعمال المحاسبية	73
02	الدورة في النظام ا□ركزي	76
03	الدورة في النظام ا□ركزي	77
04	ا□خطط ا□عمول به في النظام ا□ركزي	78

قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل	14
02	جدول حساب النتائج	62
03	اليومية-دفتر الأستاذ	74
04	يومية مساعدة	79
05	شكل الميزانية المحاسبية	86
06	القيود المحاسبية المتعلقة بإلغاء أو تعديل المئونة	99

ا□قدمة العامة:

تعد ا□ؤسسات الصغيرة وا□توسطة اللبنة الأساسية لبناء اقتصاد دولة ما مهما كان وضعها الاقتصادي،
ولقد اهتم الباحثون الاقتصاديون بهدا النوع من ا□ؤسسات، فشغلت جزء من كتاباتبهم وأعمالهم الاقتصادية، فهي تؤثر بشتى الطرق والعوامل في محيطها وتتأثر به بشكل مباشر، ومع احتفاظ ا□الكين في ا□ؤسسات الصغيرة وا□توسطة بالإدارة، إلا أنهم مجبرون على المتابعة المحاسبية للعمليات التي تقوم بها هده المؤسسة و هدا حتى يضفون على ا□ؤسسة الصيغة القانونية ومن اجل مراقبة أعمال ا□ؤسسة، كضمان لتفادي الاختلاسات والقدرة على معرفة الوضعية ا□الية للمؤسسة في أي لحظة، وعلى هذا الأساس أصبحت ا□ؤسسات الصغيرة
وا□توسطة موضوع اهتمام ا□ستثمرين والباحثين في الأعمال التجارية.

فا□ؤسسة تقوم خلال دورتها المالية بالعديد من الانشطة الاقتصادية تختلف عن بعضها البعض في طبيعتها و في تكوينها لاعباء المؤسسة غير انها تساهم باجتماع معا في تحقيق مبيعات معينة، وباعتبار أن ا□ؤسسة تنشط في محيط اجتماعي اقتصادي فهي ملزمة بدراسة المحيط من جميع الجوانب، وتمكنها هذه الدراسة من معرفة مواردها ا□ختلفة وكيفية استخدمها وما عليها من ديون وما لها من حقوق، بالإضافة إلى معرفة النتائج وضبط العمليات ا□ختلفة التي تقومبها يوميا وتنظيم هده الدراسة يتم عن طريق المحاسبة التي تطورت كثيرا و اصبحت نظاما متكاملا ووسيلة فعالة يتم الاعتماد عليها في إعداد التقارير و القوائم المالية وتنظيم الحسابات التي تعكس الوضعية ا□الية والاقتصادية للمؤسسة

ومع التطور في ضتى االمجاالات الاقتصادية والاجتماعية في القرن العشرين، امتد دورها إلى تقديم الخدمات
ومساعدة مختلف الإدارات على اتخاذ القرارات السليمة ا□بنية على البيانات الرقمية والسيطرة على الذمة ا□الية، فا□ؤسسة وحدة أو خلية نشطة من خلال العمليات التي تقوم بها ، وعليها أن تسجل كل العمليات التي
تكون مثبتة بالوثائق التبريرية في اليومية ودفتر الأستاذ، سواء كانت تجارية، إنتاجية، أو خدماتية تكون وفقا □بدا التكلفة التاريخية ثم القيام بمراجعتها في نهاية الدورة للتاكد من صحتها عن طريق اعداد ميزان المراجعة قبا الجرد

غير أن ميزان ا□راجعة قبل الجرد ليس دليلا قاطعا على صحة ا□بالغ والعمليات، فقد يكون هناك خطا بالزيادة او بالنقصان يصعب اكتشافه برغم من تحقق شرط التوازن في المجاميع و الارصدة و لهدا تعمد المؤسسة باجراء جرد شامل لكل مالها من اصول وعليها من خصوم، بالإضافة إلى تسجيل قيود التسوية للموافقة بين ما هو موجود فعلا مع ما هو مسجل محاسبيا ثم يتم غلق الحسابات من اجل إعداد ا□يزانية
وحساب النتائج

مما سبق ونظرا لأهمية الموضوع وحساسيته وتعدد جوانبه تبرز الإشكالية المراد معالجتها لهذه الدراسة وهي

الإشكالية العامة:

فيما يكمن دور المحاسبة العامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ومن هذا المنطلق تطرح الأسئلة الفرعية التالية :

ما المقصود بالمحاسبة؟ وما هي أهم مبادئها ومراحلها؟

ما الذي يجعل عمليات التسجيل في اليومية والترحيل إلى دفتر الأستاذ غير كافية لإعداد القوائم المالية؟

ما هي العمليات المتبعة لمعالجة مختلف عناصر الميزانية وحسابات التسيير؟

وكل هذا كان انطلاقا من الفرضيات التالية

فرضيات الدراسة:

- تقوم المحاسبة على مبادئ تحدد كيفية تطبيقها.

يتم تسجيل مختلف العمليات المالية عبر مراحل محددة يتم من خلالها الوصول إلى إعداد القوائم المالية. -

التسجيل المتسلسل والمنطقي للعمليات التي تقوم بها المؤسسة يؤدي إلى نتيجة محاسبية صحيحة.

عملية الجرد غالبا ما تكشف عن وجود انحرافات بين ما هو مسجل محاسبيا وما هو فعلا.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في بيان دور المحاسبة العامة في المؤسسة باعتبارها وسيلة رقابة بما تقدمه من معلومات للجهات المختصة، ووسيلة فعالة يتم الاعتماد عليها في إعداد التقارير وتنظيم الحسابات التي

تعكس الوضعية المالية للمؤسسة

.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الإجراءات والمراحل التسلسلية للعمليات التي تقوم بها المؤسسة خلال دورتها المالية لتحديد النتيجة ومعرفة وضعيتها المالية والاقتصادية لاتخاذ القرارات المناسبة لمسايرة الحاضر ومواجهة المستقبل

أسباب اختيار الموضوع

أهم الأسباب التي أدت بنا لاختيار الموضوع هي:

التخصص الذي ندرس فيه الأمر الذي يتطلب منا الدراية بمثل هذه المواضيع

رغبة منا في إسقاط الجانب النظري على التطبيق من الواقع المعاش

نود توفير مصادر أكثر للمعلومات حول هذا الموضوع

بعض الصعوبات:

.تزاحم الأوقات مع الامتحانات والبحوث والمذكرة

.نقص بعض المراجع المهمة

.الدراسة الميدانية تتطلب شيء من الوقت وقلة المعلومات الكافية

مقدمة الفصل الأول:

إن المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة تمثل اللبنة الأساسية لبناء الاقتصاد، مهما كانت وضعية البلد، متطور أو سائر في طريق النمو، لذلك يجب علينا التطرق إلى ماهية المؤسسة وخصائصها وأهدافها.

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرة تقوم بدور حاسم في توسيع الإنتاج الصناعي وتنويعه وفي تحقيق الأهداف الانتمائية الأساسية :ولذلك وجب علينا التطرق في هذا الفصل إلى ما يلي :

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات

.المطلب الأول: مفهوم المؤسسة

.المطلب الثاني: خصائص المؤسسة

.المطلب الثالث: أهداف المؤسسة.

المبحث الثاني: مفهوم وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

.المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

.المطلب الثاني: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

.المطلب الثالث: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة نحو المؤسسة

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على المؤسسة بتعدد تعاريفها بين الاقتصاديين وكذلك معرفة خصائصها وأهدافها الموجودة .

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة

من الصعب أن نعطي تعريفا موحدا للمؤسسة وذلك أن تنظيم إنساني أي من وضع الإنسان ولها مهام مختلفة ومتعددة لذلك يصعب علينا أن نضع لها تعريفا موحدا .حيث أن كلمة مؤسسة هي بالواقع ترجمة للكلمة ENTERPRIS الفرنسية وترجمة للكلمتين الانجليزيتين UNDERTAFING.FIRM [1]

ومن أهم تعاريف المؤسسة نذكر :

- المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي .
- المؤسسة هي تنظيم إنتاجي معين، الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة، من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة، ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل من الفرق بين الإيراد الكلي، الناتج من ضرب السعر السلعة في الكمية المباعة منها، وتكاليف الإنتاج.
- المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع من اجل تحقيق الأهداف التي أوجدت المؤسسة من اجلها
- المؤسسة كلها يعرفها المكتب العمل الدولي: هي كل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي ولهذا المكان سجلات مستقلة .
- المؤسسة هي القوالب التي ينظم الناس فيها شؤونهم في علاقاتهم بعضهم مع البعض والمؤسسة جهاز عمل، وأجهزة العمل تشمل على تركيبات ونظم وأدوات وتجهيز وتوزيع...[2]
- هي شكل اقتصادي، وتعتني، وقانوني، واجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها، وتشغيل أدوات إنتاج وفق أسلوب محدد لتقسيم العمل الاجتماعي، بغية إنتاج وسائل الإنتاج، أو إنتاج سلع الاستهلاك، أو تقديم الخدمات في مجال النقل والتجارة[3] .
- نعرف المؤسسة كوحدة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية المالية والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني ومكاني.[4].

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة وتصنيفاتها

سنعرض في هذا المطلب الخصائص المتعددة للمؤسسة وتصنيفاتها وفق معايير معينة.

الفرع الأول: خصائص المؤسسة

بعد عرضنا للتعاريف السابقة يمكن استخلاص الصفات أو الخصائص التالية التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية.[1]

[1] : عمر صخري، اقتصاد مؤسسة، الطبعة الثالثة، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 24.

[2] :صمويل لمبود، اقتصاد مؤسسة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 58.

[3] : المرجع نفسه، ص86.

[4] : عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير مؤسسة، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص25.

- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجبات ومسؤولياتها القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.

أن تكون المؤسسة قادرة على إبقاء بما يكفل لها من التمويل كافي وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية، وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.

- التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل وكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها، أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم أعمال معين.
- ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها وبكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات وإما عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض، أو مع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف
- لابد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة، فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف.

أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عمليات المرجوة وتفسد أهدافها.

- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في مجتمع اقتصادي، فبالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني، فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد• .
- يجب أن يشمل اصطلاح مؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاءلت كفاءاتها.[2]

الفرع الثاني: تصنيفات المؤسسة :تختلف معايير تصنيف المؤسسات لاختلاف أشكالها الاقتصادية وتعددها، ويمكن تصنيف المؤسسة حسب المعايير التالية :

1.**تصنيف المؤسسة حسب معايير الحجم:** حجم المؤسسة من المعايير الهامة حيث أنها تصنف حسب عدد العمال أو عدد المستهلكين أو رقم مبيعاتها عدد العمال الذين يشتغلون فيها فيصنفون المؤسسات إلى [3]:

وبحسب المستهلكين فيميزون بين مؤسسة ينحصر زبائنها في عدة آلاف، ومؤسسة توزع إنتاجها على ملايين الناس، ويميزون بين المؤسسات وفق معايير رقم المبيعات، وهناك مجالات معينة بوضع جداول إحصائية.

2. تصنيف المؤسسة حسب الشكل القانوني :

1: مؤسسة فردية: وهي المؤسسة التي يمتلكها شخص واحد أو عائلة، ولهذا النوع من المؤسسات مزايا أهمها:[4]

ا- السهولة في التنظيم أو الإنشاء

---

[1] : عمر صخري، مرجع سابق، ص 25.
[2] : صمويل عبود، مرجع سابق، ص 56-57.
[3] : عمر صخري، مرجع سابق، ص 26-27-28.
[4] : نفس المرجع السابق، ص27.

ب- صاحب المؤسسة هو المسئول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة وهذا يكون دافعا له عن العمل بكفاءة وجد ونشاط لتحقيق اكبر ربح ممكن .

جـ- صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة وهذا يسهل العمل واتخاذ القرار، كما يبعد الكثير من المشاكل التي تنجم عن مجود شركاء أما عيوب المؤسسات الفردية ما يلي :

أ:- قلة رأس المال وهذا ما دام صاحب المؤسسة يقوم لوحده بإمداد مؤسسته بعنصر رأس المال

ب:- صعوبة الحصول على القروض من المؤسسات المالية .

ج:- قصر وجهة النظر ضعف الخبرة لدى المالك الواحد مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.

2: **الشركات:** تعرف الشركة بأنها عبارة عن مؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو من عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسائر .وتنقسم الشركات بشكل عام إلى قسمين رئيسين هما:

- **شركات الأشخاص**: كشركات التوصية البسيطة وشركات ذ.م.م.

- **شركات الأموال**: كشركات التوصية بالأسهم الشركات المساهمة وللنوع الأول من المؤسسات، شركات الأشخاص، مزايا رئيسية هي :

- سهولة التكوين فهي تحتاج فقط إلى عقد شركائه .
- نظرا لوجود عدة شركات يمكن أن يختص كل منهم بمهمة معينة فيسهل بذلك تسيير المؤسسة .
- من خصائص المسؤولية التضامنية أنها تجعل الشركاء يتفانون ويخلصون في أعمالهم أكثر من اجل تقديم المؤسسة وبالتالي تحقيق الربح والاستمرار .
- زيادة القدرة المالية للمؤسسة بسبب تضامن الشركاء كما تسهل أكثر إمكانية الحصول على قروض.[1]

أما مساوئ شركات الأشخاص فهي :

-1-حياة لشركة معرضة للخطر نتيجة انسحاب أو وفات احد الشركاء

-2- مسؤولية غير محدودية للشركاء .

- 3- وجود عدة شركاء قد يثير بعض المنازعات وسوء تفاهم تنشأ صعوبة بيع حصة أي منهم، كما تنشا صعوبة التناول عن حصة أي من الشركاء.

وبسبب مساوئ شركات الأشخاص السابقة الذكر والتي مقدمتها عدم استطاعة شركات الأشخاص تامين المبالغ الضخمة التي تنفق على بناء المصانع وشراء الآلات والمعدات وتامين

[1] : عمر صخري، مرجع سابق، ص 28.

العائلة من المواد الأولية. ثم إنشاء شركات الأموال حيث سمحت للعديد من الأفراد أن يستثمروا ما لديهم من أموال في هذه المؤسسات. ومن خصائص هذا النوع لا اثر للاعتبار الشخصي فيها، كما أن اسمها يشير إلى غايتها ورأس مالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول ومن مزايا شركات الأموال ما يلي - :

- ✓ **مزايا شركات الأموال:**

أ- مسؤولية المساهمون محدودة بقيمة أسهمهم أو سندا

.ب- إمكانية الحصول على القروض بشكل أسهل وأسرع.

ت- حياة المؤسسة أكثر استقرارا

.ث- إمكانات استخدام ذوي المهارات والكفاءات العالية[1].

- ✓ **مسؤولية شركات الأموال:**
- ✓ أ- ظهور البيروقراطية والمشاكل الإدارية الناجمة عن تعدد الرقابة بسبب كثرة المساهمين فيها
- ✓ ب- تخضع إلى رقابة حكومية مشددة بسبب عدم وجود حافز الملكية قد ينجم عن ذلك عدم الاهتمام الفعال بشؤون الشركة من قبل مسيريها غير المساهمين.

3. **التصنيف حسب لطبيعة الملكية :تصنف المؤسسات حسب الملكية إلى :**

1. **المؤسسات الخاصة :**وهي المؤسسات تعود ملكيتها للفرد أو مجموعات أفراد شركات أشخاص شركات أموال.

2. المؤسسات المختلطة :وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام وللقطاع الخاص .

3. **المؤسسات العمومية :**وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسئولين عنها التصرف كيف ما شاءوا ولا يحق لهم ببيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك وهي تنشط لفائدة التمتع أو المصلحة العامة[2].

-**التصنيف حسب الطابع الاقتصادي** :تصنف حسب هذا النشاط الاقتصادي إلى:

1- المؤسسات الصناعية :وهي التي تقوم بإجراء معالجات أو تعديل على المواد الأولية بحيث تؤدي إلى تغيير شكل المواد لتصبح هذه الأخيرة منتجات جديدة، كما تشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية وصناعية مختلفة.

2- المؤسسات الخدماتية :هذه المؤسسات لا تنتج سلع ملموسة، وإنما تقدم خدمات معينة لزبائنها مقابل إيراد مالي، كالنقل بمختلف فروعه، البنوك والمؤسسات المالية، الصحة وغيرها.

[1] : سامر عدنان الشريف، أصول المحاسبة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2001، الأردن، ص 19.
[2] : المرجع نفسه، ص20.

3- المؤسسات الاستخراجية :تختص باستخراج المواد الطبيعية من باطن الأرض أو من على سطحها كذلك من الآثار و البحار و المحيطات.[1]

4- المؤسسات الفلاحية :وتجمع أنواع ومنتجات مختلفة من تربية المواشي والصيد البحري والمواد الطبيعية القريبة للاستهلاك .

- **المؤسسات التجارية** :هي تتم بالنشاط الاقتصادي كشراء سلع وإعادة بيعها كالجملة والتمويل.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة:

للمؤسسة أهداف عديدة تتداخل وتشابك فيما بينها، نستطيع تلخيصها في الأهداف الأساسية التالية:

1. **الأهداف الاقتصادية:**

من ضمن هذه الأهداف نذكر.:

- **تحقيق الربح**: أن استمرر المؤسسة في الوجود لا يمكن أن يتم إذا استطاعت أن تحقق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها، وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى، في نفس الفرع أو القطاع الاقتصادي .
- **تحقيق متطلبات التمتع**: إذ تحقيق المؤسسة لنتائجها يمر عبر عملية تصريف أو بيع إنتاجها المادي والمعنوي وتغطية تكاليفها، وعند القيام بعملية البيع فهي تغطي طلبات التمتع الموجودة به سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الجمهوري أو الدولي.
- **عقلنه الإنتاج**: يتم ذلك باستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج، ورفع إنتاجها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط أو البرامج، وبذلك فان المؤسسة تسعى إلى تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية لأصحابها من جهة والتمتع من جهة أخرى[2].

2. **الأهداف الاجتماعية:** وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- **ضمان مستوى مقبول من الأجور:** يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها حيث يتقاضون أجور مقابل عملها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونا وشرعا وعرفا، إذا أن العمال يعتبرون العنصر الحيوي الحي في المؤسسة .
- **تحسين مستوى معيشة العمال:** أن التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي يحصل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات متزايدة باستمرار بظهور منتجات جديدة بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم ولتغيير وتحسنها، هذا ما يؤدي إلى عقلنه وتحسين الاستهلاك الذي يكون بتنويع الإنتاج وتوفير إمكانيات مالية ومادية أكثر فأكثر للعمال من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى .

[1] :عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سابق، ص 144.
[2] : عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سابق، ص 144.

- **توفير تأمينات ومرافق للعمال**: إذا تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات والصحة كالتامين ضد حوادث العمل، وكذا التقاعد، كما أنها تخصص مساكن إيواء، سواء كانت وظيفية منها، أو العادية لعمالها بالإضافة إلى المرافق العامة مثل تعاونيات الاستهلاك والمطاعم...الخ .
- **إقامة أنماط استهلاكية معينة:** تقوم المؤسسات الاقتصادية عادة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع وذلك بتقديم منتجات جديدة أو بواسطة التأثير فيهم عن طريق الإشهار و الرعاية سواء لمنتجات قديمة أو جديدة، وهذا ما يجعل المجتمع يكسب عادات استهلاكية قد تكون في غير صالحه، إلا أنها غالبا ما تكون لصالح المؤسسة.

3. **الأهداف التكنولوجية:** بالإضافة إلى ما سبق فان المؤسسة تؤدي دورا هاما في الميدان التكنولوجي[1].

البحث والتنمية: مع تطور المؤسسات عملت توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا وتخصص لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح وهذا حسب حجم المؤسسة الذي يناسب طرديا معها.

- أن المؤسسة تؤدي دورا مساندا للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطوير التكنولوجي نظرا لما تمثله من وزن في مجموعها وخاصة الضخمة منها، من خلال الخطة التنموية العامة للدولة المتوسطة الأجل التي يتم من خلالها تنسيق بين العديد من الجهات ابتداء من مؤسسات البحث العلمي والجامعات والمؤسسات الاقتصادية، والخطة العامة تبين الخطوط العريضة والاتجاهات العامة للنمو الاقتصادي للبلد في القطاعات المختلفة والتكنولوجية وغيرها.

ومن الدوافع الأساسية للتطور التكنولوجي للمؤسسات نجد المنافسة الشديدة التي تتميز سوق المنتجات وكذا سوق التكنولوجيا وغيرها[2].

المبحث الثاني: المفهوم العام وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهدافها

نسعى في هذا البحث للإلمام بتعاريف PME رغم تعددها وصعوبات وضع مقاييس لتحديد التعاريف بدقة والتطرق لخصائصها وأشكالها وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من الصعب إعطاء تعريف موحد لـ PME لاختلاف وجهات النظر بين الفكرتين الاقتصاديتين، والمهتمين بهذا القطاع من باحثين ومنظمات دولية، ولوجود عالم جد متطور وعالم مختلف، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطات في العالم المتطور هي الكبيرة في العالم المتخلف، لذلك انفردت كل دولة بتصريف خاص بها[3] .

1- تعريف خاص بالولايات المتحدة الأمريكية:

[1] : فائزة بن شوشة، مرجع سابق، ص06.
[2] : عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 98.
[3] : الجريدة الرسمية رقم 77، ص 06.

حسب قانون53/19 فان PME هي تلك المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة، بحيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وقد تم تحديد مفهوم PME بطريقة أكثر تفصيلا باعتماد حجم المبيعات وعدد العمال:

- ✓ المؤسسات الخدماتية والتجارة بالتجزئة من1 إلى 5 مليون دولار أمريكي .
- ✓ المؤسسات التجارية بالحملة من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي - .المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل على الأقل.[1]

2- تعريف خاص باليابان: تصنف ضمن PME كل مؤسسة رغم أعمالها اقل من 50 مليون وتشغل عمال اقل من 300 أجير .

3- تعريف خاص بالبرازيل: المؤسسة الصغيرة هي التي تشغل من 5 إلى 99 عامل.

4- تعريف خاص بمصر :تعتبر مؤسسات صغيرة أو متوسطة إذا وظفت ما يقل عن 50 عامل .

5-تعريف خاص بفرنسا :مجموع المؤسسات التي تنشط في القطاع الخاص في فرنسا هي حوالي 5.2 مليون مؤسسة وتشغل أكثر من 13مليون عامل.

6-تعريف خاص بالمجموعة الأوربية المشتركة :المؤسسة المصغرة هي التي تشغل اقل من 10 عمال، المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستغلالية، وتشغل اقل من 50 عامل وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5ملاين أورو، والمؤسسة المتوسطة تشغل اقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها 40 مليون اورو ولا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.[2]

7-التعريف الخاص بالجزائر :الجزائر كغيرها من البلدان تسجل غياب تعريف رسمي لقطاع PMEعدا بعض المحاولات التي تقدم مها التعريف الخاص ببرامجنا التنمية PME لوزارة الصناعة حيث يرى أن PME هي كل وحدة إنتاجية– .

- مستقلة قانونيا

- تشغل اقل من 500 عامل .

- تحقق رقم أعمال سنوي يقل عن 15 مليون دينار جزائري ويتطلب الإنشاء . استثمارات اقل من 10 مليون دينار جزائري، وقد تأخذ هذه المؤسسات أشكالا عدة :*مؤسسات الجامعات المحلية .

- فرع المؤسسة الوطنية.

[1] : شهير مناصر، هشام خلادي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME ومساهمتها في ترقية المنتوج الوطني، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، معهد علوم التسيير، المدية، 2004، ص 21-22-23.
[2] : شهير مناصر، هشام خلادي، مرجع سابق، ص 22-23.

- التعاونيات[1].

- المؤسسات الخاصة:

ظلت صيغة هذا التعريف ناقصة، لأنها لم تغرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي لم تضع حدود فاصلة بينهم، كما أن هذا التعريف يعبر عن طبيعة المرحلة أين كان القطاع العام يمثل الخط الوحيد للتنمية الوطنية.

هناك محاولة ثانية للمؤسسة الوطنية للتنمية الصناعية الخفيفة) EDIL)حيث عرفت الصناعة الصغيرة على أنها تلك الوحدات التي تشغل اقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال يصل إلى 10 مليون دينار جزائري .من جهتها قامت وزارة PME بتقديم مشروع قانوني يحكم وينظم هذا القطاع ويتضمن التعاريف المفصل التالي:[2]

- ✓ تعرف PME مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات .- تشغل من 1 إلى 250 شخص .
- ✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية بن شوشة، مرجع سابق، ص 37. خمس مائة (500) مليون دينار جزائري.

- -**التعريف الخاص بدول العالم الثالث :**تعرف هذه منشات الأعمال والصناعات الصغيرة بأنها تلك التي تستخدم اقل من 100 موظف وفي ضوء دراسة حديثة أجراما اتحاد بلاد جنوب شرق آسيا استخدم كل من "بورتش" و"هميتر and Bruch hiemenx "التصنيف الأتي - :من 1 إلى 9 عمال، مؤسسة أسرية - .من 10 إلى 49 عامل، مؤسسة صغيرة - .من 50 إلى 99 عامل، مؤسسة متوسطة - 1 .أكثر من 100 عامل، مؤسسة كبيرة. و بالتالي الفصل بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:[3]

-**المؤسسة المصغرة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من عامل واحد(1) إلى (9) عمال وتحقق قم أعمال اقل من عشرين(20) مليون دينار جزائري أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملاين دينار جزائري.

-**المؤسسة الصغيرة**: تعرف بأنها مؤسسة تشغل مابين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 مليون دينار.[4]

- المؤسسة المتوسطة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل مابين 50 إلى 250 شخص، ويكون رقم أعمالها مابين 200 مليون و2 مليار دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين 100 و500

[1] : فائزة بن شوشة، مرجع سابق، ص 37.
[2] : صفوت عبد السلام، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية، القاهرة، دار النهضة العربية، التاريخ غير مذكور، ص 26.
[3] :صفوت عبد السلام، مرجع سابق، ص 26.
[4] : المرجع نفسه، ص 26.

مليون دينار جزائري- 9 .التعريف المقترح: من كل هذه التعريفات السابقة نخلص بان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة على أنها كل مؤسسة إنتاجية أو خدماتية أو عمومية، تقوم بالإنتاج على نطاق صغير، وتشغل من 1 إلى 500.[1]

عامل وتستخدم رؤوس أموال قليلة، وتتميز من جهة عن الصناعة الحرفية بأنها منتظمة تتم في ورشات ومصانع، وتتبع أسلوب الإنتاج الحديث باستعمالها للآلات والمعدات، ما تستخدم طرق التسيير من محاسبة عامة وتحليلية وتسيير المخزونان والموارد البشرية، ومن جهة أخرى تتميز عن المؤسسات الكبيرة بطبيعة العلاقات الإنسانية السائدة فيها ومباشرة رئيسها إدارة جميع أقسامها وباستعمال تكنولوجيا بسيطة ذات كثافة اليد العاملة[2].

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات

أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :تختلف أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها وهذه 1المعايير تتمثل فيما يلي:[3]

1. طبيعة توحيد هذه المؤسسات .
2. طبيعة المنتجات .
3. طبيعة تنظيم العمل.

الفرع الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طابع توجيهها:

يمكن أن نميز بين العديد من أشكال PME وذلك حسب توجيهها ومن أهمها:

- **المؤسسات العائلية**: وهي مؤسسات تنشا بمساهمة أفراد العائلة، وهم غالبا ما يمثلون اليد العاملة، ويقومون بإنتاج منتجات تقليدية تسوق بكميات محدودة، وفي معظم الأحيان يزاولون نشاطهم هذا في المنزل.

- **المؤسسات التقليدية**: تتميز هذه المؤسسات بكونها لا تعتمد في نشاطها على عمل ملاكها فقط، كما هو الحال في المؤسسات العائلية، كما تتميز باستقلالية مكان العمل من المنزل، مع اعتمادها على الوسائل اليدوية البسيطة[4] .

- **المؤسسات الصغيرة المتطورة وشبه المتطورة:** أن وصف هذه المؤسسات بالمتطورة وشبه المتطورة، يعود لاعتمادها النسبي على التكنولوجيا الحديثة، كما أنها تستخدم رأس المال الثابت وتقوم على أساس تنظيم العمل، وحتى من ناحية المنتجات التي يتم صنعها فهي مختلفة وتتماشى مع المتطلبات العصرية.

[1] : عبد الرزاق بن حبيب، مرجع السابق، ص 144.
[2] : عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سابق، ص 144.
[3] :نفس المرجع السابق، ص 145.
[4] : صفوت عبد السلام، مرجع سابق، ص 26.

2- تصنيف PME على أساس تنظيم العمل :يمكن أن نميز بين وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم، بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات: La petite industrie usinière . المصنعة المؤسسات-

La petite industrie non usinière : المصنعة غير المؤسسات -ويمثل الجدول الأتي تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل.[1]

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي المتر لي الورشة		نظام المصنع		
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المرتل	ورشة حرفية	عمل صناعي في المرتل	ورشات شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

المصدر: شهير مناصر، هشام خلادي، مرجع سابق/ ص25

-**المؤسسات المصنعة :**إن مفهوم المؤسسات المصنعة جاء في النظام الغربي، مثل فرنسا وألمانيا، بحيث تستخدم فيه الآلات المتطورة لإنتاج سلع ذات طابع صناعي، أما بالنسبة لاقتباس هذا المفهوم في الدول السائرة في طريق النمو، فان المؤسسات المصنعة مقتصرة فقط في مجال التركيب وإصلاح الآلات[2].

- **المؤسسات غير المصنعة :**يجمع هذا النوع من المؤسسات بين الإنتاج العائلي والنظام العرفي، وهو ما أشار إليه في الجدول السابق بالفئات 1،2،3 ،إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل في تنظيم العمل، أما الإنتاج العرفي فهو نشاط نصنع بموجبه سلع ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

ويضم هذا التصنيف كل المصانع الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة، وتختلف عن المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل، وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير، وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

3 -تصنيف PME حسب طبيعة المنتجات :تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية[3] :

- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية** :يعتمد نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا النظام على تصنيع
  - ✓ المنتجات الغذائية .

[1] : شهير مناصر، هشام خلادي، مرجع سابق/ ص25
[2] : شهير مناصر، هشام خلادي، مرجع سابق، ص 26.
[3] : المرجع نفسه، ص 27.

- ✓ منتوجات الجلود والأحذية والنسيج
- ✓ تحويل المنتوجات الفلاحية
- ✓ الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

وسبب هذا التركيز على هذه المنتجات هو كونها تتفق وخصائص هذه المؤسسات بحيث:

- صناعة السلع الغذائية تعتمد أساسا على مواد أولية متفرغة المصدر.

- تصنيع الجلود وصناعة الأحذية تقوم به مؤسسات تستعمل تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة .

- صناعة الورق، باعتبار شدة اعتمادها على القرب من السوق[1] .

- **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة :**يضم هذا النوع كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في:

- ➢ تحويل المعادن
- ➢ الصناعات الكيماوية والبلاستيكية
- ➢ الصناعات الميكانيكية والبلاستيكية
- ➢ المحاجر والمناجم
- ➢ صناعة مواد البناء[2].

-**مؤسسات إنتاج سلع التجهيز** :تختلف هذه الصناعات عن باقي الصناعات الأخرى كونها تعتمد على تكنولوجيا متطورة وكثافة رأس المال، بالإضافة إلى المعدات والأدوات، وعليه فان تدخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME في هذا يكون ضيفا و يشمل بعض الفروع، كإنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة، وهذا بالنسبة للبلدان المصنعة، أما بالنسبة للبلدان النامية فيكمن نشاطها في تصليح الآلات، استخراج المعادن، وخاصة إنتاج وسائل النقل.

إن هذا التصنيف يساعد على إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ أنها تنشط في مختلف فروع النشاط الاقتصادي[3] .

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى بخصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى وتجعلها قادرة على منافسة المؤسسات الكبيرة، ويمكن حصر هذه الخصائص فيما يلي[4] :

- ❖ **تنويع الإنتاج الصناعي**: تمتاز PME بالمرونة وقدرة التكيف مع تغيير ظروف السوق، وبالتالي هذا يجعلها تلعب دورا كبيرا في تنويع الإنتاج وتوزيعه إلى مختلف الفروع الصناعية والمساهمة في تلبية الحاجات الجارية للسكان.

---

[1] : عبد الرزاق بن حبيب، مرجع السابق، ص147.
[2] : عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص11.
[3] : عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص11.
[4] : المرجع نفسه، ص 12.

- **سهولة توظيفها**: تمتاز PME بسهولة إقامتها وتكيفها مع المحيط بالإضافة إلى أنها مشاريع لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تحتاج إلى رقعة جغرافية كبيرة لإنشائها، وهذا يؤدي إلى إنشاء عدد كبير منها في منطقة صغيرة .
- **قلة تأثرها بالسوق:** عدم تعرضها للأخطار في السوق بنفس الحجم الذي تتعرض له المؤسسات الكبيرة، خاصة عند إدخال منتوج جديد أو تكنولوجيا جديدة، وتوفرها على نوع من ضمان تصريف المنتوجات في حالة التعاقد مع المؤسسات الكبيرة[1] .
- **اختلاف أشكال الملكية**: يرتبط انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإقامة وتشغيل مؤسسات صغيرة بأشكال معينة للملكية والتي تتمثل في الغالب في الملكية الفردية أو العائلية أو في شكل شركات للأشخاص، وتساعد هذه الأنماط من الملكية على استيعاب وإبراز الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية، وعلى تنميتها.
- **تعتبر مخبر البحوث:** إن اتجاه PME اليوم إلى البحث والتنمية جعل منها أداة يعلق الأمل عليها في تنمية الاقتصاد بشكل عام.
- **الاستهلاك الضعيف لرأس المال**: لا تحتاج PME إلى رأي مال كبير من اجل تكوينها، بالإضافة إلى سرعة استرجاع المال المستثمر لأنها لا تحتاج إلى فترة زمنية كبيرة من اجل تحقيق المردودية .
- - **استعمال تكنولوجيا بسيطة**: لا تحتاج تكنولوجيا معقدة وبالتالي لا تحتاج إلى عمال ذوي خبرة عالية لتسييرها.[2]

المطلب الثالث: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME

للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة أهداف عديدة ولن تكون بعيدة أو مختلفة عن أهداف المؤسسات الكبيرة ونستطيع تلخيصها في الأهداف الأساسية التالية :

- **الأهداف الاقتصادية:**

من ضمن هذه الأهداف نذكر:[3]

- **تحقيق الربح:** إن استمرار المؤسسة في الوجود لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأس مالها، للصمود أمام تحقق مستوى كبير والمنافسة في نفس القطاع.
- **تحقيق متطلبات المجتمع:** أن تحقيق المؤسسة لنتائجها يمر عبرة عملية أو بيع إنتاجها المادي أو المعنوي وتغطية تكاليفها، وعند القيام بعملية البيع فهي تغطي طلبات المجتمع الموجودة به سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الجهوي أو الدول.[4]

[1] : فائزة بن شوشة، مرجع سابق، ص42.
[2] : فائزة بن شوشة، مرجع سابق، ص43.
[3] : عمر صخري، مرجع سابق، ص 38.
[4] : عمر صخري، مرجع سابق، ص 39.

- **عقلنه الإنتاج**: يتم ذلك باستعمال الرشيد لعوامل الإنتاجي ورفع إنتاجها بواسطة التخطيط البعيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط أو البرامج، وبذلك فان المؤسسة تسعى إلى تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية لأصحابها من جهة والمجتمع من جهة أخرى.
- **الأهداف الاجتماعية:** وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي :
- **ضمان مستوى مقبول من الأجور**: يعتبر العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها حيث يتقاضون أجورا مقابل العمل بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونا وشرعا وعرفا، إذ أن العمال يعتبرون العنصر الحيوي والحي في المؤسسة.
- **تحسين مستوى معيشة العمال**: أن التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات متزايدة باستمرار وتحسنها، هذا ما يدعوا إلى عقلنه وتحسين الاستهلاك الذي يكون بتنويع الإنتاج وتوفير إمكانيات مالية ومادية أكثر فأكثر للعمال من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى[1] .
- **توفير تأمينات ومرافق للعمال**: إذ تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات والصحة كالتامين ضد الحوادث، وكذا التقاعد، وتوفير المرافق العامة مثل المطاعم
- **إقامة أنماط استهلاكية معينة**: تقوم المؤسسات الاقتصادية عادة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع، وذلك بتقديم منتجات جديدة أو بواسطة التأثير في أدائهم عن طريق الإشهار الرعاية سواء لمنتجات قديمة أو جديدة، وهذا ما يجعل المجتمع يكسب عادات استهلاكية قد تكون في غير صالحه، إلا أنها غالبا ما تكون في صالح المؤسسة.[2]

4. **الأهداف التكنولوجية**: بالإضافة إلى ما سبق فان المؤسسة تؤدي دورا هاما في الميدان التكنولوجي

- **البحث والتنمية:** مع تطور المؤسسات عملت على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية عمليا وتخصيص لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهميتها لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح وهذا حسب حجم المؤسسة الذي يناسب طرديا معها.[3]

[1] : صفوت عبد السلام، مرجع سابق، ص 28.
[2] : عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص19.
[3] : فائزة بن شوشة، مرجع سابق، ص 45.

خاتمة الفصل الأول :

حاولنا في هذا الفصل الإلمام بمفهوم المؤسسات بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى نتمكن من معرفة وراية الميدان الذي سنجري فيه بحثنا نظريا وتطبيقيا عن كثب والذي يتمثل في مدى تطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمحاسبة العامة فتعرضنا إلى مفهوم المؤسسات رغم صعوبة تحديد تعريف موحد، وذلك لاختلاف أراء مفكرين وكذلك التفاوت الاقتصادي بين الدول، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في الدول المتطورة تعد مؤسسات كبيرة في الدول النامية وتطرقنا كذلك إلى خصائصها وأهدافها، ومن أهم النتائج المستخلصة في هذا الفصل :

- أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد ركيزة أي اقتصاد
- المؤسسات بكل أنواعها تختلف تعاريفها نظرا للتفاوت الاقتصادي بين الدول.

مقدمة الفصل الثاني:

المحاسبة هي عملية تحديد وقياس ونقل المعلومات والبيانات الاقتصادية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات، وهي عبارة عن علم أو تقنية يجرى بواسطتها رصد ومسايرة التدفقات المختلفة المتوجهة لنشاط المؤسسة، وحتى يكون هذا العلم يساير التطور الحادث في المؤسسات لا بد له من تقنية تجعل له هيئة قانون وتسهل له وظائفه والعمليات التي يقوم بها، وهذا ما يفره المخطط المحاسبي الوطني، إذ يمثل الجهاز العصبي للمحاسبة فهو الذي بواسطته يتم ترتيب وتبويب المعلومات وتسهيل مراقبتها، لذلك تطرقنا في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية المحاسبة العامة

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة وأنواعها وعلاقتها بالعلوم الأخرى

المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة العامة

المطلب الثالث: فوائد ووظائف المحاسبة العامة

المبحث الثاني: المخطط المحاسبي الوطني

المطلب الأول: تعريف المخطط المحاسبي الوطني

المطلب الثاني: أقسام المخطط المحاسبي الوطني وأهدافه

المطلب الثالث: عيوب ومحاسن المخطط المحاسبي الوطني.

المبحث الأول: ماهية المحاسبة العامة

تعتبر المحاسبة بمثابة الجملة العصبية للمؤسسة لما تنقله من صور حقيقية عن كل ما يجري في مختلف الأقسام، والمحاسب يحلل ملاحظاته حول ما يجري فيها ثم ينظم قوائم دورية

يرسلها إلى الإدارة، ولكي يتمكن قسم المحاسبة من تتبع كل ما يحدث في الأقسام، يجب على هذه الأخيرة إرسال كل الوثائق اللازمة، إن المحاسبة علم يعتمد على مجموعة من القواعد المحاسبية، هذه القواعد تسعى إلى تحقيق عدة أهداف، ولمعرفة هذه الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها علينا أولا معرفة المحاسبة وكيف نشأة وأنواعها؟ وما مدى علاقتها بالعلوم الأخرى؟ وما هي وظائفها في المؤسسة؟

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة وأنواعها وعلاقتها بالعلوم الأخرى

نظرا للأهمية التي اكتسبتها المحاسبة في جميع المؤسسات، سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، كان من الضروري إعطائها دراسة مفصلة .

الفرع الأول: نشأة المحاسبة[1]

لقد مرت الحركة التجارية بمراحل عدة تبعا لتطور الحضارة الإنسانية وتوسع الأعمال، فقد كان أفراد المجتمع في العهود البدائية يعيشون على عمليات الصيد والحصول على المواد الغذائية بطريقة جماعية، ومن ثم ظهر عهد التخصص في الحرف والمهن ومعها بدأت الحاجات تبرز ليتبادل الناس إنتاجهم مع بعضهم البعض، وظهر نظام المقايضة ليختفي مع مرور الزمن هذا النظام وتحل محله النقود، وتعددت المبادلات التجارية فبدا التاجر يدون ماله وما عليه بطريقة تتناسب مع ثقافته وحجم معاملاته، واستمر التطور في طبيعة الأعمال التجارية في الداخل والخارج مما أدى إلى وجود وسيلة منظمة لإثبات هذه المعاملات بأنواعها المختلفة، في حين ظهر أول كتاب ميز بين كلمة المحاسبة ومعنى الحاسب الرياضي، وذلك على عالم رياضي ايطالي يدعى " لوقابانشيليو" حيث ألف كتاب عام 1494م وضع فيه أسس المحاسبة العلمية وبين انه علم له مبادئه وقواعده، وبين فيه طريقة تسجيل العمليات التجارية ذات الطابع المالي، وتصنيفها وتلخيصها، واست خراج نتائج عمل المؤسسة وبيان مركزها المالي وذلك طبقا لقاعدة القيد المزدوج، واخذ علم المحاسبة بعد ذلك يتطور بشكل سريع حيث ألف العالم الانجليزي" هيو ولد كاسل" عام 1543م كتابا آخرا في مسك الدفاتر، وفي عام1518 م أسس أول معهد للمحاسبة في مدينة البندقية في إيطاليا.

ونتج في الثورة الفرنسية في بداية القرن الثامن عشر تطورا كبيرا في الحياة الاقتصادية، ومنه تطور علم المحاسبة بهدف قياس نتائج الأعمال، والرقابة على أعمال الإدارة والتدقيق المحاسبي، وفي العصر الحديث لم يقتصر استخدام المحاسبة على المؤسسات التجارية والصناعية والمالية فحسب، بل امتد إلى هيئات أخرى كالمؤسسات الحكومية والجمعيات والنوادي والمنظمات الاجتماعية[2].

الفرع الثاني: تعريف المحاسبة

للمحاسبة عدة تعاريف مختلفة نذكر منها:

[1] : حمزة بشير ابوعاصي / مبادئ المحاسبة / الجزء الأول / الطبعة الأولى / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع / 1999 / ص14.

[2] : خالد أمين عبد الله وآخرون / أصول المحاسبة / مركز الكتب الأردني / طبعة 1999 / عمان الأردن / ص16

التعريف الأول: هي عملية تحديد وقياس ونقل المعلومات والبيانات الاقتصادية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات.[1]

التعريف الثاني: هي تسجيل وتصنيف وتلخيص العمليات التجارية ذات الصفة المالية، واستخلاص النتائج منها، وتفسير وتحليل هذه النتائج.[2]

التعريف الثالث: المحاسبة تقنية متعارف عليها يجرى بواسطتها رصد ومسايرة التدفقات المختلفة المتوجهة لنشاط المؤسسة مهما كانت طبيعتها، وطبيعة نشاطها، ويترجم ذلك في شكل نتائج مكرسة لمردودية هذا النشاط وفاعليته، وتتمثل المحاسبة في مجموعة من الإجراءات والطرق الفنية الموجهة لمتابعة نشاط المؤسسة ومدى تأثيره على هيكلية أموالها أو ذمتها المالية خلال مدة معينة هي عموما السنة المالية.

وعليه فيمكن القول أن المحاسبة عبارة عن أداة لكشف وتصوير المركز المالي للمؤسسة، وتحديد نتائج نشاطها من حين لآخر وإظهار مكونات حساباتها (ذمتها) اثر هذه النتائج، لاسيما بين دورة مالية وأخرى.

فهي بصورة اشمل نظام متكامل لتنظيم ومسايرة التدفقات المتوجهة لحركية أموال أو التزامات المؤسسة عبر نشاطها أو حتى أنشطتها المختلفة، سواء مع نفسها (التصرف في النقدية، الإنتاج أو التشغيل ...) أو مع بقية المتعاملين الاقتصاديين (زبائن، موردون، مصارف، مصالح جبائية، .(... ويتشكل هذا النظام المتكامل) من :

- إجراءات معينة وفق ميكانيزمات دقيقة ومحددة
- وثائق ومستندات واضحة ومعلومة

على أن يتم بواسطة هذه الإجراءات وعبر هذه الوثائق والمستندات مسك وترتيب وتسجيل كل المعطيات المتولدة عن نشاط المؤسسة، والمحوصلة أو التزاماتها تجاه نفسها وتجاه الغير . ويمكن توضيح أكثر محتوى وآلية التقنية المحاسبية، كفن متفرد أو كعلم قائم بذاته من خلال تتويج العمليات السالفة الذكر، المسك الترتيب المحاسبي والمالي على امتداد الدورة المالية الواحدة، وعلى امتداد عمر المؤسسة ذاتها.[3]

التعريف الرابع: المحاسبة هي تقنية وعلم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس، تستعمل لتحليل وضبط العمليات المالية، وهي وسيلة لمعرفة نتيجة أعمال المؤسسة اعتمادا على مستندات مبررة لها وتطبيقاتها بهدف المحاسبة إلى جمع وتقيم وتقيد واحتساب وتنظيم الحركات معبرة بمصطلح نقدي.

---

[1] : حمزة بشير ابوعاصي / مرجع سبق ذكره / ص14

[2] : كربكش ليلى، بركي سميرة / المحاسبة العامة في المؤسسة / المركز الجامعي بالمدية / مذكرة ليسانس / ص14

[3] : احمد طرطار / تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة / ديوان المطبوعات الجامعية / الجزائر / طبعة 1999 / ص23

التعريف الخامس: المحاسبة تقنية من التقنيات الكمية لمعاملة البيانات مثل: الإحصاء، الاقتصاد القياسي وبحوث العمليات. وتتميز عنها في أنها مطبقة منذ القدم في مختلف أنواع التنظيمات (المؤسسات والإدارات) مما ساعد 1كثيرا على تطورها.[1]

التعريف السادس: المحاسبة نظام إعلامي يهتم بالعمليات التي يقوم بها مختلف الأعوان الاقتصاديين، والتي يمكن التعبير عنها بالنقود.[2]

التعريف السابع: هو اصطلاح مالي موجه لتقديم العديد من المعلومات الرقمية طبقا لاعتبارات قانونية واقتصادية من خلال الحسابات التي تتم على شكل تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث ذات الطابع المالي حيث تتلخص في :

التسجيل: بمعنى تسجيل جميع العمليات المالية في دفتر أو مجموعة من الدفاتر، لأننا لا يمكن الاعتماد في هذا على الذاكرة .

التبويب: هو ترتيب جميع البيانات وتصنيفها مع فرز العمليات والمعلومات ذات الطبيعة الواحدة

التلخيص: هو تركيز البيانات التي تم تسجيلها وتبويبها في صورة معلومات مفيدة على شكل تقارير أو قوائم توضح النتائج والحقائق المالية[3].

الفرع الثاني: أنواع المحاسبة

نظرا للتطورات الحضارية والاقتصادية والاستعمال المكثف لعلم المحاسبة من طرف المؤسسات، أدى بالمحاسبين لتقسيم المحاسبة إلى عدة فروع متخصصة، يمكن تلخيصها فيما يلي :

1. **محاسبة المؤسسة**:

وهي تلك المحاسبة الموجهة خصيصا لخدمة غرض أو أغراض المؤسسات، لاسيما الاقتصادية منها، خدمية كانت أو إنتاجية، خاصة كانت أو عمومية، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع منها كما يلي[4]:

أ/- **المحاسبة المالية:** ويطلق عليها البعض لفظ (العامة) والبعض الآخر لفظ (المعمقة) وتعني مجموعة من الإجراءات والوثائق والمستندات الموجهة لمسايرة نشاط المؤسسة، على امتداد السنة المالية الواحدة، قصد تقويمه واثبات أثره على مكونات الذمة المالية للمؤسسة، استنادا إلى نظام محاسبي موحد (دليل محاسبي وطني) يكفل تجانس المعالجة المحاسبية بين جميع المتعاملين الاقتصاديين، ومن هن كانت تسمياتها المختلفة، فهي محاسبة مالية لأنها تنصب على

[1] : محمد بوتين / المحاسبة العامة للمؤسسة / ديوان المطبوعات الجامعية / الجزائر / طبعة 1999 / ص1
[2] : نفس المرجع السابق/ ص1
[3] : بو يعقوب عبد الكريم / أصول المحاسبة العامة وفق المخطط الوطني المحاسبي / ديوان المطبوعات الجامعية / الجزائر / 1999 / ص11
[4] : حمد طرطار / مرجع سبق ذكره / ص26 -27

مسايرة الذمة المالية للمؤسسة ووضعيتها من حين لآخر، وهي محاسبة عامة لأنها تسير على تقويم النشاط العام للمؤسسة على امتداد السنة المالية، وهي محاسبة معمقة لأنها تقوم بكل هذه الأمور، استنادا إلى دليل (مخطط) محاسبي وطني موحد، بمعنى تعميق آليات المعالجة المحاسبية مجريات أحداث النشاط العام للمؤسسة وفق نصوص ومحتويات هذا الدليل.

ب/- المحاسبة التحليلية: ويطلق عليها البعض عبارة (محاسبة التكاليف) والبعض الآخر (محاسبة الاستغلال) وتعني مجموعة من الإجراءات والتقنيات الموجهة لمسايرة تكاليف الأداء على امتداد فترة زمنية محددة، أسبوع، شهر، ثلاثي، قصد تقييم المنتوجات أو الخدمات المنبثقة عن النشاط من جهة، ومراقبة شروط التشغيل الداخلي (الاستغلال) من جهة، ومن هنا كانت تسمياتها المختلفة، فهي محاسبة تحليلية لأنها تنصب على تحليل نشاط المؤسسة عبر الوظائف والمراكز أو الأنشطة الجزئية، وبالتالي تحميلها إلى المنتوجات أو الخدمات المتوجهة للنشاط العام، وهي محاسبة تكاليف لأنها تكرس كل مسعاها لمسايرة التكاليف الموافقة للمنتوجات أو الخدمات المؤداة، وبالتالي حسابا بصورة دقيقة لاسيما الفعلية منها، أي التي حدثت في الزمن الماضي، وهي محاسبة استغلال لأنها تستهدف في مراقبة شروط التشغيل الداخلي (الاستغلال) لإعادة النظر في آلية سير النشاط على مستوى مراكز التحليل المتاحة في المؤسسة، وبالتالي ترشيده.

جـ/-المحاسبة التقديرية: ويطلق عليها البعض لفظ (المعيارية) والبعض الآخر لفظ (النمطية)، وتعني اعتماد محاسبة تحليلية بقيم تقديرية متوقعة للزمن القادم، لذلك فالمحاسبة التقديرية امتداد للمحاسبة التحليلية بل هي فرع منها، غير أن الأولى تبنى على تقديرات أو أرقام وقيم محددة مسبقا، والثانية تبنى على أرقام وقيم فعلية متوجة للنشاط، على أن الفرق بينهما أي ما هو مقدر وما هو متحقق فعلا بشكل وسيلة للمؤسسة لترشيد نشاطها، وهو ما يسمى بتحليل الفروق المتوجة لمراقبة التسيير.

هكذا إذن تسمح المحاسبة العامة بصورة تدريجية بتحديد نتيجة نشاط المؤسسة وكذلك آلية تشكيل ذمتها المالية، بعد هذا النشاط المتوج لفترة زمنية محددة هي السنة المالية، غير أن المعلومات التي توفرها هذه المحاسبة على الرغم من أهميتها وضروريا تبقى غير كافية للتعرف على خبايا النشاط والإلمام بها جيدا، ولذلك عدة أسباب :

- إن المحاسبة العامة مجبرة على مراعاة واحترام قواعد التقييم والتسجيل .
- إنها تستخدم المعطيات الفعلية، التاريخية، المتحققة في الماضي .
- إنها تبتعد في بعض الأحيان عن الأسباب الاقتصادية لأجل الضرورات القانونية والجبائية .
- إنها لا تجمع الحقائق إلا في شكلها النقدي.

هذه الأسباب لا تنقص من مصداقية المحاسبة العامة بقدر ما تبرر سعي المسئولين على المؤسسة للحصول على أداة أخرى تمكنهم من الاطلاع على شروط التشغيل الداخلي بصفة

أفضل وأنجع، وهذه الأداة هي المحاسبة التحليلية والتي تستقي معلوماتها من المحاسبة العامة أصلا[1].

2. **المحاسبة العمومية**:

هي تلك المحاسبة الموجهة خصيصا لخدمة غرض أو أغراض المؤسسات غير الاقتصادية، أي المؤسسات ذات الطابع الإداري، والتي تعود في وصايتها إلى الدولة أو هيئاتها القاعدية البلدية، الولاية، الوزارة، ويسميها البعض بالمحاسبة الموازناتية Budgétaire لأنها تنبني على الموازنة بين الإيرادات والنفقات، فهي بالتالي محاسبة متميزة، تقوم على تسيير الإيرادات الموفرة من طرف الدولة، في شكل نفقات موزعة على الإدارات العامة (القطاع الحكومي) لذلك تحكمها إجراءات وميكانيزمات خاصة.[2]

3. **المحاسبة الوطنية**:

هي تلك المحاسبة القومية الوطنية مجتمعة من طرف كل الأعوان الاقتصاديين، المكرسين لتدفقات القيم كتتويج لنشاط المجتمع الممثلين له (الدولة)، في غضون السنة المالية الواحدة، أو مجموعة سنوات معينة على أن تشكل المعلومات المستقاة من المحاسبة العامة خاصة على مستوى كل المؤسسات الاقتصادية، أهم مورد معلوماتي لهذه الحسابات، بالإضافة إلى صافي المعاملات مع الخارج، وغيرها من الأمور المتعلقة بحسابات الناتج الوطني الخام والصافي، أو القيم المضافة أو غير ذلك.

4. **المحاسبة الضريبية:**

وتعني عرض البيانات المحاسبية اللازمة لأغراض تحديد الربح الضريبي وفق أحكام القوانين الضريبية، كما تبحث في عرض وتحليل نواحي الاختلاف بين المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأحكام وقوانين الضريبة من اجل تقريب وجهات النظر في القضايا المختلف عليها، وعلى محاسب الضرائب أن يلم الماما كافيا بقوانين الضريبة، وبجمع التعليمات والتفسيرات الخاصة بتلك القوانين محاسبيا وضريبيا[3].

5. **المحاسبة الإدارية**:

هي محاسبة كما يدل عليها أسمائها وتختص في الشؤون الإدارية[4] .

الفرع الرابع: علاقة المحاسبة بالعلوم الأخرى

[1] : أحمد طرطار / مرجع سابق / ص129.
[2] : أحمد طرطار / مرجع سابق / ص29
[3] : خالد أمين عبد الله وآخرون / مرجع سابق / ص18
[4] : ابراهيم الأعمش / أسس المحاسبة العامة / ديوان المطبوعات الجامعية / الجزائر / 1999 / ص5

إن المهتمين بالمحاسبة يجدون أنفسهم مضطرين للتعامل مع بعض العلوم الأخرى لارتباطها بالمحاسبة، ومن هذه العلاقة الآتي[1]:

1. **علاقة المحاسبة بالإدارة:**

الإدارة نشاط يتعلق بإتمام الأعمال عن طريق التخطيط للمؤسسة وتصميم الهيكل التنظيمي لتفصيل عمل الهيئة الإدارية وإرشاد المرؤوسين في تنفيذ أعمالهم، والتحقق من أن ما تم مطـابق لمـا خطط له، وذلك باتخاذ القرارات المناسبة المبنية على بيانات محاسبية، وتعد المحاسبة من الوسائل المهمة التي تزود الإدارة بالمعلومات الرقمية والبيانات الاقتصادية التي تساعدها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة .وبناءا على ذلك يجب على المحاسب عند تصميمه النظام المحاسبي للمؤسس ة أن يراعي الإجراءات ليتمكن مـن عرض نتائجه وآرائه على الإداريين، وان يكون هذا النظام أداة طبيعية لتطبيق القرارات الإدارية.

2. **علاقة المحاسبة بالاقتصاد:**

الاقتصاد ذلك العلم الذي يدرس السلوك الإنساني، كعلاقـة بـين أهـداف ووسائل نادرة ذات استعمالات مختلفة، وعليه فانه يبحث في أمور عدة مثل: المنفعة، الأسـعار، التـضخم، وتوزيع الموارد الاقتصادية، لتحقيق أقصى منفعة ممكنة، وهنا يظهر دور المحاسبة في عرض البيانات المالية الـتي تساعد الاقتصاديين على انجاز أعمالهم بشكل فعال .

3. **علاقة المحاسبة بالقانون:**

تهدف المحاسبة إلى إعداد القوائم المالية لتحديد نتائج أعمـال المؤسـسة وبيـان مركزها المالي، ولا بد أن تكون هذه القوائم منسجمة مع القوانين والأنظمة والتشريعات التي تصدرها الدولة، ولا بد للمحاسب عند تصميمه النظام المحاسبي لأي مشروع أن يراعي النصوص القانونية المتعلقة به، سـواء أكان متعلق بقانون التجارة أم بقانون الشركات أم بقانون الضرائب أم بقوانين أخرى، كقـانون الـضمان الاجتماعي.

4. **علاقة المحاسبة بالإحصاء:**

يشبه عمل المحاسب عمل الإحصائي من حيث جمع المعلومـات وتـسجيلها وتبويبها وتحليلها واستخراج نتائجها وعرضها ومقارنتها مع سنوات أخرى وبيان مدلولاتها، ويلجا المحاسبون في كثير من الأحيان إلى أساليب إحصائية، ليتمكنوا من إيصال فكرة معينة إلى الإدارة تعجز عنها الـسجلات المحاسبية البحتة، وخاصة إذا كانت هذه البيانات كمية وليست بيانات مالية.

- **المحاسبة من حيث طبيعتها**: يجمع الباحثون على كونها علما اجتماعيا نما وتطور عبر التاريخ، معتمدا علـى فروع المعرفة الأخرى، فاخذ منها أكثر مما أعطاها، لكن أكثر العلوم الاجتماعية قربا من المحاسبة هو بلا شك علم الاقتصاد، إذ أخذت من الكثير من المفاهيم الأساسية وطوعتها لاستخداماتها، لكن علاقتـها في عـصرنا الحاضر امتدت

[1] : حمزة بشير أبو عاصي / مرجع سابق / ص19.

لتتواصل ليس مع فروع أخرى من العلوم الاجتماعية فحسب بل تجاوز□ا لتتواصل مع بعض العلوم البحتة، مثل الرياضيات وغيرها وذلك في وضع البيان النظري لأساليبها في القياس[1].

الفرع الخامس: مبادئ المحاسبة

تسجل العمليات المحاسبية وتقدم النتائج حسب شروط معينة متعارف عليها عموما تسمى المبادئ المحاسبية، أنها قواعد عرفية تطورت مع الزمن وأصبحت مطبقة هنا وهناك، وهي في تطور مستمر، شأنها في ذلك شان المحاسبة، مما أدى إلى رفض بعضها وظهور مبادئ أخرى جديدة معوضة.

تقترح المبادئ المحاسبية في الأصل من طرف المختصين، من خبراء وهيئات، ويتفق عليها مع مستعمل ي القوائم المالية وممثلي مختلف الأنشطة الاقتصادية، تتصف هذه المبادئ بالقوة القانونية ولن تخطا البيانات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة بالقبول إلا إذا اثبت أن المبادئ المتفق عليها مطبقة بالحرف الواحد.[2]

من المبادئ الأساسية المحاسبية المتعارف عليها عموما :

- مبدأ استمرارية النشاط.
- مبدأ استقلالية الدورات والنتائج الدورية .
- مبدأ استقرارية الوحدة النقدية
- مبدأ الحيطة والحذر .
- مبدأ ثبات أو استمرارية الطرق المحاسبية .
- مبدأ القيد المزدوج
- مبدأ أحسن البيانات أو الموضوعية.

- **النشاط و استمرارية مبدأ استقلالية الدورات والنتائج الدورية:**

علاقة هذان المبدآن بالمبدأ السابق علاقة مباشرة، يرغب مستعملو البيانات المحاسبية بمختلف أنواعهم بتزويدهم بنتائج دورية، نتائج الماضي وتقديرات المستقبل مما يؤدي بالضرورة إلى تجزئة الاستمرارية (أي حياة المؤسسة) إلى فترات تسمى كل فترة الدورة المحاسبية .

تتألف الدورة المحاسبية من 12 شهرا، وتساير السنة المدنية إلا استثناء، وعليه فان القانون التجاري والقانون الضريبي يجبران المؤسسة ذات الطابع التجاري والصناعي على إعداد قوائم مالية على مدى 12 شهرا، هذا يجبر المؤسسات المذكورة إلى القيام بعملية الجرد الطبيعي في بداية كل دورة على الأقل، وتقديم القوائم المالية إلى مصلحة الضرائب، كما يجبر المساهمين على عقد جمعية عامة كل عام للموافقة على الحسابات.

[1] : حمزة بشير أبو عاصي / مرجع سابق / ص20.
[2] : محمد بوتين / مرجع سابق / ص94.

إن المحاسبة تسجل كل عمليات المؤسسة التي يمكن التعبير عنها بالنقود، أي هناك إيرادات منفقات تسجل أثناء حدوثها، ولكن تطبيقا لهذا المبدأ فإننا في آخر الدورة مجبرين على التفرقة بين ما يعود للدورة ومالا يعود لها كل دورة بنفقاتها وكل دورة بإيراداتها حتى نستطيع إعطاء نتيجة الدورة فعلا[1] .

مبدأ النقدية: يعتبر هذا المبدأ أن القيمة وحدة النقود مستقرة ولا تتأثر قيمتها الشرائية بتغيرات الواقع المعاش، وعليه تسجل العمليات بقيمتها الفعلية التاريخية، مما يسمح بجمع عمليات دورات مختلفة بعضها مع بعض مادامت أن قوائمها الشرائية لم يطرأ عليها أي تغير .

عدم واقعية المبدأ أدت إلى العدول عنه من طرف البعض، وأصبحت إمكانية إعادة التقييم (الاستثمارات خاصة) ممكنة.

- **مبدأ الحذر والحيطة:**

يلفت هذا المبدأ إلى خطورة تقديم نتائج مبالغ فيها، وحسب هذا المبدأ لا تسجل الإيرادات إلا إذا تحققت والعكس بالنسبة للنفقات، إذ يجب تسجيل كل نفقة محتملة الحدوث، ولكن هذا لا يعني السماح بتكوين مئونات واحتياطات خيالية ومبالغ فيها[2] .

- **مبدأ ثبات أو استمرارية الطرق المحاسبية:**

يعتبر هذا المبدأ أن طرق التسجيل والتقييم المحاسبي ثابتة من دورة إلى أخرى (شكل القوائم المالية وطرق التقييم) وكل تغيير يجب الإعلان عنه وتبريره للموافقة عليه، في جميع الحالات يجب أن لا يؤثر أبدا عن مدى صدق وسلامة الحسابات.

تبرر الطرق الجديدة بكل جديد، تغيرات في النشاط، في طرق استعمال الوسائل، تغيير العلاقة مع الغير وحتى اكتشاف أخطاء الماضي والعدول عنها.

- **مبدأ القيد المزدوج :**يسجل محاسبو المؤسسات عمليات عديدة ومتنوعة حسب قواعد دقيقة، ويحتاجون إلى وسائل الرقابة تمكنهم من اكتشاف اغلب الأخطاء في حينها . تعتمد المحاسبة العامة كغيرها من المحاسبات العصرية على مبدأ القيد المزدوج، لما له من فوائد كبيرة في اكتشاف الأخطاء.

يشترط في القيد المزدوج في كل عملية محاسبية تسجيل، تساوي مجموع المبالغ المسجلة في الأطراف المدينة للحسابات الأولى ومجموع المبالغ المسجلة في الأطراف الدائنة للحسابات الثانية، أي يشترط توازن الحسابات وذلك بالنسبة لكل عملية.[3]

[1] : محمد بوتين / مرجع سابق / ص35.
[2] : محمد بوتين / مرجع سابق / ص35.
[3] : نفس المرجع / ص35.

- **مبدأ أحسن البيانات أو الموضوعية :**لكي يستطيع مستعملو القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة فهم محتواها، يجب أن تكون بياناتها مرضية.
- بيانات كافية .
- بيانات ذات معنى .
- بيانات واضحة متبوعة بشروحات.

هذا يعني أن تكون لها المصداقية وان تعطى لها الثقة التامة من طرف مستعمليها بمختلف أنواعهم .يتضمن مبدأ الموضوعية القواعد الواجب إتباعها للوصول إلى النتائج حتى يتمكن المحلل مقارنة ما أمكن، نتائج المؤسسة بنتائج المؤسسات الأخرى، مقارنة يقوم بها المحلل على مختلف المستويات، على المستوى الوطني أو على مستوى القطاع الذي تنتسب إليها المؤسسة، وحتى تكون المقارنة موضوعية وذات معنى في الزمان والمكان بين مختلف المؤسسات، يجب توحيد المصطلحات والقوائم المالية مع مدى إمكانية توحيد طرق العمل، أي أن البيانات الظاهرة بالميزانية وحسابات النتائج بيانات دقيقة لها نفس المعنى في مختلف المؤسسات، ويعود الفضل 1في هذا إلى المخطط المحاسبي.[1]

المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة العامة

إن المحاسبة العامة تمثل العصب الحساس لنظام المعلومات، وهي تقنية مهمة اعتمد عليها منذ القدم في المؤسسات الاقتصادية وهذا من اجل متابعة ومعاينة مختلف الحركات المالية للمؤسسة، ومن خلال هذا المطلب سنحاول إعطاء مفاهيم عامة حول المحاسبة العامة والتعريف بها.

الفرع الأول: نبذة تاريخية عن المحاسبة العامة

المحاسبة العامة لفظ أكد وجوده منذ القدم، منذ حوالي 3500 سنة قبل الميلاد في عهد الأشوريين الذين كان ملوكهم يسجلون كل ما يدفعونه للجنود من رواتب، تتمثل في الأحجار الكريمة أو الماشية، كما ظهر في بابل بعض الحفريات تشبه السجلات المحاسبية على شكل ألواح، إضافة إلى شرائح "حمورابي" التي تفشت على برج بابل التي احتوت ضمن أحكامها على المادتين 105/104 تتعلقان بالتشريعات المالية والتجارية، وقدماء المصريين الذين احتفظوا بسجلات كانت تحتوي على معلومات تتعلق بكميات المحاصيل التي كانت تدخل وتخرج من المخازن، كذلك الأمر بالنسبة للإغريق والرومان الذين احتفظوا بسجلات محاسبية منظمة، ومن هنا نستطيع القول بان المحاسبة مفهوم قديم تطور تبعا للتطورات الاقتصادية[2].

[1] : محمد بوتين / مرجع سابق / ص36.
[2] : كربكش ليلى، بركي سميرة / مرجع سابق / ص61.

الفرع الثاني: تعريف المحاسبة العامة

للمحاسبة عدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الأول: المحاسبة العامة هي علم وفن يقوم بجمع وتسجيل وتبويب كل نشاط المؤسسة، العمليات، التبادلات والتدفقات، وهذا في دفاتر محاسبية بطريقة منظمة تعتمد على نظام محاسبي دقيق ومتكامل.

التعريف الثاني: المحاسبة العامة عبارة عن تقنية وعلم يعتمد على عدة أسس ومبادئ هدفها تقييد، ضبط، حساب، تقييم وتنظيم جميع الحركات المالية المعبر عنها بمصطلح نقدي.[1]

التعريف الثالث: المحاسبة العامة نظام إعلامي يزود كل من يتعامل مع المؤسسة بالبيانات اللازمة والضرورية)المحاسبة الوطنية، الزبائن، الموردين، البنوك، المساهمين، النقابة، إدارة الضرائب، ومختلف هيئات الرقابة الأخرى.[2]

التعريف الرابع: المحاسبة العامة تمثل العصب الحساس لنظام المعلومات ومدى تتويجه لحركية الأداء أو النشاط الممارس من قبل المؤسسة، لذلك كانت ومازالت التقنية الأكثر تداولا من قبل المسيرين والمالكين وأجهزة الرقابة والجباية معا، لان هذه التقنية تنتج لهم العديد من المزايا والمتمثلة فيما يلي :

- إن المسير لا يستطيع معرفة نتائج الأداء، وبالتالي تقويمه للنشاط الذي تقوم به المؤسسة إلا من خلال النظام المحاسبي الذي يحصى بواسطته الأثر السلبي والايجابي الذي أحدثته حركية التدفقات المتوجهة لهذا الأداء على مكونات عناصر التشغيل المتاحة له .
- المالك لا يستطيع هو الآخر معرفة نصيبه من هذا الأثر (سلبا أم إيجابا) إلا من خلال النظام المحاسبي المتوج للنشاط الموكل لمؤسسته.
- كذلك جهاز الرقابة لا يستطيع الحكم على الأداء إلا من خلال النتائج المنبثقة عن تقويم الأنشطة المكرسة لهذا الأداء، وهذا لا يتأتى إلا عبر المسلك الدقيق للنظام المحاسبي[3].

التعريف الخامس: المحاسبة العامة هي عبارة عن فن للتسيير المحكم والمضبوط، المتمثل في متابعة ومعاينة كل الحركات المخصصة للاستثمار داخليا أو خارجيا، والتي تمكننا من معرفة الحالة المالية للمؤسسة في مدة معينة مع تحديد النتيجة من حيث ربح أو خسارة.[1]

---

[1] : منصور عبد الكريم / المحاسبة العامة –مدخل- / المؤسسة الوطنية للكتاب / الجزائر / 1992 / ص12.
[2] : نفس المرجع السابق / ص12.
[3] : محمد بوتين / مرجع سابق / ص2.

التعريف السادس: المحاسبة العامة هي علم وفن يهتم بضبط العمليات المختلفة التي تقوم بها المؤسسة وفق قواعد ومبادئ دقيقة، يهدف إلى معرفة النتائج بالتسلسل التدريجي، ونتيجة الدورة وما عليها من ديون وما لها من حقوق حسب المستندات والوثائق الرسمية كدليل إثبات التسجيلات المختلفة[2] .

التعريف السابع: يمكن اعتبار المحاسبة العامة المنهج السليم والصحيح الذي يسهل ويسير التعقيدات في العمل المحاسبي، لذلك فهي فن للتسيير المحكم الذي يهتم بمتابعة ومعاينة جميع الحركات المالية[3].

من خلال التعاريف السابقة فالمحاسبة العامة هي:

المحاسبة العامة: هي علم وفن يعتمد على أسس ومبادئ ضمن عملية جمع وتسجيل وتبويب وتلخيص كل نشاط للمؤسسة في دفاتر وسجلات محاسبية تهدف إلى معرفة النتائج المتسلسلة ونتيجة الدورة، وما على المؤسسة من ديون وما لها من حقوق، وتساعد المؤسسة في متابعة التدفقات المالية والحقيقية، ومعاينة جميع الحركات المالية من اجل المحافظة على بقاء المؤسسة.

الفرع الثالث: التغيرات التي طرأت عليها تندرج التغيرات التي طرأت على المحاسبة العامة منذ ظهورها إلى يومنا هذا فيما يلي[4] :

التغيير في ذاتية المؤسسة: بعد أن كانت المحاسبة العامة أداة للمحافظة على أصول المؤسسة وقياس النتائج، أصبحت وسيلة لإنتاج البيانات الإدارية، والميزانية التقديرية، ومع ظهور أسلوب بحوث العمليات وتطور المؤسسات، تطورت المحاسبة لتستخدم إمكانيات هذه الوسائل في وظائفها المختلفة .

- **التغير في أهداف المحاسبة:** كانت المحاسبة العامة في الماضي ترتكز على تصوير المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، وقياس نتيجة أعمالها، أما الآن فأصبحت تعني بشكل كبير بتزويد الإدارة بالبيانات التي تحتاجها لاتخاذ القرارات الرشيدة .
- **التغير في أسلوب المحاسبة وطرقها**: كانت تستخدم عددا محدودا من الدفاتر، أما الآن فتعددت هذه الأخيرة وتنوعت طرق استخدامها وأصبحت تستعمل الآلات في إثبات العمل ومعالجة البيانات، ودمجت نظم محاسبية مع أنظمة تشغيل البيانات باستخدام برامج الحاسوب وتستخدم المحاسبة الآن أسلوب بحوث العمليات لتجهيز البيانات وعرض البدائل المختلفة للحصول على قرارات إدارية سليمة.

---

[1] : أحمد طرطار / مرجع سابق / ص6.
[2] : إبراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص4
[3] : بوعلام بوشاشي / المنير في المحاسبة العامة / الطبعة الثانية / دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع / الجزائر / 1999 / ص7
[4] : نفس المرجع السابق / ص7.

المطلب الثالث: فوائد ووظائف المحاسبة العامة

سنتطرق في هذا المطلب إلى فوائد المحاسبة العامة ووظائفها، والتي ستكون كالآتي:

الفرع الأول: فوائد المحاسبة العامة

يمكن حصر فوائد المحاسبة العامة عند أربع مستويات[1] :

1. **الفائدة للمؤسسة:**

تعتبر المحاسبة العامة في المؤسسة أداة لمعرفة نتائج الدورة المالية، والمتمثلة في المؤشرات الخاصة بالهامش الإجمالي والقيمة المضافة ونتيجة الاستغلال، وعلى هذا الأساس فإنها:

- 1/2 تسمح بمعرفة تطور الحالة العامة للمؤسسة .
- 1/2 توفر المعلومات للمحاسبة التحليلية محاسبة التكاليف .
- 1/2 توفر لتسيير الميزانية عناصر حساب الانحراف أو الفوارق
- 1/2 تعتبر القاعدة الأساسية للتحليل المالي .

2. **الفائدة للغير**: تعتبر المحاسبة العامة أداة إعلام للمحيط الخارجي، والذين لهم علاقة مع المؤسسة العملاء، الموردون، البنوك، المساهمون...
3. **الفائدة للأمة**: توفر المحاسبة العامة جميع المعلومات اللازمة للمحاسبة الوطنية، والتي من شأنها تسهيل تقييم الدخل الوطني4 .

4. **الفائدة لإدارة الضرائب**: تعتبر أداة لتحديد نتيجة الوعاء الضريبي.

الفرع الثاني: وظائف المحاسبة العامة

للمحاسبة العامة عدة وظائف من بينها:[2]

1. **الوظيفة القانونية:** مهما كان نوع المؤسسة فالقانون يلزم مسيرها بمسك محاسبة، فقد جاء القانون التجاري الجزائري في مادته التاسعة، "يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر ملزم بمسك دفتر اليومية يقيد فيها يوما بعد يوم عمليات المؤسسة "...كما جاء أيضا في المادة الثانية عشر "يجب أن تحفظ الدفاتر والمستندات لمدة عشر سنوات كما يجب إن ترتب وتحفظ المراسلات الواردة ونسخ الرسائل الموجهة طيلة نفس المدة "...إن لهذا الإلزام فائدة بالنسبة للمؤسسة، ومن خلال نص المادتين يظهر أن المحاسبة تؤدي في حد ذاتها إلزاما قانونيا.
2. **الوظيفة الجبائية**:

[1] : منصور عبد الكريم / مرجع سابق / ص12.
[2] : عاشور كتوش / المحاسبة العامة - أصول ومبادئ - / ديوان المطبوعات الجامعية / 2003 / ص14.

حسب المادة السابقة فان إلزامية مسك الدفاتر المحاسبية تؤدي إلى التحقق من أن العمليات المسجلة تمت فعلا، وهذا يؤدي بدوره إلى تحديد النتيجة النهائية للمؤسسة، وبالتالي تحديد الضريبة على الأرباح.

3. **الوظيفة الرقابية**:

إن وظيفة الرقابة بالنسبة للمؤسسة تنقسم إلى قسمين:

- **رقابة داخلية**: تكون على مستوى المؤسسة من طرف موظفيها، والهدف منها هو التأكد من التسيير الحسن للعمليات وضبط النظام الداخلي .
- **رقابة خارجية:** تتم خارج المؤسسة (مصلحة الضرائب) وذلك من اجل التحقق من مدى دقة البيانات المقدمة إليها .

4 . **الوظيفة التسييرية:**

يظهر دور هذه الوظيفة منذ إنشاء المؤسسة، بحيث نجد أن المحاسبة تقوم بتعريف وتسجيل ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من التزامات، ويظهر ذلك من خلال إعداد الميزانية الافتتاحية للمؤسسة، وللمحاسبة دور فعال في تسيير المخزونات عن طريق تسجيل كل ما يدخل وما يخرج، وذلك باستعمال الجرد الذي يعتبر تقنية أساسية في تسيير المخزونات، ولها دور في التسيير المالي من خلال:

- تسيير الخزينة حتى يتمكن المسيرون من معرفة الحالة النقدية في تاريخ محدد والبحث في نفس الوقت على الحلول اللازمة في حالة عدم التوازن الذي يظهر في رصيد الخزينة
- معرفة مصدر الأموال التي تحصل عليها المؤسسة، تسيير المدينون والدائنون، وهذا بمعرفة الديون التي هي للمؤسسة والتي هي على عاتقها.

ولذا فكل مؤسسة لما تقوم بعملية الاستغلال لا بد أن تعرف النتائج التي توصلت إليها، ففي هذا لا نجد أن المحاسبة هي التي تمكن المؤسسة من معرفة هذه النتائج، وهذا عن طريق إعداد الميزانية الختامية وإعداد جدول حسابات النتائج الذي يحتوي عدة نتائج مميزة للتسيير، كما نص على ذلك المخطط المحاسبي الوطني .

5 .**الوظيفة الاقتصادية:** تقوم هذه الوظيفة بتقديم معلومات كثيرة متنوعة خاصة بنشاط المؤسسة وعن وضعها الاقتصادي، وبتجمع هذه المعلومات ومن جميع المؤسسات الوطنية يمكن تحديد وضع الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال حسابات المحاسبة العمومية، وتمكن من وضع مخططات على المستوى الوطني .

المطلب الأول: تعريف المخطط المحاسبي الوطني

التعريف الأول: المخطط المحاسبي الوطني هو قائمة الحسابات التي تستعملها المؤسسة، وهي مصنفة في إطار جدول محدد مع اختلاف الحسابات التي يمكن أن تنشا حسب نشاط المؤسسة

وحجمها وخصوصياتها، ولهذا اقتضت الضرورة إلى توحيد جميع هذه القوائم على كافة المؤسسات وإعطائها صبغة وطنية ليسط ويوحد محاسبة مختلف المؤسسات، ليجلب منفعة وفائدة للمؤسسة ومصالح الدولة والأشخاص الآخرين الذين لهم علاقة بالمؤسسة[1].

التعريف الثاني: المخطط المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من الحسابات، تمثل العمليات المنجزة من طرف المؤسسة، وتتضمن هذه المجموعة حسابات ذمة المؤسسة وتسييرها ونتائجها.[2]

يطبق المخطط المحاسبي الوطني PCN على جميع المؤسسات كما جاء في المادتين 1 و 2 من الأمر الصادر [3] 1975.

المادة الأولى: يكون المخطط الوطني للمحاسبة إلزاميا بالنسبة إلى:

- المنظمات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي .
- شركات الاقتصاد المختلطة .
- المؤسسات مهما كان شكلها والخاضعة لنظام الضريبة حسب الفائدة الحقيقيةTM .

المادة الثانية: يطبق المخطط الوطني المحاسبي بفعل قرار من وزارة المالية لقطاعات نشاطات خاصة نشاطات ذات صبغة تتميز عن النشاطات الأخرى.

المطلب الثاني : أهداف المخطط المحاسبي الوطني وأقسامه

للمخطط المحاسبي الوطني عدة أهداف، كما أن له عدة تقسيمات سنحاول الإحاطة بمختلف جوانبها في هذا المطلب.

الفرع الأول : أهدافه

يهدف كل مخطط محاسبي إلى توحيد المصطلحات، قائمة الحسابات وآليات سيرها وطرق التقييم ثم إعطاء نماذج للوثائق الشاملة المتمثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول حركات الذمة، وفي بعض الأحيان ملحقاتها التي لم يتم إعدادها في غاية كل دورة محاسبة كما جاء به المخطط المحاسبي الوطني، وهذا من أجل تسهيل:[4]

- العمل المحاسبي بالدرجة الأولى، تسجيل ومعالجة البيانات المحاسبية و عداد مختلف الوثائق المحاسبية الشاملة.TM
- مهمة مراجعة ومراقبة الحسابات الداخلية و الخارجية TMمهمة تدقيق المحاسبة من طرف مصلحة الضرائب.
- تعتمد المحاسبة العامة كغيرها من المحاسبات العصرية على مبدأ القيد المزدوج لما له من فوائد كبيرة في اكتشاف الأخطاء، ويشترط في القيد المزدوج في كل عملية محاسبة

[1] : عاشور كتوش / مرجع سابق / ص15
[2] : بو يعقوب عبد الكريم / مرجع سابق / ص45.
[3] : إبراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص4.
[4] : بو يعقوب عبد الكريم / مرجع سابق / ص45.

تسجيل تساوي مجموع المبالغ المسجلة في الأطراف الدائنة للحسابات الثانية أي يشترط توازن الحسابات و ذلك بالنسبة لكل عملية.

- **مبدأ أحسن البيانات أو الموضوعية**: لكي يستطيع مستعملو القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة فهم محتواها يجب أن تكون بياناتها مرضية بيانات كافية ،بيانات ذات معنى ، بيانات واضحة .

هذا يعني أن تكون لها المصداقية و أن تعطى لها الثقة التامة من طرف مستعمليها بمختلف أنواعهم و يتضمن مبدأ الموضوعية القواعد الواجب أتباعها للوصول إلى النتائج حق يتمكن المحلل من مقارنة نتائج المؤسسة بالمؤسسات الأخرى و لكي تكون المقارنة موضوعية و ذات معنى بين مختلف ا لمؤسسات يجب توحيد المصطلحات و القوائم المالية أي أن البيانات الظاهرة بالميزانية و حسابات النتائج بيانات دقيقة و لها نفس المعنى في مختلف المؤسسات، وهذا من بفضل المخطط المحاسبي الوطني.

الفرع الثاني : أقسام المخطط المحاسبي الوطني

يحتوي المخطط المحاسبي الوطني على ثمانية مجموعات تسمى في المحاسبة أقسام مرقمة من 01 إلى 08 وهي:[1]

أ- **القسم الأول:** يتضمن الوسائل المالية موضوعة أو متروكة في متناول المؤسسة بصفة دائمة من طرف الممتلكين

ب - القسم الثاني: يتضمن الوسائل المادية الموجودة تحت تصرف المؤسسة للاستغلال

ت -**القسم الثالث** : المخزونات وتتمثل في مجموعة البضائع والمواد المخزنة المنتوجات الجاهزة والنصف جاهزة مواد أولية، بضائع لإعادة بيعها أو تصنيعها.

ث - القسم الرابع: الدائنة هي أموال المؤسسة الواردة من الأموال الخاصة أو دائنية المؤسسة اتجاه أعوان اقتصاديون آخرون عملاء مثلا.

ج- القسم الخامس: الديون يشمل مجموعة المبالغ الموجودة على ذمة المؤسسة اتجاه أعوان اقتصاديون آخرون) الموردين مثلا.

د- القسم السادس: التكاليف كل الأعباء التي تتحملها المؤسسة أثناء دورة الاستغلال سواء تعلق الأمر بالاستهلاك أي مصاريف الاستهلاك ، المئونات نتيجة من الاستغلال .و- **القسم السابع**: الإيرادات (المنتوجات) مقابل التكاليف توجد الإيرادات، والتي هي ثمرة الاستغلال مترجمة على شكل إنتاج ممتلكات أو خدمات مقدمة ومفوترة للعملاء .**القسم الثامن**: النتائج تمثل النتائج الفرق بين الإيرادات والتكاليف، وتظهر بعد كل عملية استغلال.

- **دراسة حسابات الخصوم :**عرف القرار الصادر بتاريخ 23 جوان 1975 المتعلق بطرق تطبيق المخطط المحاسبي الوطني الملحق الأول الأموال الخاصة كما يلي :

[1] : محمد بوتين / مرجع سابق / ص11.

***الأموال الخاصة**: هي وسائل التمويل العينية أو المنقولة الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة من طرف المالك أو المالكين بالمعنى المحاسبي أو المالي فالصنف من المخطط المحاسبي الوطني يوافق الحالة الصافية للمؤسسة، و بمعنى آخر الفرق بين مجموع الإيرادات (الموارد) والديون، يتضمن هذا القسم الحسابات التالية[1] :

- ح./10 صندوق الشركة (الأموال الاجتماعية)
- ح. /11 الصندوق الشخصي (الأموال الشخصية)
- ح. /12علاوات المساهمة
- ح. / 13 الاحتياطات
- ح. / 14 إعانات الاستثمارات
- ح. / 15 فرق إعادة التقدير
- ح. /17 ارتباط بين الوحدات
- ح./18 نتائج قيد التخصيص
- ح./19 مئونات الخسائر والتكاليف

1.**ح/10 صندوق الشركة**: يمثل صندوق الشركة مجموع القيم النظامية للمساهمات المقدمة من طرف ممثلي الشركة (الشركاء)، وتتناسب القيمة النظامية مع القيمة الاسمية لحصص وأسهم الشركاء، لا تكون المساهمات بالأموال فقط، لأنه لا يمكن أن تكون عينية، عتاد أو متعة ....الخ.

الحسابات الثانوية لحساب 10 رأس مال الشركة هي:[2]

- ح./100 مساهمات الدولة
- ح./101 مساهمات الجماعات المحلية
- ح./101 مساهمات المؤسسات العمومية
- ح./103 مساهمات الشركات الخاصة
- ح./104 مساهمات الأفراد

2.ح/11 **الأموال الشخصية:** حساب 11 الصندوق الشخصي يمثل قيمة عناصر الأموال التي وضعها المستغل في المؤسسة، ويتفرع هذا الحساب إلى:[3]

* **ح./110 أموال الاستغلال**: تمثل فيه قيمة العناصر التي وضعها المستغل تحت تصرف المؤسسة، وفي بداية كل سنة مالية يستقبل هذا الحساب أرصدة السنة المالية السابقة للحسابين ح./119 و ح./88.

* **ح./119 حسابات المستغل**: تسجل في هذا الحساب المدفوعات والمسحوبات التي قام بها المستغل، وفي نهاية السنة المالية التالية يرصد ح./119 يجعل ح./ دائنا أو مدينا.

[1] : إبراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص38.
[2] : بويعقوب عبد الكريم / مرجع سابق / ص50.
[3] : إبراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص80.

3.ح/12 علاوات المساهمات: يمثل فائض مبلغ المساهمات عن القيمة الرسمية للأسهم أو الأنصبة في الشركة.

4.ح/13 الاحتياطات: يمثل حساب "13 احتياطات" الأرباح التي أبقاها الشركاء تحت تصرف المؤسسة، ولم تضم إلى الأموال الجماعية

- ح./130 الاحتياطات القانونية
- ح./131 الاحتياطات المنظمة
- ح./132 احتياطات القانون التأسيسي
- ح./133 الاحتياطات التعاقدية
- ح./134 الاحتياطات الاختيارية

من الناحية الضريبية، فالاحتياطات تتميز على أنها معفية من الضرائب على الأرباح، هي جزء من الأرباح بعد خصم الضريبة.

5.**ح./14 إعانات الاستثمارات**: إعانات الاستثمارات الممنوحة للمؤسسة العامة من طرف المجموعة المنتسبة لها، تسجل محاسبيا في الحسابات الفرعية لحساب 10، هذه الإعانات يتم تحليلها إذن بالحصص النقدية.

* ح./141 إعانات الاستثمارات المقبوضة

* ح./147 إعانات الاستثمارات المسجلة على المنتوجات الاستثنائية

6.**ح/15 فرق إعادة التقدير**: يسجل فيه فائض القيمة عندما تقوم المؤسسة بإعادة تقييم استثمارها

7.**ح/17 ارتباطات بين الوحدات أو علاقات الوحدات المتعددة**: أنشئ هذا الحساب للاحتياجات الداخلية لتسجيل بعض العمليات بين الوحدات في ما بينها أو الوحدات مع الغير، يمثل إذا الحقوق والديون (الالتزامات المتعلقة بالسلع أو الخدمات في ما بين الوحدات داخل المؤسسة).

8.**ح/18 نتائج قيد التخصيص**: يمثل حساب 18 نتائج قيد التخصيص، نتائج السنوات المالية السابقة التي لم يقرر تخصيصها بعد.

9.**ح./19 مئونات الخسائر والتكاليف**: أموال موجهة لمواجهة إنجاز ومواجهة الأخطار المحتملة، المتصلة بنشاط المؤسسة، منازعات، خسائر..الخ

القسم الخامس: الديون

الديون هي مجموعة من الممتلكات أو الخدمات التي منحت للمؤسسة، ويتم تسديدها من طرف المؤسسة عندما تنتهي مدتها المحددة وتضطر المؤسسة للاستدانة عندما تكون موجوداتها النقدية (المالية) لا تسمح لها بالتسديد الفوري، ولهذا الغرض تقدم هذه الامتيازات للمؤسسة من طرف الموردين عندما تتطلب الحاجة، وهناك ديون أخرى، تتعلق، وتمس الناحية القانونية مثل: (المصالح الاجتماعية، عمال، شركاء، زبائن)، وبالتالي نستطيع القول بأن الديون تمثل

مجموعة من الالتزامات (الواجبات) التي تدين المؤسسة بمقتضى علاقتها مع الغير، ويشمل القسم الحسابات التالية: [1]

- ح.50/ حسابات الأصول الدائنة
- ح./52 ديون الاستثمارات
- ح./53 ديون المخزونات
- ح./54 مبالغ متحفظ بها في الحساب
- ح./55 ديون اتجاه الشركاء والشكات الحليفة
- ح./56 ديون الاستغلال
- ح./57 سلفات تجارية
- ح./58 ديون مالية

1.**ح/50 حسابات الأصول الدائنة**: يستقبل حسابات الأصول الدائنة عند الاقتضاء في نهاية السنة المالية الأرصدة الدائنة للحسابات الصنف 4، والتي تكون عادة مدينة والحساب 50 حسابات الأصول دائنة لا يمثل التعريف النوعي للدائنون.[2]

2.**ح/ 52 ديون الاستثمار**: نعني بديون الاستثمار جميع الديون المتعلقة بالصنف (02) صنف الاستثمارات، وينقسم إلى الحسابات التالية:[3]

* ح./521 قروض مصرفية

* ح./522 اعتمادات الاستثمارات

* ح./523 قروض أخرى

* ح./524 موردون – اقتطاعات الضمان

ح./525 كفالات مقبوضة

ح./526 إيداعات للتسديد

ح.529 ديون أخرى للاستثمار

* **ح./521 قروض مصرفية**: يسجل هذا الحساب جميع القروض التي منحت للمؤسسة من طرف المؤسسات المالية، مثل البنوك، والمخصصة لتمويل مشتريات أو لإنجازها من طرف المؤسسة وتأخذ عادة هذه القروض صورة عقد يمثل المبلغ المقروض وقيمة الفائدة، وكذا طرق وتاريخ استرجاعه، ولهذا تقيد القروض في المحاسبة حسب مدتها، (طويلة الأجل، قصيرة الأجل، متوسطة الأجل).[4]

[1] : ويعقوب عبد الكريم / مرجع سابق / ص51.
[2] : إبراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص89.
[3] : بويعقوب عبد الكريم / مرجع سابق / ص59.
[4] : ابراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص89.

- **ح./522 اعتمادات الاستثمار:** ويسجل هذا الحساب الديون المنعقدة اتجاه موردي الاستثمارات
- **ح./523 قروض أخرى**: يتضمن هذا الحساب جميع القروض باستثناء القروض المصرفية
- **ح./524 موردون – اقتطاعات الضمان**: يمثل هذا الحساب المبالغ المقتطعة من الموردين
- **ح./525 كفالات مقبوضة:** تتعلق هذه الكفالات بمواد تجارية التي تقوم بواسطتها تغليف المواد المختلفة المسترجعة، والتي ترسل إلى الزبائن.
- ح./**526 إيداعات للتسديد:** هي مبالغ ظهرت في فواتير المؤسسة بصفة إيداعات الزبائن، المعدات، مواد التعبئة والتغليف.
- ح./**529 ديون أخرى للاستثمار**: يخص هذا الحساب جميع الديون المتعلقة بالصنف "03" المخزونات ويتفرع إلى:[1]
  - ح./530 موردين
  - ح./538 فواتير للاستلام
- ح./**530 موردين:** نعني بكلمة الموردين الأخرين الذين تتعامل معهم المؤسسة، يمولوها بالسلع والمشتريات المتعلقة بالمخزون
- **ح./54 مبالغ محتفظ بها في الحساب**: يسجل جميع المبالغ المسلمة أو المحفوظة من طرف المؤسسة حساب الأخرين، وفي التطبيق هذه الاحتفاظات أو الخصومات تطرح من أجور العمال أو على تسليمات مقدمة للزبائن (خصومات على المبيعات)، وذلك لتدفع الإدارة الاجتماعية أو الضريبية أو لإدارات أخرى معينة من قبل القانون، ويتفرع إلى: [2]

  - ح./ 543 ضرائب على الرواتب والأجور
  - ح./ 545 أقسام الشركة المقتطعة
  - ح./ 546 معارضات على الأجور
  - ح./547 رسوم مستحقة على البيوع
- ح./543 ضرائب على الرواتب والأجور: وتعني اقتطاع ضريبة على الدخل الاجمالي (IRG)
- **ح./545 اقتطاعات الاشتراكات الاجتماعية**: ويخص اشتراكات ضمانات الاجتماعي على الحساب العمال
- **ح./546 معارضات على الأجور**: ويضم هذا الحساب مختلف الديون التي تترتب على حساب العمال لأسباب عديدة .
- **ح./547 رسوم مستحقة على بالمبيعات**: ويسمى هذا الحساب بالرسومات الضريبية على الإنتاج وتخص على الرسم على القيمة المضافة (TVA).

[1] : نفس المرجع السابق / ص90.
[2] : نفس المرجع السابق / ص93.

- **ح./55 ديون اتجاه الشركات والشركات الحديثة**: يمثل هذا الحساب المبالغ المستحقة على المؤسسة لمالكها، وينقسم إلى:
  - ح./ 551 مساهمات للتسديد
  - ح./ 555 حسابات جارية للشركاء
  - ح./ 556 قسائم وحصص أرباح للدفع
  - ح./558 ديون لشركات حديثة

6./ 56 ديون الاستغلال[1]: يقصد بديون الاستغلال تلك الديون المترتبة خلال دورة الاستغلال للحصول على مصالح وخدمات لتوفير الجو الملائم للتسيير في أحسن حال، ويتفرع إلى:

* ح./562 دائنو الخدمات

* ح./563 المستخدمون

* ح./564 ضرائب الاستغلال الواجبة الأداء

* ح./565 دائنو المصاريف المالية

* ح./566 دائنو المصارف المالية المختلفة

*ح./568 الهيئات الاجتماعية

من حساب 562 إلى حساب 568 تكون هذه الحسابات مدينة للتسديد تكاليف الاستغلال المستحقة بدائنية حساب 48 أموال رهن الإشارة، وتكون دائنة بتكاليف الاستغلال المستحقة بمديونية حسابات التكاليف اللازمة لها.

- **ح./568 الهيئات الاجتماعية**: يكون هذا الحساب مدين بتسديدات التكاليف للهيئات المعنية بدائنية حساب 48 أموال الإشارة، ويكون دائنا بقيمة التكاليف الاجتماعية المطروحة من الأجور والمعتبرة على عاتق المؤسسة بمديونية الحسابات الثنائية لحساب 63.
- **ح./ 57 السلفات التجارية**: ويحتوي هذا الحساب على الحسابات الثانوية التالية: [2]
  - ح./ 570 تسبيقات وسلفات مقبوضة من الزبائن
  - ح./ 577 تخفيضات معدة للمنح
  - ح./ 578 منتوجات داخلة في الحساب مسبقا
  - ح./ 579 مداخيل في انتظار التخصيص
- **570 تسبيقات وسلفات مقبوضة من الزبائن:** يسجل في هذا الحساب كل السلفات المسبقة والمتعلقة بطلبيات المنتجات المقدمة للمؤسسة من طرف زبائنها، غيرأن المبالغ لم تسجل مباشرة بدائنية هؤلاء الزبائن طالما لم يستلموا هذه المنتجات التي قدموا عليها تسبيقات، وهذه السلفات المقدمة من طرف الزبائن تشكل ديونا.

[1] : إبراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص95.
[2] : ننفس المرجع السابق / ص95.

- **ح./577 معدة للمنح**: يعتبر حساب تعديل ولا يستعمل إلا في نهاية السنة المالية لتعديل خصوم الميزانية، ويكون دائنا لمبلغ التخفيضات التجارية الممنوحة للزبائن في ضل نهاية السنة المالية، والذين لم يقدم لهم فواتير الارجاع.
- **ح./ 578 منتوجات داخلة في الحساب مسبقا**: ويعتبر أيضا حساب تعديل، والذي يسمح بتسوية خصوم الميزانية في نهاية السنة المالية، يكون دائنا بمديونية حساب الإيرادات صنف "7".
- **ح./579 مداخيل في انتظار التخصيص**: وهو حساب الأنظار الذي يسمح مجاخيل محصلة والتي لم تعرف طبيعتها بعد، يتم ترصيده بعد استقبال وثيقة للتبرير

8. **ح./ 58 ديون مالية**: ويشمل هذا الحساب على الحسابين: [1]

* ح./ 58 سندات تجارية واجبة الأداء

ح./588 سندات مصرفية

- ح./583 سندات تجارية واجبة الأداء: تمثل هذه السندات وسيلة من وسائل التسديد، تتعهد المؤسسة بتسديد الدين الذي هو عليها في تاريخ الاستحقاق هذا السند (التاريخ المتفق عليه).
- ح./588 سندات مصرفية: يسجل في رصيده الدائن لحساب أي أموال رهن الإشارة عادة كسلفة بنكية، ولما كانت حسابات أموال رهن الإشارة من حسابات الأصول، أرصدتها مدينة دائما أو مرصدة، وإذا كان أحد هذه الحسابات باستثناء الصندوق يحتوي على رصيد دائن يدخل في هذه الحالة حساب 588 لترصيده.

// . دراسة حسابات الأصول:

وتتمثل في:

الصنف الثاني: الاستثمارات

يشمل هذا الصنف على مجموعة القيم والأملاك الدائمة التي اشتراها أو أنشأها أو حازت عليها، وهي تسمى بالأصول الدائمة أو الثابتة، يتفرع من هذا الصنف الحسابات التالية:

1. **ح./20 مصاريف إعدادية**: يقصد بالمصاريف الإعدادية هي تلك المصاريف التي تدفعها المؤسسة قبل قيامها بممارسة نشاطاتها الاعتيادية، والذي من أجله تم إنشاء المؤسسة وتسمى بالمصاريف التأسيسية، الضرورة لتأسيس المؤسسة، يتفرع عن هذا الحساب الرئيسي للمصاريف الحسابات الفرعية التالية: [2]

[1] : ابراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص97-98.
[2] : إبراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص99.

- **ح./ 200 مصاريف متعلقة بعقد المؤسسة**: وهي المتعلقة بإجراء إنجاز أو تغيرات متعلقة بالعقد كزيادة أو نقصان رأسمالها أو دمج مؤسسة مع مؤسسة أخرى
- **ح./ 201 مصاريف الاستثمارات**: تدفع لغرض إنجاز الاجراءات الضرورية اللازمة للحيازة على الأموال والممتلكات التي تنوي المؤسسة شراؤها
- **ح./ 202 مصاريف القروض**: وهي التي تتحملها المؤسسة في الفترة التأسيسية والمتعلقة بالفوائد أو المصاريف تسددها المؤسسة إلى البنوك للحصول على هذه القروض
- ح./ **203 مصاريف التكوين المهني**: هي التي تتحملها المؤسسة لغرض تكوين الإطارات المهنية والعمال، وتحسين مستوى اتقانهم لأعمالهم
  - **ح./204 مصاريف سير العمل السابق للانطلاق**: وتشمل على المصاريف التي ارتبطت بها المؤسسة قبل البدء في نشاطها أو قبل الاستغلال
- ح./**205 مصاريف الدراسات والبحوث**: التي دفعتها المؤسسة عن الدراسات والبحوث اللازمة والخاصة بالنشاط الذي تمارسه
- **ح./208 مصاريف الاستثمارية:** وهي كافة المصاريف الأخرى التي تتحملها المؤسسة بصورة استثنائية وقبل بدء نشاطها الاعتيادي
  - **ح./ 21 القيم المعنوية**: يدخل ضمن هذا الحساب قيمة العناصر المعنوية والمزايا التي حصلت عليها المؤسسة أو اشترتها أو حازت عليها كحقوق الملكية الصناعية أو التجارية، أو حق الاختراع أو حقوق أو حقوق المؤلف، وكذلك المقابل المدفوع للحصول على حق ملكية المتجر ويضم:[1]
  - ح./ 210 الأموال المدفوعة للحصول على المتجر
  - ح./ 212 حقوق الملكية الصناعية والتجارية

3.**ح/22 الأراضي**: تقيم الأراضي بصورة مستقلة عن المباني المقامة عليها، وذلك باستعمال المستندات التي تثبت وتبين قيمة هذه الأراضي، وفي حالة انعدام هذه المستندات فإن الثمن الإجمالي المدفوع للحصول على المباني ولأراضي، يتم توزيعها بالطرق والوسائل المتاحة لتوصيل إلى تحديد قيمة هذه الأراضي.

إن حساب الأراضي يشمل على ثلاث حسابات فرعية طبيعة هذه الأراضي هي:

- ح./ 220 الأراضي المعدة للبناء و الورشات
- ح./ 224 المقالع والمناجم
- ح./ 226 الأراضي الأخرى

هذه الحسابات تكون مدينة بدائنية حساب 52 ديون الاستثمار عند شراء الأراضي لأجل وبدائنية حسابات الصنف 01، إذا كانت الأراضي محصل عليها من المساهمات وبدائنية حساب من حسابات 48 أموال رهن الإشارة عند الشراء نقدا.

كما قد تكون دائنة بمديونية حساب الاهتلاك حينما تكون هذه الأراضي عرضة للاهتلاك كالمناجم.

[1] : خالص صافي صالح / المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة / ديوان المطبوعات الجامعية طبعة 2 / 2003 / ص147.

4.**ح.24 حساب تجهيزات الإنتاج**: يشمل على الممتلكات التي اقتنتها المؤسسة لغرض استعمالها، وليس إعادة بيعها إن هذه الممتلكات التي تقدم منافعها الاقتصادية لأكثر من فترة مالية، ويشمل على عدة حسابات :

* **ح./240 المباني**: وتتضمن

- ✓ ح./2400 المباني الصناعية
- ✓ ح.2401 المباني الإدارية والتجارية
- ح./241 المنشأة الهيكلية الأساسية: وتتضمن
  - ح./2410 طرق النقل
  - ح./ 2411 منشأت فنية

أما بقية حسابات تجهيزات الإنتاج فهي:

- ح./**243 معدات وأدوات**: المعدات يشمل على التغيير أو التصنيع والأدوات هي المخصصة للعمل
- ح./ **244 معدات نقل**: كل الأشياء المستعملة في النقل
- **ح./245 تجهيزات مكتب**: يدخل فيه الآلات الخاصة بالمكتب والدفاتر والكراسي...الخ
- **ح./246 أغلفة قابلة للاسترجاع**: لف وحزم البضائع والمنتجات لتسليمها للعملاء
- **ح./247 منشآت وتركيبات:** تتضمن كل الأعمال المخصصة لإقامة ارتباطات بين مختلف أنواع الاستثمارات.

5. **/25 تجهيزات اجتماعية**: يشمل هذا الحساب على الممتلكات التي اقتنتها المؤسسة وأنشأت لغرض تسيير أعمالها الإنتاجية، ويتفرع هذا الحساب إلى:[1]

* ح./ 250 مباني الشركة

*ح./251 معدات

* ح./252 أثاث وتجهيزات منزلية

*ح./ 257 هيئات

6.**ح/ 28 استثمارات قيد التنفيذ**: يشمل الحساب قيمة الاستثمارات التي شرعت المؤسسة بتنفيذها، ولم ينتهي العمل بها في نهاية السنة.

7.**ح/ 29 أهلاك (اندثار) الاستثمارات:** إن الاهتلاك هو عبارة عن النقص في قيمة الاستثمارات التي تمتلكها المؤسسة (أصول ثابتة) سواء كان ذلك نتيجة للاستعمال أو يعادل الزمن أو التقادم الفني.

[1] : خالص صافي صالح / مرجع سابق / ص148.

يحسب الاهتلاك لغرض توفير الأموال اللازمة لغرض استبدال الأماكن التي اهتلكت خلال فترة زمنية، يحسب الاهتلاك على الأصل من تاريخ شراءه (أو عند الانتهاء من إنشاءه) لذلك نجد أن الاهتلاك المتراكم يختلف من حيث المبلغ من أصل لأخر، وذلك حسب طول الفترة التي مرت عليه من تاريخ الشراء، ولذلك فإنه من الضروري تقسيم هذا الحساب إلى حسابات فرعية تتلائم مع حسابات الاستثمارات المعنية.

القسم الثالث: المخزونات

هي الأصول المتداولة التي اشترتها المؤسسة أو انتهجتها، والتي تحتفظ بها في مخازنها أما الغرض إعادة بيعها (أي شراء من أجل إعادة البيع، كما هو في المؤسسات التجارية)، أو لغرض استعمالها في عمليات الصنع وتحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة الصنع، إن هذا الصنف يشمل على: [1]

1.**ح./ 30 بضائع**: يشمل على المشتريات من المنتجات التامة الصنع التي اشترتها المؤسسة لغرض إعادة بيعها على حالها دون إحداث أي تغيير أو تحويل أو تحوير عليها.

2.**ح./31 مواد ولوازم:** يشمل هذا الحساب على قيمة المواد الأولية واللوازم الأخرى التي تحتاجها المؤسسة لاستعمالها في عمليات الصنع التي تمارسها

3./ **33 منتجات نصف مصنعة:** هي المنتجات التي تم البدء في صنعها خلال الدورة المحاسبية إلا أنها لم تصل إلى المرحلة النهائية، أي لا زالت لم تصبح منتجات تامة الصنع.

4.ح/34 منتجات وأشغال قيد التنفيذ: يشمل المنتجات والاستثمارات التي مازالت قيد الانتاج أو التكوين، أي أنها لم تنتهي بانتهاء الفترة المحاسبية.

5.**ح/35 منتجات تامة**: هي المنتجات التي تم صنعها ووضعت في المخازن حتى انتظار تسويتها.

6.**ح/36 فضلات ومهملات**: الفضلات التي تنتج عن عمليات الصنع سواء كانت نتيجة قطع واستعمال المواد الأولية، أو كانت منتجات غير صالحة أو منتجات عرضية، وأن هذه الفضلات والمهملات لا يمكن بيعها أو تسويقها بصفتها منتجات تامة الصنع وبالصورة الاعتيادية.

7.**ح/ 37 المخزونات في الخارج**: يشمل على المنتجات والبضائع التي تمتلكها المؤسسة مهما كانت طبيعتها (مواد أو منتجات) والتي لم تصل بعد إلى مخازن المؤسسة أي أنها في الطريق في الجمارك أو في المخازن المؤسسات التي تتعامل معها لمؤسسة.

8.**ح/ 38 المشتريات**: يشمل على قيمة البضائع والمنتجات التي اشترتها المؤسسة بهدف إعادة بيعها على حالها بالنسبة للبضائع أو لغرض استعمالها بالنسبة للمواد، وتتفرع إلى حساب البضائع وأخر للمواد واللوازم.

[1] : خالص صافي صالح / مرجع سابق /ص149

9.ح/ 39 **مئونات نقص المخزونات**: لأسباب عديدة يحدث نقص في قيمة المخزونات، بمعنى أن الموجود الفعلي في المخازن لا يتطابق مع سجل في السجلات المحاسبية، وقيمة المخزونات الفعلية.

القسم الرابع: الحسابات المدنية (الحقوق)

يتضمن قسم 4 (المدينون) مجموعة الحقوق التي تملكها المؤسسة و اكتسبتها بمقتضى علاقتها مع الغير، تعتبر حسابات الدائنة من حسابات الأصول شأنها شأن بقية حسابات الأصول ترتفع من الجانب المدين عن اليمين و تنخفض من الجانب الدائن عن اليسار، ويتضمن هذا الصنف ما يلي: [1]

1.ح/ 40 **حسابات الخصوم المدينة:** هذا الحساب كما تدل تسميته يختص في دراسة الأرصدة المدينة لحسابات القسم الخامس، حيث يستقبل هذه الأرصدة إذا اقتضى الأمر في نهاية السنة المالية، وتقفل القيود مباشرة عند انفتاح السنة المالية التالية.

2.ح./ 42 **مدينو الاستثمارات**: لهذا الحساب ارتباط وطيد بالاستثمارات ويظهر فيها ما يلي:

1.ح/421 سندات المساهمة: هي السندات التي تسمح حيازتها الدائنة أصلا استعمال نقودها على المؤسسة التي أصدرتها القيمة الأصلية لأي سند هي المبالغ التي دفعت كثمن لاكتساب به أو شرائه، ومن ناحية المبدأ تسجل المصاريف الملحقة بشراء السندات بجعل لحساب 656 (مصاريف، شراء السندات) مدينا.

- ح./ 424 **القروض**: عندما تمنح المؤسسة قرض فإن حساب 424 يكون مدينا بدائنية حسابات الخزينة، ولكن عند الوفاء والسداد يحقق هذا الحساب ربحا.
  - **الحالة الأولى:** منح القرض
    - يجعل حساب 424 (القروض) مدينا بدائنية حسابات الخزينة
  - **الحالة الثانية:** عند السداد
    - يجعل حساب 563 (مرتبات للدفع) مدينا بدائنية حساب 424 (القروض)
- ح./425 **سلفات وتسبيقات على الاستثمارات:** يرتبط هذا الحساب مباشرة بقسم 2 (الاستثمارات) مدين بمبلغ التسبيقات لمورد الاستثمارات بدائنية حساب 48 (أموال رهن الإشارة) دائن أو مرصد بمديونية حساب الاستثمارات المعني.
- ح./ 426 **كفالات مدفوعة:** هي مبالغ دفعت الغير على سبيل الضمان ولا ترد حتى تتحقق الشروط المتفق عليها

3.ح./ 43 مدينو المخزونات: يسجل في هذا الحساب قيمة الحقوق المكتسبة على موردي البضائع أو المواد واللوازم، وينقسم إلى:

- ح./430 **سلفات (تسبيقات) للموردين:** وهو ما يسمى بالعربون، حيث أن المورد بطلب مبلغ من المال عند تحرير الفاتورة قبل تسليم البضائع، ويطرح

[1] : خالص صافي صالح / مرجع سابق /ص150.

هذا المبلغ من المبلغ الإجمالي للفاتورة بدائنية أحد حسابات أموال رهن الإشارة بمديونية حساب المشتريات المعنية.

- **ح./438 تخفيضات منتظرة:** يسجل المنتوج المقدم للمؤسسة من طرف الغير في نهاية السنة المالية، المبلغ الإجمالي للفاتورة

4.ح/**44 دائنية الشركاء والشركات الحليفة**: يسجل قيمة الحقوق التي هي للمؤسسة على الأخرين.

5.**ح/45 تسبيقات على الحساب**[1]: نستعمل هذا الحساب عندما تربط علاقة العمل ثلاثة أعوان اقتصاديين مختلفين عن المؤسسة مورد الدولة مثلا.

عندا تقوم المؤسسة بشراء منتوجات تامة من عند منتج، وقد خضعت هذه المنتوجات على الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج، بمعنى أخر المؤسسة دفعت ثمن الرسم بما في ذلك سعر شراء المنتوجات مرتفع بالرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج.

عند إعادة بيع هذه المنتوجات تخضع المؤسسة للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج، وذلك على مبيعاتها وتتضمن الفاتورة المحررة للزبائن مضطر في هذه الحالة إلى دفعت ثمن الرسم.

يتحمل الزبون النهائي مصاريف الضرائب والرسوم لأن المؤسسة مطالبة بإعادة الدفع للدولة.

الفرق بين:

- الرسم الوحيد الإجمالي للإنتاج على مبيعاتها
- الرسم الوحيد الإجمالي للإنتاج على مشترياتها

بعلاقة الشراء المؤسسة اكتسبت دينا عن الدولة والمتعلق بالمبلغ الذي اقتطعت أو حسمت منه مبلغ الرسم الوحيد الإجمالي للإنتاج على المبيعات عند الإبلاغ الدوري.

6.ح/46 سلفات على الاستغلال[2]: هذا الحساب مركب من الأرقام 4 و 6 والتي تمثل كل من قسم حسابات الدائنية وقيم التكاليف (تكاليف الاستغلال متمثلة في الحسابات من 62 إلى 63).

- ح./462 سلفات على الخدمات
- ح./463 سلفات المستخدمين
- ح./464 سلفات على الضرائب والرسوم
- ح./466 سلفات على المصاريف المختلفة
- ح./468 مصاريف محسوبة سلفا
- ح./469 نفقات في انتظار التعيين

[1] : إبراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص70.
[2] : إبراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص73.

الحسابات من 462 إلى 466 تسجل الدفعات المالية المقدمة للغير كتسبيقات وسلفات على تكاليف الاستغلال.

بمبالغ الدفعات المالية بدائنية أحد حسابات أموال رهن الإشارة تجعل كل من حسابات التكاليف المعنية، بحيث يرصد كل من الحسابات من 462 إلى 466.

- ح**./468 مصاريف محسوبة سلفا**: هي تكاليف ارتبطت أثناء سنة مالية ولكنها تتعلق بسنوات مقبلة، يجعل حسابات التكاليف المعنية بدائنية يجعل إجراء قيد عكسي عند افتتاح السنة المالية التالية بين حساب 468 والحسابات المعنية من القسم.
- **ح./469 نفقات في انتظار العين**: هي نفقات تمت إلا أن طبيعتها لم تحدد بعد للتمكن من تحميلها تحميلا حسابيا نهائيا، يسجل هذا الحساب مؤقتا لنفقات التي لا يمكن تحميلها حسابيا بصفة أكيدة في حساب محدد، يجب ألا يستعمل هذا الحساب إلا بصفة استثنائية، واجب تحميل جميع المصاريف المقيدة في هذا الحساب النهائي وبأسرع وقت ممكن، يجب أن يرصد هذا الحساب في نهائية السنة المالية ما عدا في حالة الاستحالة.

7**.ح/ 47 عملاء مدينون**: يتركب هذا الحساب من الرقمين 7 و 4 رقم 4 قسم حسابات المدينون ورقم 7 الإيرادات، الزبائن هم مشتري السلع والمنتجات من المؤسسة وينقسم إلى: [1]

* ح./470 عملاء (الزبائن)
* ح./471 عملاء (قطاعات الضمان)
* ح./ 478 فواتير للتحرير
*ح./479 أوراق تجارية للتحرير
*ح./470 عملاء

- **ح./470 عملاء:** يكون هذا الحساب مدينا بمبلغ الفواتير المسلمة للعملاء سواء بدائنية حساب 70 حساب البضائع أو بدائنية حساب 71 إنتاج مباع بمديونية حساب من حسابات أموال رهن الإشارة عند تسديد الديون الموجودة على عاتقهم بمردودات المبيعات
- **ح./471 عملاء لقطاعات الضمان**: المبالغ المقتطعة من الثمن المقرر وذلك يجعل حساب المنتوج المعني دائنا بدائنه حساب 470 العملاء دائن أو مقفل بحساب رهن الإشارة
- **ح./478 فواتير للتحرير**: يسجل هذا الحساب مبلغ المنتوجات التي لم تحرر فواتير بيعها عند إقفال السنة المالية، أما عند افتتاح السنة المالية فلتقفل القيود التي سجلت في هذا الحساب بقيد عكسي إلى الحسابات المعنية من قسم 7 المنتوجات.

8**.ح/48 أموال رهن الإشارة**: نسجل في هذا الحساب الأموال التي هي تحت تصرف المؤسسة في أي شاءت، يتضمن هذا الحساب:

* ح./ 483 حسابات لدى الخزينة

*ح./ 484 حسابات لدى المؤسسات المالية

[1] : نفس المرجع السابق / ص73.

* ح./485 حسابات مصرفية

* ح./487 الصندوق [1]

*ح./ 488 استغلالات مباشرة واعتمادات

*ح./ 489 تحويلات من حساب لأخر

*ح./ 486 تحويلات بريدية

➢ ح./485 حسابات مصرفية:

مدين	دائن
المدفوعات نقدا	بالمسحوبات نقدا
بخصومات الأوراق التجارية	بالتسديدات المختلفة
بتحويل من طرف العملاء	عمولة مصرفية، مصاريف مالية مختلفة
إيرادات مالية	

- **ح./487 الصندوق:**

بمدخولات الأموال نقدا يجعل مخروجات الأموال نقدا دائنا

ملاحظة: يجب أن يكون حساب الصندوق مدينا دائما، وذلك لإمكانية التسديد منه.

9.ح/49 مئونات نقص حسابات الدائنية:

تحسب مديونية حساب 694 ديون معدومة غير قابلة للتحصيل بدائنية حساب 49 مؤونات نقص حسابات دائنة، وسوف يأتي تفصيل شامل لهذه الأسباب

/// دراسة حسابات التسيير:[2]

1.ح./60 بضائع مستهلكة: يقيد في هذا الحساب التكلفة الحقيقية لمشتريات البضائع المباعة، ولذا يستعمل هذا الحساب في المؤسسات التجارية التي تشتري البضائع من الخارج لإعادة بيعها على حالتها الأولى بدون إجراء أي تغير لها.

ويقوم هذا الحساب بحركته على أساس وثيقة تسمى (إذن الخروج) الذي يثبت خروج البضائع المخصصة للبيع أو المعرضة للاستهلاك.

دور.ح./60:

دائن	مدين

[1] : إبراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص75.
[2] : إبراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص75.

بدائنية ح./30 بالتكلفة الحقيقية لمشتريات المورد واللوازم عند يعها في حالتها الأولى بدائنية حساب 31.	برجوع بضائع بمديونية ح./30 بضائع برجوع المواد واللوازم بمديونية ح./31 مواد ولوازم.
يرصد حساب 60 في نهاية السنة المالية بمديونية حساب 80 الهامش الإجمالي.	

2.ح/61:[1]

مدين	دائن
بتكلفة حقيقية للمواد واللوازم المستهلكة أو المدمجة في تصنيع المنتوجات.	برجوع المواد الأولية واللوازم
بدائنية ح./31 مواد ولوازم بدائنية ح./38 مشتريات غير مخزنة.	بمديونية ح./31 مواد ولوازم أو ح./38 مشتريات غير مخزنة
يرصد حساب 61 في نهاية السنة المالية بمديونية حساب 81 القيمة المضافة	

3.**ح/62 خدمات**[2]: يسجل في هذا الحساب الأعباء التي تتحملها المؤسسة خلال دورة التصنيع، إن المصاريف التي تنفقها على التسيير من أجل الحصول على مصلحة ما يجب توفرها للقيام بالنشاط، ويضم هذا الحساب الحسابات التالية:

* ح./620 نقل

*ح./621 إيجارات وتكاليف إيجارية

*ح./622 صيانات وتصليحات

*ح./624 وثائق

*ح./625 أحور للغير

*ح./626 الإشهار

*ح./ 627 انتقالات واستقبالات

*ح./628 بريد ومواصلات سلكية ولا سلكية

* ح./620 نقل: يسجل هذا الحساب جميع مصاريف النقل المدفوعة للغير والتي تتحملها المؤسسة باستثناء مصاريف نقل المشتريات التي تحمل مباشرة إلى حساب 38 مشتريات.

دور حسابات من 620 إلى 628:

[1] : إبراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص76.
[2] : نفس المرجع السابق / ص103.

مدين	دائن
بتكلفة الخدمات المستلمة	عند التسوية بمديونية الحساب الختامي
بدائنية حساب من حسابات أموال رهن الإشارة عند الدفع فورا بالحاضر	
بدائنية حساب 562 موردو الخدمات في حالة التسديد الأجل	

يرصد حساب 62 خدمات في نهاية السنة المالية بمديونية حساب 81 القيمة المضافة

4.ح/63 مصاريف المستخدمين: [1]

بالأجور المستحقة الأداء والإسهامات والاشتراكات بدائنية حساب 563 ديون الاستغلال (المستخدمين) بالنسبة للأجور المستحقة للعمال، وكذا المصاريف الاجتماعية الواجبة بدائنية حساب 568 الهيئات الاجتماعية، بالنسبة لمصاريف المفروضة على المؤسسة بدائنية حساب من حسابات أموال رهن لإشارة، ويقابل في الجهة الدائنة (ما عدا عند الرغبة في التسوية).

يرصد حساب 63 في نهاية السنة المالية المحاسبية بمديونية حساب 83 نتيجة الاستغلال.

5./64 الضرائب والرسوم: يخضع القانون لمؤسسات لعدد معين من الحقوق والرسوم محتسبة على عملياتها (شراء، بيع، تصنيع، إنتاج)، وكذا تدفع الضرائب على الأجور المقدمة للمستخدمين، هذا الحساب إلى الحسابات التالية:

* ح./640 الدفع الجزافي

*ح./ 641 رسوم على النشاط المهني

*ح./ 642 رسوم على رقم الأعمال

ح./643 ضرائب غير مباشرة

*ح./ 644 رسوم خاصة

*ح./646 أداءات التسجيل

*ح./ 647 رسوم جمركية

*ح./ 648 أداءات وضرائب ورسوم أخرى

دور ح./64: الرسوم [2]

[1] : ابراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص.105

[2] : ابراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص105.

مدين	دائن
عند إثبات أو تسديد ضريبة أو حق أو رسم	ما عدا عند الرغبة في التسوية
بدائنية حساب 564 ضرائب الاستغلال المستحقة	
بدائنية حساب من حسابات أموال رهن الإشارة	

يرصد حساب 64 في نهاية السنة المالية بمديونية حساب 83 نتيجة الاستغلال

6.**ح/65 مصاريف مالية**[1]: يتضمن هذا الحساب جميع المصاريف الناتجة عن:

- استعمال الأموال أو السندات المتداولة القروض الخصومات الممنوحة، وكذا جزاء الخدمات التي يقدمها المصرف، ويتفرع إلى:

* ح./650 فوائد القروض

*ح./651 فوائد الحسابات الجارية والودائع الدائنة

*ح./ 653 فوائد مصرفية

*ح./654 خصومات ممنوحة

*ح./ 655 مصاريف البنك والتحصيل

*ح./656 مصاريف شراء السندات

*ح./ عمولة منح القروض والكفالات

دور ح./ 65:

مدين	دائن
عند فوترة ذو طبيعة مالية للمؤسسة	عند التسوية المحتملة
بدائنية حساب 47 عملاء لحساب 654 خصومات ممنوحة	
بدائنية حساب من حسابات أموال رهن الإشارة	
بدائنية حساب 565 دائنو المصاريف لمالية	

يرصد حساب 65 في نهاية السنة المالية بمديونية حساب 83 نتيجة الاستغلال

7.ح./66 مصاريف مختلفة[2]: يتضمن حساب 66 الحسابات التالية:

* ح./660 التأمينات

[1] : نفس المرجع السابق / ص108.
[2] : إبراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص109.

* ح./ 669 مصاريف الأخرى مختلفة

- ح./660 التأمينات: يسجل المبالغ التي تدفعها المؤسسة لصالح التأمين بغية الضمان من المخاطرة

- ح./669 مصاريف أخرى مختلفة: بعض المصاريف المحددة بطابع خاص، وليست لها أي ميزة عامة تميزها عن طبيعة الحسابات العامة الأخرى، وهي الاشتراكات والهيئات، مصاريف الشعبية، نقص في مواد التعبئة والتغليف، رجوع على المشتريات والمبيعات.

دور ح./ 66:

مدين	دائن
عند فوترة مصروفات مختلفة للمؤسسة	عند التسوية المحتملة
بدائنية حساب من حسابات أموال رهن الإشارة	
بدائنية حساب 566 دائنو المصاريف المختلفة	

يرصد حساب 66 في نهاية السنة المالية بمديونية حساب 83 نتيجة الاستغلال

8.**ح./68 مخصصات الاهتلاكات والمؤونات**:

- **ح./682 مخصصات اهتلاكات**: يخصص هذا الحساب عندما يلاحظ تناقض في الاستثمارات، وهذا تماشيا مع عامل الوقت أو استعمال هذه الأخيرة.

ويسجل في هذا الحساب النقص الذي يخص السنة المالية، مثلا عندما تتناقض قيمة الممتلك في خمسة سنوات تخص كل سنة 5/1 من قيمة اكتسابه.

//- دراسة حسابات المنتوجات: [1]

1.ح./70 مبيعات البضائع:

إن حساب 70 يخص مباشرة النشاط التجاري للمؤسسة ويتسلم منتوج مبيعات البضائع المشتراة، والتي تباع دون تحويل أي اتباع في الحالة التي اشتريتن وأن بيع البضائع يكون بثمن البيع، وثمن البيع يساوي ثمن تكلفة شراء البضائع مع إضافة الربح، وقد تقدم المبيعات مباشرة للمستهلكين أو المستعملين لهذه البضائع، تسمى البيع التجزئة، أو بطريقة كميات كبيرة تسلم إلى التجار والموزعين وهما بدورهم يسلموا إلى المستهلكين.

طريقة التسديد: إن الطرق الشائعة والمعروفة بكثرة في المبيعات هي البيع نقدا (بالحاضر) أو تحت الحساب (بالأجل).

[1] : نفس المرجع السابق/ ص110 -111.

ملاحظة: مهما كانت طريقة البيع، وذلك سواء كان البيع بالكميات كبيرة أو بالتجزئة وسواء كان التسديد نقدا أو بالأجل، قد يضطر التاجر إلى في جميع الحالات بتسليم الزبائن يمسكون محاسبة على مستوى منشأتهم فواتير بيه أو أي مبرر أخر يثبت عملية البيع.

دور ح./70 مبيعات البضائع:

مدين	
• باسترجاع المبيعات (إشعار دائن) • بدائنية حساب الزبون (العميل) • لترصد دائنية حساب 80	• بثمن بيع البضائع أو المواد واللوازم المباعة • بمديونية حساب الزبائن في حالة البيع تحت الحساب • بمديونية حساب 48 في حالة البيع نقدا (بالحاضر)

2.**ح./ 71 منتوع مباع**: [1]وقد خصص المخطط المحاسبي للمؤسسات التي تسجل منتوج مبيعاتها

دور ح./71:

مدين	دائن
• باسترجاع على المبيعات • للترصد بدائنية حساب 81 القيمة المضافة	• بثمن بيع المنتوجات المصنعة من طرف المؤسسة • بمديونية حساب الزبائن في حالة البيع تحت الحساب • بمديونية حساب 48 في حالة البيع نقدا

دورة إعادة التخزين: المبيعات

في حالة التطبيقية فإن حساب 71 و 72 يلعبان أدوارهم في أن واحد، وقد يتدخل حساب 72 قبل حساب 71، وذلك بغية إظهار ما أدخل بالمخزن، وقدم للاستهلاك، وأما حساب 71 فإنه يسجل التحويلات التي تقدم إلى الزبائن الذين يشترون ملكية المنتوجات المباعة.

3.**ح/72:**[2]

مدين	دائن
• بدائنية حسابات المخزونات المعنية في حالة التخزين	• بقيمة منتوجات المؤسسة، وكذا قيمة الفضلات والمهملات

[1] : ابراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص112.
[2] : ابراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص115.

• لترصيد دائنية حساب 81 القيمة المضافة	• بمديونية حسابات المخزونات التالية: - ح./ 33 منتوجات نصف مصنعة - ح./34 منتوجات في أخر الإنتاج - ح./ 35 منتوجات تامة - ح./ 36 فضلات ومهملات

4.**ح./73 منتوج المؤسسة لحاجتها الخاصة**[1]: عادة تقوم المؤسسة بإنجاز لحاجتها الخاصة مجموعة من الاستثمارات، وتقوم بتنفيذها في الحساب المتعلق بمنتوجات الاستغلال، ولهذا حصص المخطط المحاسبي الوطني حساب 73 منتوج المؤسسة لحاجتها الخاصة، وقد يكون هذا المبدأ الحساب دائنا بمديونية حساب الاستثمارات، وهي قيمة المنتوج الحقيقي التي تكلفت المؤسسة.

ملاحظة: قد تقوم المؤسسة مرارا بإنتاج معين لصالحها، يتمثل في ممتلكات أخرى دون الاستثمارات مثلا كبعض الوحدات الإنتاجية التي تملك تيارا كهربائيا، إذ أن هذا المنتوج يصبح بمديونية حساب 31 مواد ولوازم، مادامت الضرورة تتطلب ذلك.

دور ح./ 73:

مدين	دائن
• لترصد وبدائنية حساب 81 القيمة المضافة	• تكلفة منتوج الممتلكات المنجزة والتي تسجل حسابات قسم 6. • بمديونية حساب 31 مواد واللوازم • بمديونية حساب الاستثمارات الأخرى • بمديونية حساب 28 استثمارات في طريق الإنجازات إذا كانت الاستثمارات في نهاية السنة المالية غير منهية

2. **ح./ 74 إيداعات مقدمة**[2]: إذا كانت المؤسسات التجارية تقيد مبيعا بحساب 70 وإذا كانت المؤسسة الصناعية والفلاحية تقيد مبيعاتها المخصصة لغير بحساب 71 منتوج مباع، فإن مؤسسات الخدمات تقيد إيداعاتها المقدمة للغير بحساب 74 يسمى بحساب خدمات مقدمة (إيداعات مقدمة).

دور ح./74:

[1] : إبراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص117.
[2] : ابراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص118.

مدين	دائن
• في نهاية السنة المالية لترصد دائنية حساب 81	• بثمن فوترة الخدمات المقدمة • بمديونية حساب الزبائن • بمديونية حساب أموال رهن الإشارة

6.ح./ 77 **منتوجات مختلفة**[1]: إن المنتوجات الإضافية لنشاط الإنتاج والتي لم تقوم المؤسسة بفوترتها لزبائنها، قد تسجل لهذا الحساب أي حساب 77 والذي يقسم بدوره إلى:

* ح./770 منتوجات مالية

*.ح/ 779 منتوجات أخرى مختلفة

دور ح./77:

مدين	دائن
• في نهاية السنة المالية لترصد دائنية حساب 83	• بمبلغ المنتوجات المعنية • بمديونية حساب من حسابات الدائنية أو الديون (أموال رهن الإشارة أو موردين)

8.ح./ 790 **منتوجات خارج الاستغلال:**[2]

إن هذه المنتوجات لا تفيد الاستغلال الحقيقي المادي الخاص بالنسبة للسنة المالية، وإنما تكتسي طابع استثنائي للسنوات السابقة، وتعتبر هذه المنتوجات خارج الاستغلال، وينقسم حساب 79 إلى عدة حسابات أخرى .

- ح./ 790 إعانات مستلمة
- ح./792 منتوجات الاستثمارات المتنازل عنها
- ح./ 793 منتوجات العناصر الأخرى للأصول المتنازل عنها
- ح.794 مدخولات الديون الملغاة

دور ح./ (790-792-793-794-797-798).

دور ح./ 796:

[1] : إبراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص120.
[2] : نفس المرجع السابق / ص120.

مدين	دائن
• لترصيد دائنية حساب 84 نتيجة خارج الاستغلال	• بمبلغ إلغاء التكاليف المسجلة سهوا بالسنوات السابقة • بمديونية حسابات الديون في حالة عدم تسديد التكلفة أو بمديونية حساب الخزينة في (رد الدفع)

دراسة حسابات النتائج: [1]

- ح./ 80 الهامش الإجمالي
- ح./ 81 القيمة المضافة
- ح./ 83 نتيجة الاستغلال
- ح./84 نتيجة خرج الاستغلال
- ح./ 88 نتيجة الدورة

- ح./ 880 النتيجة الإجمالية للدورة
- ح./ 889 الضرائب على الأرباح

- ح./89 تنازلات بين الوحدات

1.ح./ الهامش الإجمالي: (الهامش التجاري) يساوي الفرق بين المبيعات وكلفة البضائع المستهلكة.

ح./ 80 = ح./ 70 – ح./ 60

2.ح./ القيمة المضافة: تمثل نتيجة النشاط الصناعي، وهي الفرق بين مبالغ الإنتاج والاستهلاك الوسيطية للموارد والخدمات.

ح./81=ح./(71+72+73+74+75+80)-ح./(61+62)

القيمة المضافة هي وحدة قياس الإنتاج المنجز من طرف المؤسسة

إن رصيد ح./81 (القيمة المضافة) يحول في نهاية السنة المالية إلى ح./ 83 (نتيجة الاستغلال).[2]

دورة ح./ 81:

[1] : ابراهيم الأعمش / مرجع سابق / ص121.
[2] : نفس المرجع السابق / ص122.

مدين	دائن
• ح./ 80 الهامش الإجمالي (عجز) • ح./ 61 مواد ولوازم المستهلكة • ح./62 خدمات • ح./72 إنتاج مخزون (رصيد مدين) • ح./ 81 =ح./ (80+71+72+74+75) – ح./ (62+61) وفي حالة ما إذا كان الهامش الإجمالي ربحا وإنتاج ومخزون دائن • ح./81 =ح./(75+74+73+71) – ح./ (80+72+62+61) وفي حالة ما إذا كان الهامش الإجمالي يمثل لعجز والأنتاج المخزون برصيد مدين.	• ح./ 80 الهامش الإجمالي • ح./71 إنتاج مباع • ح./72 إنتاج مخزون • ح./73 إنتاج المؤسسة لنفسها • ح./ 74 خدمات مقدمة • ح./75 تحويل تكاليف الإنتاج

3 . /83 نتيجة الاستغلال: يسمح هذا الحساب بتحديد النتيجة (الربح أو الخسارة) التي نتج عن مجموع عمليات سير المؤسسة، هذه النتيجة تتمثل في الفرق بين القيمة المضافة الإجمالية والتكاليف العادية المرتبطة بالتسيير، يحول رصيد حساب 83 في نهاية السنة المالية إلى حساب 880 نتيجة إجمالية.

دور ح./ 83

مدين	دائن
• ح./81 القيمة المضافة • ح./ 63 مصاريف المستخدمين • ح./ 64 ضرائب ورسوم • ح./65 مصاريف مالية • ح./66 مصاريف مختلفة • ح./ 68 مخصصات اهتلاكات ومئونات	• الرصيد الدائن لحساب 77 منتجات متنوعة • الرصيد الدائن لحساب 78 تحويل تكاليف الاستغلال

4.ح./84 نتيجة خارج الاستغلال: يسمح بتحديد النتيجة (الربح أو الخسارة) المحققة بواسطة العمليات التي تدخل في النشاطات العادية للمؤسسة.

دورة ح.84 :

دائن	مدين
• الرصيد الدائن لحساب 69 تكاليف خارج الاستغلال • يمثل حساب 84 ربحا إذا كان دائنا	• الرصيد الدائن لحساب 79 إيرادات خارج الاستغلال

وخسارة إذا كان مدينا	

يحول حساب 84 في نهاية السنة المالية إلى حساب 880

5.ح/ 88 نتيجة السنة المالية:

يسمح هذا الحساب بتحديد النتيجة الصافية، وينقسم إلى:

- **ح./880 النتيجة الإجمالية:**

يسمح بتحديد النتيجة قبل الضريبة على الأرباح ويجمع حساب 83 وحساب 84.

- **ح./889 ضريبة على الأرباح:**

يسجل فيه مبلغ الضرائب على الأرباح .

6.ح./ 89 تنازلات ما بين الوحدات:

يسمح هذا لحساب بتسجيل تنازلات المنتجات، وقيمة الخدمات المتبادلة ما بين الوحدات المحاسبية للمؤسسة.

- **اسم المؤسسة :**
- **رقم التعريف:**

جدول حسابات النتائج

رقم الحساب	اسم الحساب	مدين	دائن
70	بيوع البضائع		xxx
60	بضائع مستهلكة	Xxx	
80	الهامش الإجمالي	Xxx	
80	الهامش الإجمالي		Xxx
71	إنتاج مباع		Xxx
72	إنتاج مخزون		Xxx
73	إنتاج المؤسسة		Xxx
74	إيداءات مقدمة		Xxx
75	تحويل تكاليف الإنتاج		xxx
61	مواد ولوازم مستهلكة	Xxx	
62	خدمات	Xxx	
81	القيمة المضافة	xxx	
81	القيمة المضافة		Xxx
77	منتوجات مختلفة		Xxx
78	تحويل تكاليف الاستغلال		xxx
63	مصاريف المستخدمين		

64	الضرائب والرسوم	Xxx	
65	مصاريف مالية	Xxx	
66	مصاريف مختلفة	Xxx	
68	مخصصات الاهتلاكات والمئونات	Xxx	
83	نتيجة الاستغلال	Xxx	xxx
79	منتوجات خارج الاستغلال		
69	تكاليف خارج الاستغلال	Xxx	
84	نتيجة خارج الاستغلال	Xxx	
83	نتيجة الاستغلال	Xxx	
84	نتيجة خارج الاستغلال		
880	النتيجة الإجمالية	Xxx	
889	ضرائب على الأرباح	Xxx	
88	النتيجة الصافية		

المصدر: بويعقوب عبد الكريم/ مرجع سابق/ ص182.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب المخطط المحاسبي الوطني

لم يحظى المخطط بالدراسة كما كان متوقع كتب حوله إلا لشيء القليل النادر، مشاكل عديدة تتخبط فيها المؤسسات نتيجة تطبيقها المخطط المحاسبي الوطني، طرحت في مناسبات عديدة ولكنها في انتظار الحل إلى يومنا هذا.[1]

مزايا المخطط المحاسبي الوطني:

- قضى على ثغرات المخطط المحاسبي العام الفرنسي الذي كان مطبقا إلى سنة 1975م.
- أتى بتصنيف جديد للحسابات بالمقارنة بالمخطط المحاسبي العام، فالحسابات متجانسة ودقيقة.
- وجد حلا لحسابات الصنف (4) والصنف (5) التي كانت يمكن لها الظهور بجانب الأصول أو بجانب الخصوم، وهي الآن حسابات تناظرية.
- أمر بتطبيق الجرد المستمر بالنسبة للمخزون
- أتى بعدد من الوثائق الملحقة تكمل الوثائق الشاملة المعروفة
- أتى جدول حسابات النتائج بنتائج جزئية ذات أهمية معتبرة

عيوب المخطط المحاسبي الوطني:

- بالرغم من مرور عقد ونصف على تطبيق هذا المخطط في المؤسسة، فإن هذه الأخيرة غير متحكمة فيه إلى اليوم، كما أن هناك أسئلة عديدة طرحت ولم تلق إجابات إلى حد الأن.

[1]: بويعقوب عبد الكريم / مرجع سابق / ص180.

- تطبيق الجرد المستمر بالنسبة للمخزون لم يوفق فيه، مما أدى إلى العدول عنه في أغلب المؤسسات
- تقييم بعض عناصر الأصول (المنتجات، أشغال المؤسسة لنفسها، مخزون المواد والبضائع لا علاقة له بالواقع)، وذلك لغياب المحاسبة التحليلية والجرد المستمر.
- مشاكل يعاني منها المحلل المالي عند اعتماده على لميزانية، يعتبر المخطط المحاسبي العام أوراق المساهمة المالية من الأموال الثابتة، أي من الاستثمارات، بينما تعتبر حسب المخطط المحاسبي الوطني من الحقوق (حساب 421).

- أمر بإتباع الجرد المستمر بالنسبة للمخزون (كقاعدة للمحاسبة التحليلية) ولكن مشروع مخطط المحاسبة التحليلية لم يظهر إلى الوجود إلى اليوم.

خاتمة الفصل الثاني:

أن المحاسبة العامة وغيرها من المحاسبات لهم أهمية كبيرة في المؤسسات، لذلك تعددت لتعريفات التي أعطيت لها وتشابكت في بعضها البعض، وللمحاسبة عدة علاقات مع العلوم الأخرى، ولأنها علم قائم بذاته تطورت هذه العلاقة فأصبحت المحاسبة تؤثر على العلوم الأخرى، كما تتأثر بهم، ولقد أوجدت المحاسبة نفسها مخططا محاسبيا يراعي متطلباتها ويعززها بالمرونة والصلابة في نفس الوقت، فالمرونة تتمثل في سهولة تسجيل العمليات المحاسبية، أما الصلابة فتتمثل في منهج طرق التسجيل المحاسبي وتبويبها حسب طبيعتها، بالرغم من كل هذه المزايا التي يتمتع المخطط المحاسبي الجديد، والسؤال الذي نطرحه هنا هو:
ما مدى معالجة المخطط المحاسبي الوطني الجديد لعيوب المخطط المحاسبي القديم؟
وهل يمكن لنا أن نكشف في المستقبل عيوب أخرى تعيق التطور في المحاسبة والتطور في الاقتصاد؟

مقدمة الفصل الثالث:

إن المؤسسة سواء كانت كبيرة أو صغيرة أو متوسطة فإنها تعمد إلى التسجيل المحاسبي أو المتابعة المحاسبية للعمليات المنجزة من قبل المؤسسة، وهذه العمليات تكون حسب الوثائق التي جاء بها المخطط المحاسبي الوطني، حيث إن المحاسب يسجل القيود المنبثقة عن العمليات في دفتر اليومية، ثم يرحل الحسابات إلى دفتر الأستاذ، ليقوم في الأخير بإعداد ميزان المراجعة قبل الجرد، هذه المراحل يطلق عليها مراحل الأعمال الروتينية للمحاسبة، فيبذل المحاسب خلالها قصار جهده من حيث التنظيم، الدقة، والموضوعية، حيث تعتمد عدة أنظمة محاسبية بحسب نوعية المؤسسة وحاجتها، بغرض إعطاء تفاصيل ضرورية لتسيير وتقسيم العمل وتفادي ارتكاب الأخطاء.

أما في أخر الدورة، فالمحاسب يجد نفسه مجبرا على إعادة النظر في هذه العمليات لأنه توجد دائما هناك عمليات تعود إلى الدورة، لكنها لم تسجل بعد، أو هناك عمليات سجلت ولكنها لا تعود إلى الدورة، كما أن هناك أخطاء قد ارتكبت أثناء تسجيل بعض العمليات، لذا من الضروري البحث في هذه العمليات واكتشاف الأخطاء المرتكبة وهو ما يعرف بأعمال نهاية السنة.

إذا، فالعمليات المحاسبية يجب أن تخضع إلى سلسلة من المعاملات طوال السنة وما الميزانية والنتيجة الحوصلة سبقتها أعمال ثقيلة ودقيقة يقوم بها المختصون، ومن خلال هذا الفصل سنحاول الكشف عن هذه المعاملات من خلال إلقاء نظرة شاملة عن الدورة المحاسبية، حيث يتكون هذا الفصل من مبحثين، المبحث الأول نتناول فيه عمليات التسجيل المحاسبي، أما المبحث الثاني فسندرس فيه أعمال نهاية الدورة.

المبحث الأول: عمليات التسجيل المحاسبي

تعد العمليات المحاسبية المنجزة سويا من طرف المؤسسات بمئات الآلاف، بل والعشرات الملايين في بعض الأحيان، لنتصور في ذلك بعض المؤسسات الوطنية بمختلف وحداتها عبر الوطن، إذا تمعنا بعض الشيء في هذه العمليات فإننا نجد أن كل عملية لها أثارها على بنية الذمة (الميزانية) وأن أغلب العمليات لها أثارها على النتيجة (حسابات النتائج)، لذلك سندرس في هذا المبحث مراحل الدورة المحاسبية، والأنظمة المحاسبية، ودراسة الميزانية المحاسبية.

المطلب الأول: مراحل الدورة المحاسبية

تتم الدورة المحاسبية في ثلاث مراحل هي:

- **المرحلة الأولى:** وتتمثل في التسجيل في دفتر اليومية
- **المرحلة الثانية:** وتتمثل في الترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ

- **المرحلة الثالثة:** وتتمثل في إعداد ميزان المراجعة للحسابات كأداة للمراقبة

قبل التطرق إلى مراحل الدورة المحاسبية يجب أن نعرف الدفاتر المحاسبية وكيفية تصحيح الأخطاء التي قد تكون أو تحدث على مستوى هذه الدفاتر

الدفاتر المحاسبية

1. **دفتر اليومية**[1]: المستندات المحاسبية أساس كل تسجيل وهي المستندات المثبوتية (المبررة) لكل عملية تسجيل، ويجب أن يحتفظ بها في الأرشيف لمدة لا تقل عن (10) سنوات، والمستندات نوعان:

أ – مستندات تم تحضيرها داخل المؤسسة (أي داخلية)

ب – مستندات تحصلت عليها المؤسسة ممن تتعامل معها (أي خارجية)

يعتبر دفتر اليومية الدفتر الإجباري الأول، تسجل فيه كل العمليات المحاسبية بحسب حدوثها، يوما بيوم، تهدف للمحافظة على البيانات في صورتها الأصلية، تسهيل عملية البحث عنها ولتقدم عند الحاجة كدليل إثبات أمام القاضي.

يسمى هذا الدفتر دفتر اليومية العام ويخضع إلى قيود شكلية الهدف منها المحافظة على البيانات المسجلة، وعدم القدرة على تعريفها فيما بعد.

وحسب ما ينص عليه القانون فإن صفحات الدفتر هذا مرقمة ترقيما مسبقا مختوما من طرف محكمة مقر المؤسسة أو رئيس البلدية أو محافظ الشرطة، ويمنع منعا باتا الشطب أو لمحو أو الكتابة بقلم الرصاص أو الإضافات الأجنبية والهامشية أو نزع أية ورقة أو ترك أي فراغ وفي حالة ارتكاب الأخطاء فإن هذه الأخطاء ينبغي أن تصحح باستعمال عادة لون قلم غير اللون السابق، بطرق تصحيح الأخطاء المسموح بها (طريقة المتمم للصفر حسب نصوص المخطط المحاسبي الوطني).

تتم مراقبة توافر مبدأ القيد المزدوج عند تسجيل كل عملية (أي تساوي بين المبالغ المدينة والمبالغ الدائنة للعملية)، وعند نهاية كل صفحة نجمع المبالغ المدينة والمبالغ الدائنة لتلك لصفحة، نتأكد من تساويهما ثم نرحل هذا الجموع إلى بداية الصفحة الموالية، يمكن بفضل مبدأ القيد المزدوج اكتشاف عدد من الأخطاء، وذلك في حالة عدم تساوي، لكن هناك أخطاء أخرى أساسية (كاستعمال حساب بدلا من حساب أخر) لا يمكن اكتشافها لهذا المبدأ.

ينتج عن كل عملية محاسبية تسجيل قيد أو قيود محاسبية، ويمكن التفريق بين القيد البسيط (وجود حسابين فقط أحدهما مدين ولأخر دائن)، والقيد المركب، حيث تعدد الحسابات.

إن التسجيل من الناحية العملية يتطلب:[2]

- جمع الوثائق المبررة، دراستها، وتركيبها بحسب طبيعتها

[1]: محمد بوتين / مرجع سابق / ص52

[2] : محمد بوتين / مرجع سابق / ص53.

- تحليل العملية من أجل تحديد الحساب أو الحسابات المعنية المدينة أو الدائنة بالاعتماد على المخطط المحاسبي
- تسجيل العملية في اليومية وترحيلها إلى دفتر الأستاذ

2. دفتر الأستاذ:[1] تسجل العمليات المحاسبية حسب النظام الكلاسيكي في اليومية العامة (اليومية الوحيدة)، يذكر تاريخ العملية، الشرح، الحساب المدين، الحساب الدائن، ومبالغ لعملية، ترحيل هذه العمليات إلى دفتر أخر هو دفتر الأستاذ، تتمثل وظيفة هذا الدفتر في فتح العدد الضروري من الحسابات اللازمة لتحليل التغيرات التي تطرأ على كل عنصر من عناصر الميزانية أو من عناصر الميزانية أو من عناصر حسابات التسيير والنتائج، يتضمن هذا الدفتر إذا جميع الحسابات الأصناف الثمانية التي يراها مسئولو المؤسسة ضرورية، وبذلك فعدد الحسابات المفتوحة لدى كل مؤسسة يختلف بحسب حجم المؤسسة، عدد العمليات والامكانيات المتاحة ومدى رغبة المسئولين في الحصول على بيانات أكثر فأكثر تفصيلا.
3. إذا كان التسجيل في اليومية صحيحا فإن الترحيل إلى دفتر الحسابات عملية بسيطة تتمثل في نقل المبالغ إلى كل حساب معني، وبالرغم من ذلك هناك ثلاث أنواع من الأخطاء التي يمكن ارتكابها عند الترحيل من اليومية إلى دفتر لأستاذ:
   أ. خطأ في الحساب
   ب. خطأ في المبلغ
   ت. خطأ في الطرف المعني من الحساب

تجدر الإشارة هنا إلى امكانية القضاء على مثل هذا النوع من الأخطاء وتخفيف العمل إلى درجة كبيرة، إذا تمت أعمال التسجيل والترحيل بواسطة الآلة، حيث إذا كان العمل أليا فإن المحاسبة التي تعود على المؤسسة (وربما الغير) تكون كبيرة، وتتعدى حساب معرفة عناصر الذمة والنتيجة في نهاية الدورة، بعبارة أخرى يمكن تتبع العمليات بكل تفاصيلها إذا كان العمل ألي، حيث يمكن إتباع ما يسمى بالمحاسبة المساعدة، مثل محاسبة الزبائن، ومحاسبة الموردين أي أنه يمكن في هذه الحالة مسك حساب شخصي لكل زبون وكل مورد بدلا من الحسابين الاجماليين، إجمالي الزبائن، وإجمالي الموردين، بهذه الطريقة يمكن معرفة وفي أي وقت حق المؤسسة اتجاه أي زبون ودينها اتجاه أي مورد، وهذا ضروري من أجل معرفة ومتابعة العلاقة المالية للمؤسسة مع الغير.[2]

نستنتج مما سبق أن هناك في المؤسسات الكبيرة والمتوسطة على الأقل دفاتر عامة ودفاتر مساعدة، تتمثل الدفاتر العامة في دفتر اليومية العام، ودفتر الأستاذ العام، وتتمثل الدفاتر المساعدة في دفتر اليومية المساعدة ودفاتر الأستاذ المساعدة، ومن المنطقي أن يكون ميزان المراجعة عام وميزان مرجعة المساعد.

4. **ميزان المراجعة:** تسجل العمليات في اليومية والترحيل إلى دفتر الأستاذ، عمل المحاسب إلى نهاية الدورة حيث نظريا يمكن إعداد القوائم المالية الشاملة (الميزانية – حسابات النتائج وجدول الحركات عناصر الذمة)، إلا أنه يتعذر ذلك من الناحية العلمية حيث أن:

[1] : نفس المرجع السابق / ص54.
[2] : محمد بوتين / مرجع سابق / ص58.

- تطبيقا لمبادئ المحاسبة الأساسية، نشير إلى وجوب القيام بتسويات مختلفة لحسابات (اهتلاكات، مئونات، تسوية حسابات الأصول والخصوم...).
- هناك أخطاء قد ترتكب نتيجة التسجيل في اليومية والترحيل إلى دفتر الأستاذ يجب التحري عنها واكتشافها.

تتمثل النقطة الأولى فيما يسمى أعمال أخر الدورة، أما النقطة الثانية فإن الأخطاء المرتكبة يمكن اكتشافها عن طريق القيد المزدوج، تتأكد من المساواة في أخر الفترة بعد إعداد ميزان المراجعة.

ميزان المراجعة وثيقة تجمع جميع الحسابات المفتوحة بدفتر الأستاذ مرتبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، تأخذ بالنسبة لكل الحسابات مجموع المبالغ المسجلة في المدين، مجموع المبالغ المسجلة في الدائن.

يجب التأكد بعد إعداد ميزان المراجعة من المساواة الآتية:

- مجموع المدين للحساب = مجموع الدائن لهذه الحسابات
- مجموع الأرصدة المدينة = مجموع الأرصدة الدائنة
- مجموع ميزان المراجعة بالنسبة لحقل المبالغ = مجموع اليومية

نفرق بين ميزان المراجعة العام الذي يصحب دفتر الأستاذ العام واليومية العامة، ويقارن بينها، وموازين مراجعة مساعدة التي تصحب دفاتر الأساتذة المساعدة واليوميات المساعدة وتقارنها (يومية مساعدة للموردين، دفتر أستاذ الموردين، ميزان المراجعة الحسابات الموردين...).

نفرق بين ميزانية المراجعة قبل الجرد الذي يحتم الدورة المحاسبية الروتينية، وميزان المراجعة بعد الجرد أي بعد الأخذ بعين الاعتبار أعمال أخر الدورة، وهو الوحيد الذي يعتمد عليها لإعداد الميزانية الختامية.

يبقى ميزان المراجعة كأداة لمراقبة محدود الأفق حيث أن توافر المساواة لا ينفي عدم وجود أخطاء، إذ يمكن إعداد قوائم مالية شاملة خاطئة إذا كانت هناك عمليات قد حملت خطأ أي سجلت في حسابات بدلا من حساباتها المناسبة.

تصحيح الأخطاء: سبق أن أشرنا يجب عدم الشطب، والكشط والمحو والإضافات الهامشية على دفاتر اليومية، وعليه هناك طريقتان يتبعهما المحاسبون لتصحيح الأخطاء المرتكبة، (أخطاء حسابية، أخطاء الترحيل، أخطاء التحميل، أخطاء قلب الأرقام....).[1]

- طريقة القيد العكسي
- طريقة المتمم لصفر

حيث يجب إلغاء القيد الخاطئ أولا ثم تسجيل القيد الصحيح ثانية.

أ /- **طريقة القيد العكسي**: تتمثل في إلغاء القيد الخاطئ بقيد عكسي له، ثم تسجيل القيد الصحيح

[1] : محمد بوتين / مرجع سابق / ص60.

مثال: شراء ألة حاسبة على الحساب، فاتورة شركة الأدوات الكهرو منزلية رقم 89 بمبلغ 7500 دج (خارج الفاتورة).

ارتكب المحاسب خطأ وسجل ما يلي: [1]

بالرغم من أن هذه الطريقة سهلة التطبيق، إلى أن لها عيوبا معتبرة، تطبيق القيد العكسي يؤدي إلى تضخيم المبالغ المسجلة في الحسابات، وبالتالي إلى تضخيم مجاميع المبالغ ميزان المراجعة، حيث تصبح مبالغ غامضة ودون معنى، بالإضافة إلى عدم وجود مستند يبرر القيد العكسي، مما أدى إلى رفضها من طرف المخطط المحاسبي الوطني، حيث يؤكد على استعمالها طريقة المتمم للصفر.

ب-/ **طريقة المتمم للصفر**: يمكن إلغاء القيد الخاطئ السابق هذه الطريقة، كالأتي:

ولكن قد يرتكب خطأ أخر عند الجمع (جمع اليومية، حسابات دفتر الأستاذ)، وذلك لعدم رؤية علامة (-) أو لعدم ظهورها وضاحة عند الطبع.

المرحلة الأولى: التسجيل في دفتر اليومية

تسجل في سجل اليومية كافة العمليات المحاسبية يوم بيوم، ويجب أن تعزز عمليات التسجيل هذه بالمستندات، حيث أن هذه المستندات هي الدليل المادي الذي يؤيد وجود عملية تمت فعلا،

[1] : مد بوتين / مرجع سابق / ص60.

والمستندات مختلفة الأنواع منها الإيصالات (قبض أو دفع) القوائم (بيع أو شراء) عقود الإيجار، الإشعارات الدائنة أو المدينة.[1]

المرحلة الثانية:الترحيل إلى دفتر الأستاذ

الترحيل هو وسيلة لتبويب العمليات المحاسبية لإظهار أثارها على الحسابات المختلفة في الوحدة الاقتصادية، والحساب عبارة عن جدول يحتوي على مجموعة العمليات ذات الطبيعة الواحدة، إن تجميع العمليات في حساب الواحد يساعد على تحديد أثر هذه العمليات على الحساب ومعرفة رصيد الحساب في أي لحظة.

إن عملية الترحيل تتم وفقا للخطوات التالية:

أ – يفتح لكل حساب يظهر بدفتر اليومية صفحة أو عدة صفحات في سجل الأستاذ

ب - يسجل المبالغ في حقل المبالغ المدينة إن كان الحساب في دفتر اليومية مدينا، ويسجل في حقل المبالغ الدائنة إذا كان الحساب في دفتر اليومية دائنا.

ج – يكتب في حقل البيان الطرف الأخر أي الطرف المعاكس، إذا كان الأخر للعملية يتكون من أكثر من حساب واحد، فعندئذ يكتب في حقل البيان في دفتر الأستاذ كلمة (مذكورين) للدلالة على احتواء الطرف المعاكس على أكثر من حساب واحد.

د – في حق التاريخ يذكر تاريخ حدوث العملية، وكما هو مثبت في دفتر اليومية.[2]

ه – في حقل صفحة اليومية يذكر رقم صفحة اليومية

بعد اكتمال ترحيل الحسابات عن فترة معينة، قد يصبح كل حساب في دفتر الأستاذ يحتوي على مبالغ مدينة في الجانب المدين، والمبالغ دائنة الجانب ولكي نتوصل إلى تحديد رصيد الحساب نجمع طرفي الحساب ونطرح الجانب الأصغر من الجانب الأكبر، والفرق يمثل رصيد الحساب، إن الغرض من ترصيد الحساب هو معرفة نتيجة عملية الوحدة الاقتصادية مع الغير، وما لها من ديون وما عليها من التزامات مالية إضافة إلى استعمال الأرصدة في استخدام نتائج أعمال الوحدة من ربح أو خسارة.

المرحلة الثالثة: إعداد ميزان المراجعة للحسابات كأداة للمراقبة

ميزان المراجعة هو عبارة عن كشف أو جدول يشمل على أسماء الحسابات وصافي أرصدتها أو مجاميع التي تظهر في سجل الأستاذ، تظهر الأرصدة المدينة في الجانب المدين والأرصدة الدائنة في الجانب الدائن، يكون مجموع الأرصدة المدينة يساوي مجموع الأرصدة الدائنة.

بعدما يتم إعداد الحسابات الختامية من إعداد للميزانية العامة وحساب النتائج.

1/ **إعداد الميزانية العامة**: والتي هي عبارة عن كشف أو بيان يشمل على جانبين الأيمن يتضمن الأرصدة الأصول التي تمتلكها الوحدة، والأيسر يشمل على خصومات (حقوق أصحاب المشروع

[1] : خالص صافي / مرجع سابق / ص23.
[2] : نفس المرجع السابق/ ص24.

زائد الديون)، إن هذا الكشف أو البيان يعبر عن المركز المالي للوحدة بتاريخ معين وفق المعادلة التالية:

الأصول = حقوق أصحاب المشروع (رأس المال) + الديون

وإن طرفي المعادلة يجب أن يتساويان.

2/ **حساب النتائج:** هو كشف بالإيرادات والمصاريف المتحققة من خلال الفترة المحاسبية وعن طريق إجراء المقارنة ما بينهم، (الإيرادات والمصاريف) يمكن الوصول إلى تحديد النتائج أعمال الشركة، وكذلك صافي الربح أو الخسارة (مرورا بتحديد الهامش الإجمالي، ثم القيمة المضافة، فنتيجة الاستغلال، وأخيرا النتيجة الصافية للفترة المحاسبية).[1]

المطلب الثاني: الأنظمة المحاسبية

إن عملية الترحيل إلى دفتر الأستاذ، ثم مراجعتها في ميزان المراجعة، هذه العمليات اليومية تحتاج إلى تركيز محاسب واحد فقط، فيمكن استعمالها في المؤسسات الصغيرة التي تستخدم عدة محاسبين، أما في المؤسسات الكبيرة والتي معاملتها كبيرة، وعدد موظفي إدارتها معتبرة، فإن هذه الطريقة لا يمكن استخدامها في هذا النوع من المؤسسات لذلك توجد عدة طرق للتسجيل أن يساهم فيها عدد من المحاسبين المستقلين، هذه الطرق نسبت إلى الدول التي عم فيها الاستعمال، كالطريقة الإيطالية (الطريقة الأساسية)، الفرنسية (المركزية)، الطريقة الأمريكية (اليومية العامة، دفتر الأستاذ).

الفرع الأول:النظام الكلاسيكي (طريقة إيطالية)

أقدم نظام هو النظام الكلاسيكي الذي درسناه إلى الآن، والمتمثل في دفترين وحيدين عامين (دفتر اليومية، ودفتر الأستاذ)، لكن هذا النظام أصبح لا يتناسب وحاجيات المؤسسة، حيث أن حجم العمليات وتنوعها وتكرارها، بالإضافة إلى متطلبات التسيير الحديث، أدى إلى اللجوء إلى استعمال دفاتر أخرى، مما يسمح بتقسيم العمل وإعطاء تفاصيل جد ضرورية للتسيير، خاصة باستعمال الوسائل التكنولوجية.[2]

الشكل رقم (01) : تسلسل الأعمال المحاسبية

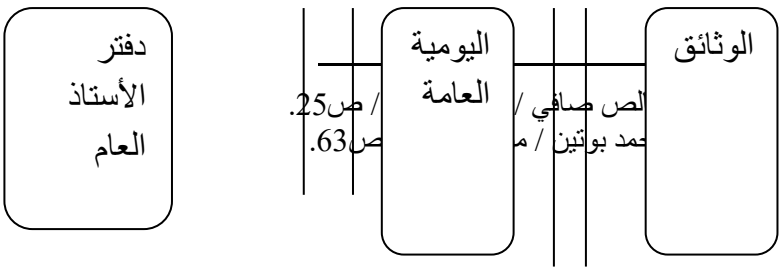

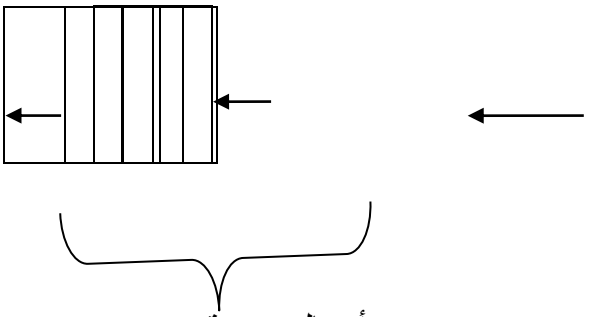

المصدر: محمد بوتين/ مرجع سابق/ ص63.

مزايا النظام الكلاسيكي: كما سبق وأن ذكرنا في النظام الكلاسيكي فإن مزاياه تتجلى فيما يلي:

- يسمح بتقسيم العمل وإعطائه تفاصيل ضرورية للتسيير
- يعتمد على دفترين هما اليومية ودفتر الأستاذ

عيوب النظام الكلاسيكي: تتمثل فيما يلي:

- إن النظام الكلاسيكي لا يسمح بالتتبع الحقيقي لكل العمليات خاصة إذا كانت هذه العمليات كثيرة
- إن استعمال هذا النظام لليومية الواحدة ولدفتر الأستاذ الوحيد يحد من قدرها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الكبيرة.

الفرع الثاني: نظام اليومية – دفتر الأستاذ:

يسمى هذا النظام بالنظام الأمريكي، ويمكن استعماله داخل النظام لكلاسيكي، كما يمكن استعماله داخل النظام المركزي (نظام اليوميات المساعدة).[1]

الجدول رقم (03): اليومية – دفتر الأستاذ

القيود أو البيان	المبالغ		اسم الحساب		رصيد		متفرقات		
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	المبالغ		الحساب
							مدين	دائن	

اليومية **دفتر الحساب**

المصدر: محمد بوتين / مرجع سابق / ص64.

في هذا النظام يتم الترحيل عند التسجيل في جزء اليومية، وتسجيل القيم الدائنة والمدينة في نفس السطر للحساب، المدين أو الدائن.

مزايا نظام اليومية – دفتر الأستاذ : وتتمثل في: [1]

[1] : محمد بوتين / مرجع سابق / ص63.

- تسليط العمل، فهذا النظام بسيط لأنه يسمح بإجراء عملية الترحيل مباشرة، من اليومية إلى دفتر الأستاذ
- تفادي ارتكاب الأخطاء وذلك لأن اليومية تعطي نظرة شاملة عن العمليات التي قامت بها المؤسسة.
- إن مجاميع التي تحسب في كل صفحة مدين دائن بالنسبة للحسابات تعطي وضعية صحيحة ودقيقة بالنسبة للمؤسسة، وبالتالي تسهل عملية المراقبة.

عيوب نظام اليومية – دفتر لأستاذ: ويمكن توضيحها فيما يلي: [2]

إن استعمال اليومية لدفتر الأستاذ يتطلب استعمال سجل كبير الحجم غير عملي، كما أن عدد الأعمدة يبقى محدودا مما يؤدي إلى تجميع حسابات، مما يؤدي إلى عدم الوضوح.

- عدد حسابات دفتر الأستاذ التي يمكن فتحها لا يتعدى خمسة عشر، مما يؤيد بالضرورة إلى استعمال دفاتر الأستاذ المساعدة، وهي: الزبائن، الموردين، النفقات والإيرادات.
- عدد القيود المسجلة على كل صفحة يتراوح بين 5 و 6 قيود فقط
- باستعمال نظام اليومية – دفتر الأستاذ في المؤسسات الصغيرة .

الفرع الثالث: النظام المركزي (الطريقة الفرنسية)

ويمكننا استعراض هذه الطريقة على النحو الموالي:

يتركز النظام على طريقة التسجيل الدوري (عامة الشهر) في دفتر يطلق عليه اليومية العامة، ولكن قبل تركيز العمليات في هذه اليومية العامة، يتم تسجيلها في اليومية المساعدة وهي متعددة وفقا لعدد العمليات التي تقوم بها المؤسسة، كل يومية مساعدة تسجل العمليات من نفس النوع، مثلا كل المدفوعات النقدية تسجل في اليومية المساعدة للمدفوعات النقدية، ثم إلى دفتر الأستاذ وفي نهاية الشهر يتم تجميع العمليات في اليومية العامة وبالموازاة تمسك دفاتر الأستاذ المساعدة.

الشكل رقم (02): الدورة في النظام المركزي

الوثائق المحاسبية

[1] : محمد بوتين / مرجع سابق / ص64.
[2] : الأستاذ هوام جمعة / مرجع سابق / ص65.

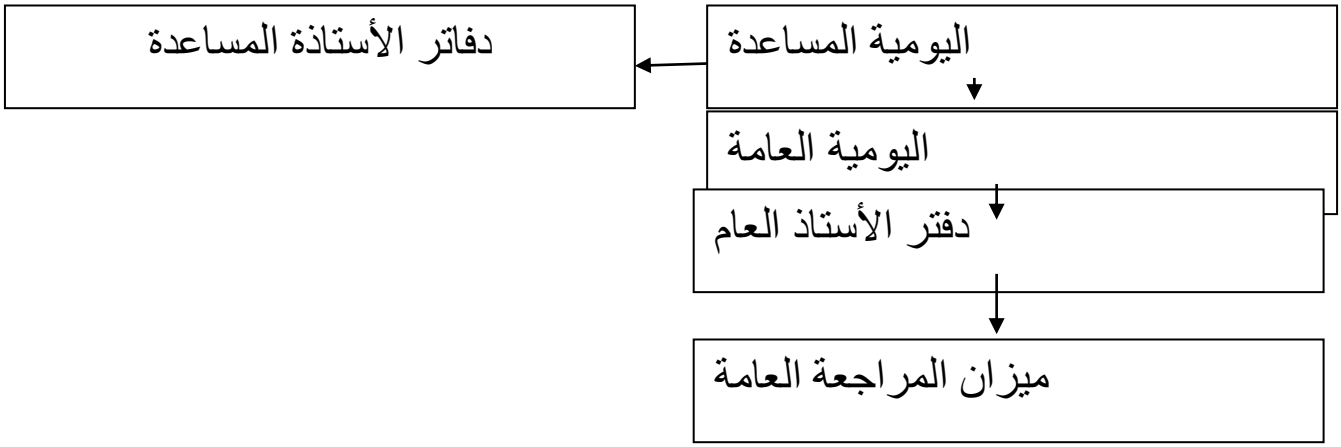

المصدر: الأستاذ هوام جمعة / مرجع سابق / ص 57.

ويمكن القول بأن النظام المركزي يتضمن نوعين من التسجيلات المحاسبية: [1]

1/ **العمل اليومي**: المتمثل في ترتيب المستندات المحاسبية حسب طبيعتها وتاريخها، ثم تسجيلها في جدول يسمى اليوميات المساعدة، ثم ترحيل بعضها إلى دفاتر الأستاذ المساعدة (دفتر أستاذ مساعد للزبائن، دفتر أستاذ مساعد للموردين....)، أي التي تتطلب تتبع الوضعية يوميا.

2/ العمل الدوري: يقوم المحاسب في نهاية كل شهر بتوحيد ما سجل في كل يومية مساعدة في اليومية العامة بقيد واحد فقط، ثم يرحل القيود المسجلة في اليومية العامة إلى حسابات دفتر الأستاذ العام، حيث وجود الحسابات الإجمالية وكل الحسابات الأخرى، باستثناء حسابات دفتر الأستاذ المساعد (حيث كانت عملية الترحيل إليها تتم يوميا).

الشكل رقم (03): الدورة في النظام المركزي

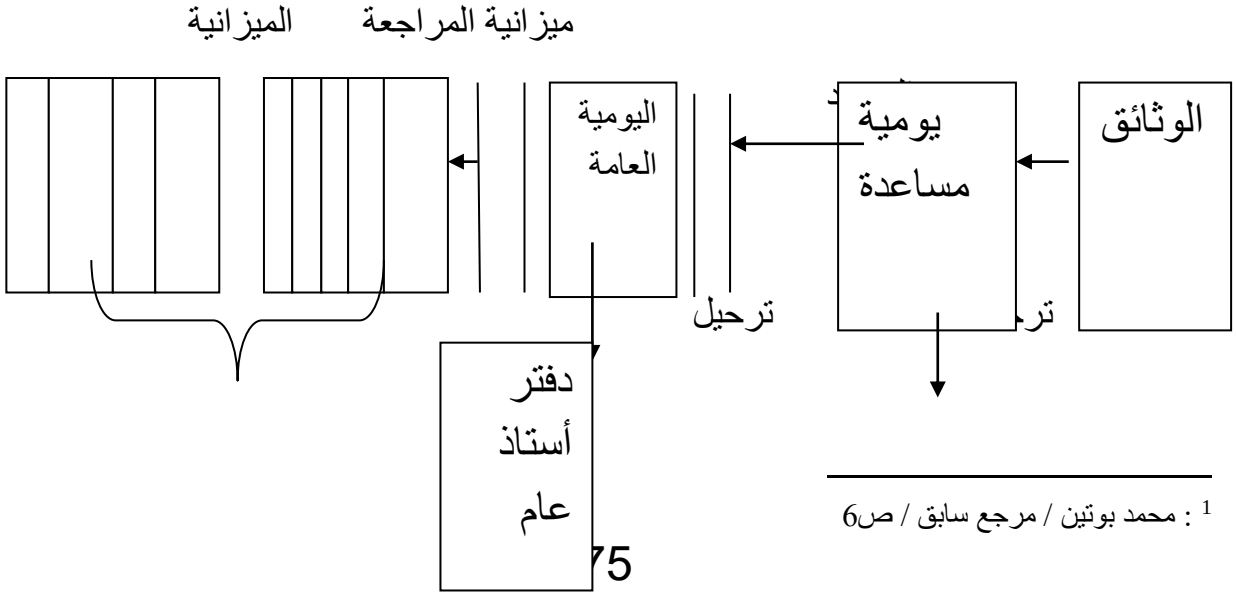

[1] : محمد بوتين / مرجع سابق / ص6

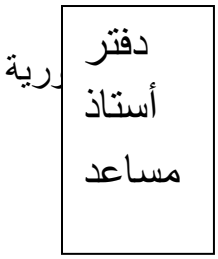

رية

المصدر: محمد بوتين / المحاسبةو العمومية للمؤسسة / مرجع سبق ذكره / ص64

الشكل رقم (04): المخطط المعمول به في النظام المركزي

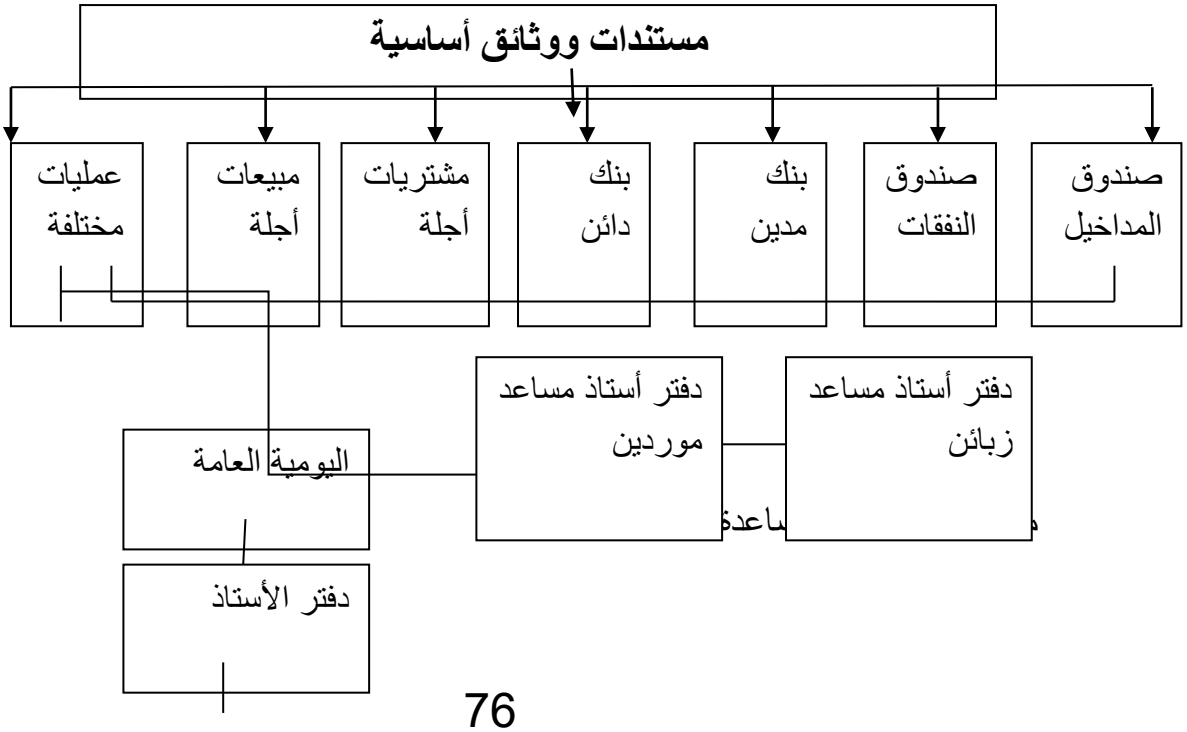

ميزان المراجعة

المصدر: كركيش ليلى، بريكي سميرة / مذكرة تخرج/ مرجع

أولا: اليوميات المستعملة في المؤسسات [1]

- يومية المشتريات على الحساب، يومية المشتريات نقدا
- يومية المبيعات على الحساب، يومية المبيعات نقدا
- يومية الصندوق مقبوضات، يومية الصندوق مدفوعات
- يومية البنك مقبوضات، يومية البنك مدفوعات
- يومية الحساب الجاري البريدي منه المدين، يومية الحساب الجاري البريدي له دائن
- يومية أوراق القبض مدين، يومية أوراق القبض دائن
- يومية أوراق الدفع مدين، يومية أوراق الدفع دائن.

يومية العمليات لمختلفة: تسجل فيها لعمليات التي لا نهاية يومية من اليوميات السابقة، وتأخذ شكل اليومية الكلاسيكية.

شكل اليومية المساعدة: يظهر في اليومية المساعدة: يظهر في اليومية المساعدة ما يلي:

- تاريخ العملية، الشرح، المستند (رقمه وتاريخه)، الحساب أو الحسابات المدينة ويختلف عددها، باختلاف اليومية، الحساب أو الحسابات الدائنة، ويختلف عددها باختلاف اليومية.
- كما يخصص حقل في جانب الحسابات المدينة أو في جانب الحسابات الدائنة حسب نوع اليومية، يسمى متفرقة أو حسابات أخرى، حيث تظهر الحقل الحسابات الثانوية والقليلة الحركة.

جدول رقم (04): يومية مساعدة

التاريخ	البيان	المستند		الأستاذ المساعد				الحسابات الدائنة	
								حسابات	
		الرقم	التاريخ	أخرى				المبالغ	اسم الحساب

المصدر: محمد بوتين / المحاسبة العامة للمؤسسة / مرجع سبق ذكره / ص 67.

ثانيا: النظام المركزي وإجراءات التسجيل المحاسبي

[1] : الأستاذ هوام جمعة / مرجع سابق / ص76.

للقيام بتسيير فعال يتطلب ذلك معلومات عديدة، فالمحاسبة للمسيرين بعض منها، ولتسهيل العمل المحاسبي يستعين المحاسبون ببعض الوسائل التي تسهل وتسرع في تقديم المعلومات المحاسبية، لذلك سنتطرق إلى النظام المركزي حسب نظام أوراق الكربون والنظام المركزي الآلي.[1]

1/ **النظام المركزي ونظام أوراق الكربون**: نظام أوراق الكربون يتكون من معدات خاصة تختلف عن تلك المستخدمة يدويا، والمتمثلة في دفاتر المحاسبية، ويسمح نظام أوراق الكربون بالترحيل المباشر، اليومية دفتر الأستاذ العام، دفتر الأستاذ المساعد، وذلك من خلال أوراق الكربون.

1.1 **مبدأ التسجيل باستخدام أوراق الكربون**: يتم التسجيل المحاسبي باستخدام معدات خاصة، والتي تتكون من:

- صفيحة للتدعيم
- أوراق (يومية مساعدة)
- وحسابات
- نضع الصفيحة التي تستخدم كمدعم للوثائق، ثم نضع حساب دفتر الأستاذ المساعد والذي يتعلق بالعملية للتسجيل، لم ندرج ورقة الكربون وذلك من أجل وضع من فوقها حساب دفتر الأستاذ العام المعني
- ثم نضع ورق كربون أخر من أجل وضع مرة أخرى اليومية المساعدة المعنية، ثم نقوم بتسجيل العملية على اليومية المساعدة والتي تنقل مباشرة على دفتر الأستاذ العام ودفتر الأستاذ المساعد والحسابات المعنية.

وعلى الرغم من أن نظام الأوراق الكربون هو المكلف يبقى الأكثر استعمالا للأسباب التالية:

- يلغى عمليات الترحيل، وهذا يسمح بمراقبة بعض أخطاء الترحيل أو يسمح باكتشافها بسهولة، فمثلا:إذا ارتكب الخطأ على ورقة اليومية المساعدة فإن خطأ على ورقة اليومية المساعدة فإن الخطأ سيظهر على حساب دفتر الأستاذ العام المساعد.
- اقتصاد في الوقت خاصة عند استعمال الآلات الحسابية.
- السرعة في البحث عن الأخطاء ومراقبة دائمة
- امكانية تنفيذ في نفس الوقت أعمال الجرد المادي، تحرير كشوف الفاتورات والكمبيالات...
- امكانية مسك الحسابات الجماعية

ولكن من عيوب نظام أوراق الكربون ما يلي:

- المحاسبة باستخدام أوراق الكربون، تمسك دفاتر أستاذ على أوراق متحركة، وبالتالي فإن الأرقام في بعض الأحيان غير واضحة ولا تظهر في الإطار المخصص لها.
- المعدات مكلفة

2.1 شكل اليومية المساعدة ودفتر الأستاذ باستخدام نظام أوراق الكربون:

[1] : الأستاذ هوام جمعة / مرجع سابق / ص76.

- **اليومية المساعدة**: في النظام اليدوي اليومية المساعدة هي عبارة عن ورقة مشتبهة في أقصى اليسار (تحركاتها خلال التسجيل على الصفيحة) ومرقمة في كل سطر ومقسمة إلى:[1]

- خانة للبيان
- خانة لحسابات الميزانية (المجموعات: 2-3-4)
- خانة لحسابات التسيير (المجموعة 6-7)
- خانة لمشتريات على الحساب (خانة الموردين)
- خانة للمبيعات على الحساب (خانة الزبائن)
- الحسابات المقابلة توضح على ورقة أخرى (مثقبة ومرقمة، كذلك لكل سطر)

- دفتر الأستاذ: يتكون هو كذلك من أوراق متحركة، حسابات دفتر الأستاذ لها لون على الحواف والذي يمثل:
  - حسابات التسيير
  - حسابات الميزانية
  - حسابات الزبائن وحسابات الموردين

حيث يقوم بوضع دفتر الأستاذ على الصفحة أولا، ثم نضع الكربون، ثم نضع فوق اليومية المساعدة التي يتم العملية ولا بد من الانتباه عند تسجيل العملية، السطر الذي تسجل عليه الحساب، العملية التالية هي ليست بالضرورة نفسها الموجودة على اليومية المساعدة.

2. **النظام المركزي والإعلام الآلي:** بعض المؤسسات وضعت أنظمة آلية لمعالجة المحاسبية، فلقد وضعت SIDER نظام يطلق عليه SCBF، ففي لوثيقة المعلومات Bordedau de saisie التي تتعلق بكل يومية تعتب وثيقة مدخلات، حيث كل يومية ترقم Codif.[2]

* اليومية المساعدة للعمليات المتنوعة

* اليومية المساعدة للمشتريات

اليومية المساعدة للبنك الجزائري للتنمية

اليومية المساعدة للصندوق

اليومية المساعدة للمبيعات

وثائق المخروجات هي:

- ✓ ميزان المراجعة العام
- ✓ ميزان المراجعة الجزئي
- ✓ دفتر الأستاذ العام
- ✓ اليومية العامة

[1] : الأستاذ هوام جمعة / مرجع سابق / ص83.
[2] : بويعقوب عبد الكريم / مرجع سابق / ص10.

فيما يتعلق ب: SIDER، فلقد وضعت النظام SAISIE المعلومات المحاسبية على مستوى مختلف الوثائق التي تعتبر كوثائق مدخلات والتي يمكن تفصيلها حسب مجال النشاط

المطلب الثالث: دراسة الميزانية المحاسبية

تعتبر الميزانية مرأة ينعكس عليها الوضع المالي، حيث أنتها تحتوي على ملخص نشاط المؤسسة وقوامها ومدى تقدمها وتطورها، وهي تحتوي على موجودات وحقوق من جهة، ومطالب والتزامات المؤسسة من جهة أخرى.

الفرع الأول: تعريف الميزانية

يمكن إعطاء عدة تعاريف نذكر:

التعريف الأول: هي جدول تبياني لممتلكات المؤسسة والتزاماتها في وقت معين، فتظهر في الجانب الأيمن الأصول Actif، وفي الجانب الخصوم Passif بحيث:

- **الأصول**: هي استعمال الموارد، وهو كل شيء له قيمة ويعتبر من الممتلكات الأتية: من الموارد أي الخصوم

- **الخصوم**: هي الموارد التي وضعها المستثمر أو الشركاء تحت المؤسسة،وتتكون من الأموال الخاصة، أو هي الموارد التي قدمها أشخاص آخرون مقرضون، وتظهر تحت تسمية الديون.

التعريف الثاني: تعتبر على أنها صورة فوتوغرافية لوضع المؤسسة في وقت ما، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول، وعناصر الخصوم مجتمعة، أي أن لكل شخص طبيعي أو معنوي ذمة تتألف من عناصر موجبة وعناصر سالبة (ما له وما عليه).[1]

التعريف الثالث: هي كشف أو جدول أو قائمة تظهر فيها جميع ممتلكات المؤسسة في تاريخ معين، ففي الجانب الأيمن تظهر الاستعمالات، أما في الجانب الأيسر تظهر المصادر.

التعريف الخامس: إن الميزانية عبارة عن مستند الذي يظهر العلاقات القائمة بين الأصول والديون وصافي المركز المالي وفقا للمعادلة التالية:

الأصول = الديون ⟵ المؤسسة اشترت كامل أصولها عن طريق الديون

الأصول + صافي المركز المالي = الديون إن هذه الصورة تمثل حالة استثنائية، بحيث أن الديون أكبر من الأصول وأن الخسارة قد لحقت المؤسسة.

الأصول = صافي المركز المالي + الديون ⟵ تمثل الحالة العادية للمؤسسة

من التعاريف السابقة نستنتج التعريف التالي:

[1] : محمد بوتين / مرجع سابق / ص10

إن الميزانية هي عبارة عن كشف أو قائمة مستند محاسبي يظهر الحالة المالية للمؤسسة في تاريخ محدد والميزانية هي عبارة عن جدول مكونة من شقين الشق الأيمن يمثل الأصول والشق الأيسر الخصوم.

وتتمثل الأصول في مجموعة الخبرات المادية والمعنوية الضرورية لنشاط المؤسسة، أي هي استعمال للموارد وهو كل شيء له قيمة تحصلت عليه المؤسسة من خلال الموارد أي من الخصوم.

أما الخصوم فتمثل أصل أو منبع تمويل الأصول، وهي الموارد التي وضعها المستثمر تحت تصرف المؤسسة وتتكون من أمال خاصة وديون.[1]

الفرع الثاني: عناصر صافي المركز المالي

تتمثل عناصر المركز المالي للمؤسسة فيما يلي:

1/ **الأموال الخاصة**: المبلغ الأصلي المخصص للمؤسسة من طرف شخص واحد وإذا كانت المؤسسة فردية أو من طرف عدة أشخاص إذا كانت الملكية جماعية، أي أموال شخصية أو أموال جماعية.

2/ **الأرباح المحققة في السنوات السابقة**: هي النتائج غير المسحوبة من المؤسسة، وتدعى احتياطات.

3/ **نتيجة الدورة**: أي الأرباح والخسائر الناتجة عن الدورة الحالية، ويمكن كتابة ذلك وفق المعادلة التالية:

صافي المركز المالي = أموال الخاصة + احتياطات – خسائر المرحلة + نتيجة الدورة

صافي المركز المالي = الأموال الخاصة + نتيجة الدورة

حساب نتيجة الدورة: يمكننا حساب نتيجة الدورة من المعادلتين التاليتين

صافي المركز المالي – الأموال الحقيقية – الأصول لوهمية

صافي المركز المالي - الأموال المملوكة + نتيجة الدورة

نتيجة الدورة = الأصول – (الأموال الخاصة + الديون)

عندما تكون: الأصول (الأموال المملوكة + ~~الديون~~) تكون النتيجة ربح

عندما تكون: الأصول (الأموال المملوكة +~~الديون~~) تكون النتيجة خسارة

[1] : كريكش ليلى، بركي سميرة / ص86.

عندما تكون: الأصول = (الأموال المملوكة–~~الديون~~) تكون النتيجة معدومة [1]

الفرع الثالث: عناصر الميزانية المحاسبية

تنقسم الميزانية المحاسبية إلى قسمين أساسيين هما:

1. **عناصر الأصول**: تشكل الموجودات والأموال اللازمة لنشاط المؤسسة، فنجد فيها عناصر الأصناف الثانية، الثالثة والرابعة حسب المخطط المحاسبي الوطني، ترتب الأصول حسب درجة سيولتها، أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى نقود في حالة النشاط العادي للمؤسسة، أي من أقل الأصول صعوبة التحويل إلى سيولة إلى أكثرها سيولة.

أ -/ الاستثمارات: يشمل هذا الصنف على مجموعة من الأملاك والقيم الدائمة التي اشتراها المؤسسة أو أنشأتها وفيما يلي بعض العناصر:

- **المصاريف الإعدادية**: وهي المصاريف التي التزم بها عند إنشاء المؤسسة، وعند شراء وسائل الاستغلال الدائمة، وكذلك المصروفات المتعلقة بتنمية أو تحسين نشاطها، ومن بين المصاريف المتعلقة بعقد الشركة (مصاريف القرض، مصاريف الاستثمار، مصاريف سير العمل قبل الانطلاق، مصاريف الدراسات)، ومن بين العناصر الأخرى التي تدخل تحت عنصر الاستثمارات نجد ما يلي:

القيم المعنوية (شهرة المحل، أموال التجارة، حقوق الملكية الصناعية، والتجارية، الاسم التجاري)، الأراضي، المباني، معدات النقل، تجهيزات مكتب، تجهيزات الإنتاج.

ب -/ المخزونات: هي مجموعة الممتلكات المتداولة التي اكتسبتها أو صنعتها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، ويتم بيعها على حالتها أو تحويلها إلى منتجات مصنعة، ومن بينها نجد ما يلي:

- **البضائع:** تمثل البضائع المنتجات التي اشتراها المؤسسة من أجل إعادة بيعها على حالتها تغيير عليها.
- **مواد ولوازم:** يمثل المنتجات التي اشترتها المؤسسة من أجل استهلاكها أو إدخالها في المنتجات المصنعة.

ج-/ **الحقوق:** المدينون (الذمم)، ولقد صنفت تحت رقم 4 وهو عبارة عن مجموع الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة نظير معاملاتها التجارية والمالية مع الغير، أي أنها أموال المؤسسة عند الغير.

[1] : شبايكي سعدان / تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني / ديوان المطبوعات الجامعية / الجزائر 1997 / ص10.

2/ **عناصر الخصوم**: هي مختلف الموارد المتاحة للمؤسسة، التي تحصلت عند تأسيسها، والأخرى الناتجة عن نشاطها، وتضم حسابات الصنف الأول وحسابات الصنف الخامس حسب المخطط المحاسبي الوطني، وترتب الخصوم حسب درجة الاستحقاقية المتزايدة وتتمثل في:

أ – **الأموال الخاصة**: هي وسائل التمويل العينية المنقولة الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة من طرف المالك أو المالكين.

ب -/ الديون: يتضمن هذا الصنف التزامات المؤسسة اتجاه الغير والتي يجب تسديدها حسب الشروط المتفق عليها، ومن بين هذه الالتزامات نجد:

- **الموردون**: يخصص حساب مستقل لتسجيل الزيادات أو النقص في المبالغ المستحقة في المؤسسة للغير والناشئة عن السلع والبضائع بالأجل أو على الحساب.
- **القروض**: وهي أموال التي حصلت عليها المؤسسة من أجل تمويل مشروعها
- **أوراق دفع**: يتم تسجيل في هذا الحساب الزيادة أو النقص في الكمبيالات المسحوبة على المؤسسة

ترتيب الميزانية المحاسبية (الشكل العام): يظهر الشكل العام القانوني للميزانية المحاسبية حسب المخطط المحاسبي الوطني على النحو التالي:

جدول رقم (05): شكل الميزانية المحاسبية

رقم الحساب	اسم الحساب	المبالغ	رقم الحساب	اسم الحساب	المبالغ

2	الاستثمارات .... مجموع 2		1	أموال مملوكة .... مجموع 1	
3	المخزون .... مجموع 3		5	الديون .... مجموع 5	
4	الذمم .... مجموع 4 المجموع العام			/ المجموع العام	

المصدر: شبايكي سعدان / مرجع سابق / ص10.

المبحث الثاني: أعمال نهاية الدورة في المؤسسة

المحاسب يسجل كما يرد إليه من المستندات كأدلة قرائن إثبات العمليات، يسجل المحاسب القيود المنبثقة عن العمليات في دفتر اليومية، ثم يرحلها إلى حسابات دفتر الأستاذ ليقوم في الأخير بإعداد ميزان المراجعة قبل الجرد.

يطلق على هذه المراحل الثلاث مراحل أعمال الروتينية للمحاسبة، يبذل المحاسب خلالها قصارى جهده من حيث التنظيم والدقة والموضوعية، (وجود مستندات، ترتيبها، دراستها، تسجيلها، والاحتفاظ بها، كما يجب في الأرشيف)، لكنه يجد نفسه مجبور على إعادة النظر فيها في أخر الدورة، حيث نجد دائما أن هناك عمليات تعود إلى الدورة ولكنها لم تسجل بعد، وأن هناك عمليات سجلت ولكنها لا تعود إلى الدورة (جزء منها أو كلها)، كما أن هناك أخطاء قد ارتكبت أثناء التسجيل لبعض العمليات.[1]

[1] : بو يعقوب عبد الكريم / مرجع سابق / ص23.

المطلب الأول: تعريف الجرد

تتمثل أعمال الجرد في البحث عن هذه العمليات بنوعيها واكتشاف الأخطاء المرتكبة احتراما لمبادئ المحاسبة الأساسية (مبدأ الموضوعية، مبدأ الدورية، مبدأ استقلالية الدورات، مبدأ الحيطة والحذر.....)، تهدف إلى تسوية الوضعية.

- تسجيل ما يعود إلى الدورة ولم يسجل
- تسوية ما سجل ولا يعود إلى الدورة
- تصحيح الأخطاء المرتكبة [1]

الفرع الثاني: تعريف الجرد

1. أهداف عمليات الجرد: تتجلى أهداف الجرد فيما يلي:

- اكتشاف نقاط الضعف في المخازن والإجراءات التي تسير عليها أنظمة الرقابة التي تتبعها المؤسسة
- التأكد من دقة التسجيلات والمستندات المحتفظ بها ومدى مطابقتها
- مقارنة البيانات والأرقام التي توضح رصيد المخزون بالكميات الفعلية الموجودة في المخازن.
- اكتشاف أي تلاعب أو غش أو سرقة
- التعرف على المواد نشطة الحركة وكثيرة الاستعمال
- تحسين التحكم في المخزونات وتنظيمها جيدا

2. **موعد الجرد:** قد نصت المادة 16 من المرسوم المتعلق بالدليل الوطني المحاسبي أن تاريخ إقفال السنة المالية محددة بتاريخ 12/31 من كل سنة، إلا أنه من الممكن مخالفة هذه القاعدة بعد موافقة وزير المالية بناء على اقتراح من المجلس الأعلى المحاسبي، هذه المخالفة تحدد تاريخ إقفال السنة المالية، والوثائق التي يجب تقديمها في نهاية كل سنة من طرف المؤسسات هي: [2]

- الميزانية
- جدول حساب نتائج النتائج
- جدول حركة الأموال
- جدول الاستثمارات
- جدول الاهتلاكات
- جدول المئونات
- جدول المدينون
- جدول الأموال الخاصة
- جدول الدائنون
- جدول المخزونات
- جدول استهلاك البضائع، المواد واللوازم
- جدول مصاريف التسيير

[1] : نفس المرجع السابق / ص23

[2] : بو يعقوب عبد الكريم / مرجع سبق ذكره / ص28.

- جدول المبيعات وأداء الخدمات
- جدول الإيرادات الأخرى
- جدول النتائج للتنازلات على الاستثمارات
- جدول الالتزامات المقبولة والالتزامات المقدمة
- جدول المعلومات المتنوعة

الفرع الثالث: مبادئ الجرد فيما يلي:[1]

- **مبدأ الاستمرارية:** في حالة مزاولة المؤسسة نشاطها فإن أصولها تقيم على أساس التكلفة الأصلية مطروح منها الاستهلاك (المصاريف، الأجور، المواد الأولية....)، أما في حالة التصفية فإن الأصول تقيم على أسعار السوق.
- **مبدأ السنوية**: معناها تخصيص التكاليف الفعلية من مصروفات وإيرادات للسنة المالية أي تحميل السنة المالية ما يخصها من مصرفات أو خسائر سواء دفعت أو لم تقبض
- **مبدأ الحيطة والحذر**: معناه احتياط المؤسسة من الخسائر قبل وقوعها والحذر من احتساب أي ربح إلا تم فعلا وهذا ما يضمن للمؤسسة التسيير بطريقة جيدة وأقل خطورة.

المطلب الثاني: الجرد المادي

إن قيام حساب المواد مادة بمادة ونوع بنوع وقياسها والجرد الحقيقي يسمح لنا بمعرفة مختلف الموجودات الحقيقية المتوفرة في المخازن واكتشاف كل الأخطاء التي ارتكبت خلال التسجيل المحاسبي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يسمح لنا بمعرفة ومتابعة حركة المخزون يوميا، فعملية الجرد المادي يجب أن تتم على كل ما هو ملك للمؤسسة، أي التي تتمتع بصفة الملكية وممتلكات المؤسسة تنقسم إلى قسمين عناصر الأصول وعناصر الخصوم.

الفرع الأول: الجرد المادي لعناصر الأصول

1. الجرد المادي للاستثمارات: وينقسم إلى: [2]

- **الاستثمارات المادية:** تسجل الاستثمارات بقيمتها الأصلية، تكلفة الإنتاج لما تكون.

هذه الاستثمارات مصنعة من طرف المؤسسة أو تكلفة الشراء (ثمن الشراء + مصاريف الشراء)إذا كانت هذه الاستثمارات مشتراة من عند الغير، إذا تم إصلاحها أدى هذا إلى زيادة قيمة الاستثمار، فلا بد من إضافتها إلى حسابها المستثمر المعني.

[1] : بو يعقوب عبد الكريم / مرجع سبق ذكره / ص33.
[2] : محمد بوتين / مرجع سابق / ص191.

أما بالنسبة للمصاريف الإصلاحات الجارية فإنها تعتبر مصاريف تسجيل في الجانب الأيسر من حساب 62.

أ -/ **الأراضي والمباني**: هنالك دفتر يضم هذه الاستثمارات في معظم المؤسسات وعند الجرد لا بد من الاعتراف بالتدني الحاصل في قيمة الأراضي والمباني.

ب -/ **المعدات الأدوات الأثاث:** لا بد أن يدرج كل استثمار في بطاقة قيمة هذا الاستثمار خلال الدورة (عند الشراء، أو عند التنازل)، ويتم تسوية كل استثمار في نهاية الدورة.

- **القيم** المعنوية: لا بد أن تظهر أموال التجارة ضمن عناصر الأصول بالتكلفة الشراء إذا تم إنشائها من قبل المستغل لا تدرج قيمتها في المحاسبة (إلا عند التصفية لمعرفة التجارة) يؤخذ تدني أموال التجارة بعين الاعتبار في نهاية الدورة.

2. **الجرد المادي للمخزون**: إن عملية جرد المخزون تمثل عملا هاما في نهاية الدورة المحاسبية ولا بد من قيام بتعداد السلع المواد، المنتجات نصف المصنعة، المنتجات التامة الموجودة عند الجرد كذلك المنتجات قيد التصنيع، يتم جرد المخزون مرة واحدة على الأقل خلال السنة المالية، وذلك عند إقفال هذه الأخيرة.

ومن أجل الوقوف على الوجود المادي والقيم النهائية للمخزون نتبع في ذلك الخطوات التالية: [1]

أ-/ تقييم البضائع، المواد الأولية واللوازم بتكلفة الشراء التي تشمل سعر الشراء مضافا إليه مصاريف النقل، الشحن، الرسوم الجمركية، وكل المصاريف المدفوعة إلى الغير لإيصالات المنتوجات إلى المؤسسات.

ب -/ تقييم المنتجات (نصف مصنعة، قيد الصنع، تامة) بتكلفة الإنتاج التي تشمل كلفة شراء العناصر الداخلة في الصنع مضافا إلى التكاليف المباشرة وغير المباشرة.

ج-/ تقييم الفضلات والمهملات بالقيمة المحتملة لبيعها مطروح منها عند الاقتضاء جزء يشمل مصاريف التوزيع المتعلقة بها.

عندما يتضح أن التكلفة الحقيقية للشراء أو الإنتاج أعلى من التكلفة الحقيقية للمخزون فإنه يجب على المؤسسة تشكيل مخصصات لذلك.

د-/ عند تقييم المخزون لا بد أن تدرج السلع المراسلة أو المخزنة خارج مخازن المؤسسة (ح./37) أو تلك التي ما زالت قيد التصنيع كذلك السلع التي أرسلت فواتير إلى الزبون، ولم تسلم لهم السلع بعد، وتلك السلع التي استلمتها المؤسسة لتخزينها للغير.

[1] : نفس المرجع السابق / ص191.

بالنسبة للمؤسسة الصناعية فإن المنتجات الصناعية (التامة، نصف مصنعة، قيد التصنيع) تقييم بتكلفة إنتاجها المحددة من قبل المحاسبة التحليلية.

- لا بد من جرد الأغلفة المسترجعة مثل السلع وإدراج المخزون الأغلفة المرسلة كأمان لدى الزبائن، على العكس لا بد من طرحها من مخزون الأغلفة التي استلمتها المؤسسة، كأمان من مورديها.[1]
- نظرا لتعدد عناصر المخزون، من حيث الكمية ومن حيث السعر، ترى ما هي الطريقة المثلى للتسعير المخزون في حركته، وبالتالي الوقوف على التكلفة الحقيقية؟

هناك عدة طرق تحاول كلها الاقتراب من التقويم الأمثل للمخزون نذكر منها: [2]

1/ **طريقة نفاذ المخزون:**

- **طريقة الوارد أولا الصادر أولا:** يتم وفق هذه الطريقة التدرج في تثمين المدخلات وكمياتها، حيث أن الكميات الواردة أولا هي المؤهلة للخروج منه قبل غيرها ثانية كذلك ثم الثالثة....الخ.
- **طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا:** حسب هذه الطريقة فإن الإخراجات تقييم وفق ترتيب عكس للإدخالات أي ما دخل أخيرا يخرج أولا، ثم الذي قياسه إلى أن ينفذ المخزون.
- **طريقة التكلفة الوسطية المرجحة:** وفق هذه الطريقة يتم تقييم المخرجات وفق العلاقة التالية:

ت و م = (مخ1 + الإدخالات) بالقيمة / (مخ 1 + الإدخالات بالكمية)

فهذه الطريقة تصلح للمخزونات التي تخزن طويلا وحركة بيعها بطيئة.

2/ **طريقة التكلفة النظرية:** بموجب هذه الطريقة تقيم الإخراجات خلال الفترة بسعر موحد وثابت، قريبا من السعر الفعلي، ويمكن الحصول عليه بالاعتماد على التكلفة الوسطية المرجحة للفترة السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار تقلبات الأسعار لفترة المقبلة، أو في حالة وجود فرق بين التكلفة النظرية والتكلفة الوسطية للمرجحة، تتم تسوية الإخراجات أو مخزون نهاية المدة.

3/ **طريقة التكلفة النموذجية:** بموجب هذه الطريقة يتم تقييم الادخالات بتكلفة تقديرية تحدد مسبقا، وذلك بالاعتماد على الفترة السابقة، بعد تعديلها وفقا لتقلبات الأسعار المتوقعة، وفي نهاية المدة تقارن أسعار الإدخالات الفعلية بالتكلفة التقديرية بحيث نحسب الفارق.

الفرق = التكلفة الحقيقية – التكلفة التقديرية

[1] : بو يعقوب عبد الكريم / مرجع سابق / ص33.
[2] : حمزة بشير ابو عاصي / المحاسبة العامة / الجزء الثاني / الطبعة الاولى / دار الفكر للطباعة / 2000 / ص15.

إذا كان الحقيقي التقديري: معناه أننا قيمنا الادخالات أقل من التي كان من المفروض أن تقيم بها، وبالتالي الفرق يضاف إلى الادخالات.

إذا كان التقديري الحقيقي: معناه قيمنا التكلفة التقديرية حسب نفس المبدأ السابق مع الملاحظة أن:[1]

الإخراجات الفعلية = (الإدخالات الحقيقية / الإدخالات التقديرية) x الإخراجات التقديرية

خزانة المؤسسة في نهاية الدورة التجارية أو في نهاية فترة زمنية معينة، وذلك لمطابقة الموجود فعلا على رصيد حساب الصندوق، كما يظهر بدفتر الأستاذ، ويجب أن يكون الرصيد الصندوق الحقيقي الناتج عن عملية الجرد الفعلي، وبعد معرفة مجموع النقدية الموجودة في الصندوق قد تجد المؤسسة أن نتيجة الجرد مطابقة للرصيد المحاسبي، وينتهي الأمر في هذه الحالة عند الحد، وإما وجود عجز طبيعي، وهنا يتحمل أمين الصندوق مسئولية هذا العجز أيا كانت صفة صاحب المؤسسة أو موظف إما وجود زيادة في الصندوق إذا لم يتم معرفة مصدره يقفل رصيده في نهاية السنة في حساب الأرباح والخسائر، وعند معرفة كصدره يقيد في حسابه الأصلي.

- **جرد البنك**: عادة يرسل البنك كشف بالحساب للمؤسسة لديه بتاريخ الجرد، وتشرع المؤسسة بإعداد حالة التقارب البنكي في حالة رصيد كشف الحساب الدائن، من رصيد حساب البنك المدين، في دفاتر المؤسسة.
- **الأوراق التجارية:** لا بد من إعداد قائمة بالأوراق التجارية للتحصيل والموجودة في حقيبة الأوراق التجارية بتاريخ استحقاقها...الخ.

لا بد أن يكون هناك تطابق بين القيم الاسمية مع الرصيد المدين لحساب أوراق القبض ح./479.

- **الأوراق المالية**: "السندات" الأوراق المالية (السندات، الأسهم، الالتزامات) لا بد أن يكون محل تعداد شبيه بتعداد المخزون مع الأخذ بعين الاعتبار حساب السندات في دفاتر المؤسسة وحساب الإيداع لدى البنك، السندات المسجلة في المحاسبة بتكلفة الشراء عند الجرد لا بد من القيام بتقييم هذه السندات، وقيمة التقييم الذي يسجل في المحاسبة هو:
- السعر الجاري في البورصة للشهر الأخير للسندات المرقمة
- القيمة المحتملة البيع بالنسبة للسندات غير المرقمة

إذا كانت قيمة التقييم أكبر من تكلفة الشراء، لا يسجل فائض قيمة على العكس من ذلك إذا كانت أقل من تكلفة الشراء يسجل التدني في قيمة السندات الذي يندرج في الميزانية النهائية ويطرح من تكلفة الشراء (مئونة تدني).

- **ديوان على الزبائن**: لا بد من إعداد الكشف العام للزبائن وإعداد وضعية:
  - المواد غير محصلة كلية (أسماء المدينون ومبلغ الدين)

[1] : الأستاذ هوام جمعة / مرجع سابق / ص2.
[2] : الأستاذ هوام جمعة / مرجع سابق / ص3.

- الديون المشكوك فيها (أسماء المدينون ومبلغ الدين)
- الديون التي ستحصل (أسماء المدينون ومبلغ الدين)
- بالنسبة للديون التي لن تحصل تحويل إلى ديون معدومة وتسجل في ح./694 ديون معدومة
- بالنسبة للديون المشكوك فيها نقوم بتقييم تقريبي لتدني (عامة نسبة مئوية من مبلغ الدين) ثم تسجل التدني في الجانب المدين ح./699 مخصصات استثنائية.

الفرع الثاني: الجرد المادي لعنصر الديون

لا بد من إعداد بالأوراق للدفع الموجودة في الدوران (القيم الاسمية وتواريخ الاستحقاق) كذلك النسبة للموردين والديون المتنوعة لا بد من إعداد مراجعة الكشوف الموافقة، بدون أن ننسى الأعباء التي لم تسجل بعد نظرا لعدم وصول الفواتير من أصحابها والتي لم تسجل في الحسابات الديون المعنية.[1]

الفرع الثالث: دفتر الجرد

هو السجل الثاني من سجلات المحاسبية القانونية، وهذا حسب القانون التجاري الجزائري، المادتين 10 و11 منه، ولا بد من إدراج ميزانية وجدول حسابات النتائج في دفتر الجرد الترقيم المفصل للاستثمارات، المخزون، النقديات والديون، لا تنسخ في هذا الدفتر، بل لا بد من الاحتفاظ بالوثائق والدفاتر الملحقة التي تثبت دقة حسابات الميزانية.[2]

المطلب الثالث:

تكتفي المؤسسة خلال الدورة المالية أو المحاسبية بتسجيل العمليات الحسابية في اليومية ودفتر الأستاذ ثم تحليلها ومراجعتها عن طريق إعداد ميزان المراجعة قل الجرد، وحتى تكون المعلومات الواردة فيه صحيحة ومعبرة عن الواقع فإنه لا بد من إحصاء كل الموجودات، وذلك بالقيام بعملية الجرد المادي، تليها عملية إعداد ميزان المراجعة النهائي عن طريق الجرد المحاسبي، وذلك إسناد إلى الأرصدة الصحيحة للحسابات المختلفة، حيث يتم القيام بقيود محاسبية لمعالجة الأخطاء أو الانحرافات أو العمليات التي لم تسجل أصلا، وتسمى هذه القيود بقيود التسوية والتي من شأنها جعل الدورة المحاسبية تتحمل أعبائها وإيراداتها بصفة دقيقة، وبعد ذلك تتم عملية تجميع الحسابات الجزئية والفرعية في حساباتها الرئيسية عن طريق قيود اليومية، ليتم إعداد ميزان المراجعة بعد الجرد ثم يجري البحث عن نتيجة الدورة الصافية عن طريق إعداد جدول حسابات النتائج، ثم نختم الأعمال بإعداد الميزانية الختامية.

الفرع الأول: تسوية حسابات الميزانية

[1] : احمد طرطار / مرجع سابق / ص133.
[2] : الأستاذ هوام جمعة / مرجع سابق / ص4 -5

بعد الانتهاء من الجرد المادي لعنصر الميزانية تقوم المؤسسة بمقارنة الأرصدة الفعلية للحسابات مع تلك المسجلة بالدفاتر المحاسبية أن وجدت فروقات تسوى محاسبيا.

1. **تسوية حسابات الاستثمارات**: تقوم المؤسسة بتسوية الاستثمارات كالأتي: [1]

أ -/ التسجيل المحاسبي لقسط الاهتلاك ح./682.

ب -/ التسجيل المحاسبي لقسط الإطفاء ح./ 699.

ج -/ التسجيل المحاسبي لقسط المئونة ح./ 699.

د -/ التسجيل المحاسبي للاستثمارات قيد الإنجاز ح./ 28

اهتلاك الاستثمارات: يعرف الاهتلاك على أنه المبلغ الذي ينقص من قيمة نتيجة الاستعمال أو التطور التكنولوجي أو لأي سبب أخر.

كما يعرف أيضا على أنه التدني في قيمة الاستثمارات بفعل الاستعمال أو التقادم، حيث تسمح هذه العملية من إعادة تكوين الأموال المستثمرة، ويحسب من تاريخ الشراء المعبر عنه في الفاتورة، الغرض منه هو توزيع تكلفة على عمره الانتاجي على أساس أقساط سنوية تعبر عن الاهتلاك السنوي.[2]

ويحسب الاهتلاك بالطرق التالية: [3]

طريقة القسط الثابت: يعني الاهتلاك الخطي أو الثابت قسمة قيمة الاستثمارات أو الأصل المعني بالاهتلاك إلى أقساط متساوية بحسب مدة الاستعمال (العمر الإنتاجي).

طريقة القسط المتناقص: إن المعدات الانتاجية الخاضعة لهذه الطريقة محددة بموجب قانون الضرائب وبحسب معدل لاهتلاك المتناقص بضرب معدل الاهتلاك الثابت في المحدد لذلك، وهي كالتالي:

- 1.5 إذا كانت مدة الاهتلاك 4 أو 3 سنوات.
- 2 إذا كانت مدة الاهتلاك 5 أو 6 سنوات.
- 205 إذا كانت مدة الاهتلاك أكثر من 6 سنوات.

لتلافي عدم انتهاء الاهتلاك فعندما يكون قسط المتناقص أقل من حاصل قسمة القيمة المحاسبية الباقية على باقي عدد سنوات الاهتلاك نستعمل حاصل قسمة كقسط.

القسط المتناقص = القيمة الحسابية x معدل الاهتلاك المتناقص

[1] : احمد طرطار / مرجع سابق / ص132.
[2] : محمد بوتين / مرجع سابق / ص232
[3] : الأستاذ هوام جمعة / مرجع سابق / ص5.

طريقة الاهتلاك المتزايد: هذا النوع من الاهتلاك يتزايد وفقا لمتتالية حسابية أساسها واحد مجموع عناصرها يساوي مجموع أرقام سنوات الاهتلاك، فمثلا عدد سنوات الاهتلاك أربع سنوات فإنه يخضع للمتتالية 1-2-3-4 التي مجموعها 10، وبالتالي فإن:

- القسط الأول = 1 قسمة 10 من قيمة الاستثمارات
- القسط الثاني = 2 قسمة 10 من قيمة الاستثمارات وهكذا.

معدلات الاهتلاك: من الصعب تحديد مدة استعمال الأصل الثابت بشكل دقيق ومحدد، ويتم تحديدها حسب معايير عديدة تقريبية، ومدة الاستعمال ومعدلات الاهتلاك المتعارف عليها عمليا هي:

- عمر المباني من 50 إلى 100 سنة، أي معدل (1%-2%).
- عمر المباني الصناعية من 20 إلى 50 سنة، أي معدل (2% - 5%).
- عمر المعدات والأدوات 10 سنوات، أي بمعدل (10%).
- عمر معدات النقل من 4 إلى 5 سنة، أي معدل (20%-25%).
- عمر تجهيزات المكتب 10 سنوات، أي معدل (10%).

مدة حساب الاهتلاك: يحسب قسط الاهتلاك السنوي من تاريخ شراء الاستثمارات إلى غاية الدورة المحاسبية، أي إذا تم شراء الاستثمارات في 01/01/ إلى 12/31، لكن ما العمل إذا تم شراء الاستثمار في أي يوم أخر من أيام الشهر:[1]

- إذا تم اقتناء أي استثمار قبل اليوم 16 من أي شهر فيحسب له الشهر المعني كاملا.
- إذا تم اقتناء أي استثمار بعد يوم 15 لا يحسب له الشهر المعني.
- إذا تم التنازل عن الاستثمار قبل يوم 16 من أي شهر فلا يحسب له الشهر المعني.
- إذا تم التنازل عن الاستثمار بعد يوم 15 من أي شهر فيحسب له الشهر المعني كاملا.

المعالجة المحاسبية للاهتلاكات: حيث يتم الاثبات المحاسبي للاهتلاك في نهاية كل سنة 12/31، وذلك بفتح حساب وسيط بين أول سنة مالية من سنوات العمل لاستعمال الاستثمار المعني، ونهاية أخر سنة مالية منها حساب اهتلاك الاستثمار المعني ليتم تجميع أقساط الاهتلاك فيه، من حيث البعد الاقتصادي فيتم تجميع قيمة الاهتلاك إلى كل دورة من سنوات العمر الاستعمالي للاستثمار عبر حساب من حسابات التكاليف وهو ح./ 682، ويجمع حساب اهتلاك الاستثمار المعني 29x بصورة متدرجة من أول سنة إلى أخر سنة من سنوات العمر الاستعمالي على النحو التالي:

من ح./ 682 حصص الاهتلاكات ← xxx

إلى ح./ اهتلاك معدات النقل ← xxx

إثبات الاهتلاك الاستثمار المعني

التنازل عن الاستثمار: يحدث أن تغادر الاستثمارات المؤسسة بسبب بيعها للغير، استبدالها، تقديمها، اتلافها، وعليه يجب أن تغادر دفاتر المحاسبة كذلك، ويكون ذلك كالتالي: [1]

[1] : الأستاذ هوام جمعة / مرجع سابق / ص7.

2. **المصاريف الاعدادية والاطفاءات:** لإلقاء نظرة عليها علينا الإحاطة بمختلف الجوانب التالية:

تعريف المصاريف الإعدادية: هي في الأصل مصاريف عادية – بحسب مكونات المجموعة السادسة نفسها، تتحملها المؤسسة في سياق ممارسة نشاطها العادي، غير أنها ترتبط بإحدى الحالات التالية:

- عند إنشاء تأسيس لأي مؤسسة كانت.[2]
- عند الدمج أو التأسيس جديدة منبثقة عن اتحاد مؤسستين أو أكثر.

- عند تطوير نشاطات المؤسسة مستقبليا.[3]

الإثبات المحاسبي للمصروف الإعدادي: تتجلى الآلية للمصروف الإعدادي في خطوتين أساسيتين مجسدتين عبر قيدين محاسبيين نحو التالي:

إثبات المصروف الإعدادي بطبيعته:

تحويل المصروف العادي إلى مصروف إعدادي: يتعلق الأمر بإثبات استرجاع المصروف العادي عبر حساب من حسابات النواتج ممثلا في إحدى الحسابين (ح./75 أو ح./ 78) كالأتي:

فإن كان المصروف المعني ح./ (62-61-60) فيسترجع عبر حساب 75، إذا كان المصروف المعني من ح./ (63 إلى 68) فيسترجع عبر حساب 78، ويشترط أن لا ترتبط هذه المصروفات (60 إلى 68) بالإنتاج أو الاستغلال الحالي بقدر ما يرتبط بدورات لاحقة.

الإطفاء: بمجرد أن يتم هذا التحويل، بل يصبح المصروف الإعدادي للتوزيع لأكثر من دورة مالية واحدة على أن يتحدد المعدل لهذا الغرض كالتالي: [4]

- 50 % إذا كانت مدة الإطفاء المقررة سنتين
- 33.33 % إذا كانت مدة الإطفاء المقررة ثلاث سنوات.
- 25 % إذا كانت مدة الإطفاء المقررة أربع سنوات.
- 20 % إذا كانت مدة الإطفاء لمقررة خمس سنوات.

حيث أن معدل = (1 قسمة المدة) 100x = (100 قسمة المدة المقررة).

أما قسط الإطفاء = (قيمة المصروف الإعدادي) قسمة (المدة المقررة).

أو قسط الإطفاء = المعدل x المصروف الإعدادي

وعليه فمعدل الإطفاء = (قسط الإطفاء) قسمة (قيمة المصروف الإعدادي) 10x.

---

[1] : منصور بن عوف عبد الكريم / محاسبة عامة / اعمال اية المدة / ديوان الوطن / 1998 / ص6.
[2] : عاشور كتوش / مرجع سابق / ص99.
[3] : شباكي سعدان / مرجع سابق / ص209/205.
[4] : محمد بوتين / مرجع سابق / ص202.

قسط الإطفاء يكون دائما ثابت لأنه يراعي التوزيع المتساوي للمصروف عبر المدة المقررة، ويعتبر من الحصص الاستثنائية، ويتم تسجيله محاسبيا في نهاية كل دورة محاسبية كالأتي:

الاستعمال النهائي للمصاريف الإعدادية: عندما تتم تغطية المصاريف الإعدادية بكاملها لا بد من ترصيد كل من حسابات المصاريف الإعدادية بإطفائها المتراكمة كالأتي:

3. **المؤونات**: هي مبالغ مالية تخصص لمواجهة الخسائر أو التكاليف أو النقصان في قيمة الأصول الحقيقية، وتصنف المئونات إلى قسمين أحدهما يتعلق بجانب الأصول والأخر بجانب الخصوم، وهي موضحة كالتالي:
4. أ -/ **مئونة تدني قيمة المخزون والحقوق:**

- **شروط تكوين مئونة تدني في قيمة المخزون والحقوق:**[1]

- يجب أن يكون التدهور محققا من حيث طبيعته، وأن يشخص العنصر المتعرض للتدهور بمفرده.
- عندما يكون التدهور محققا يجب تكوين مئونة كذلك، ولو تعذر معرفة المبلغ بدقة.
- يحدد المبلغ وبعد دراسته وبطرق إحصائية أو عشوائية في حالة تعذر ذرك.
- تكوين المئونة في نهاية الدورة تأخذ في الحسبان التدهورات المختلفة لهذا التاريخ.
- يعاد النظر في المئونات المكونة مئونة بمئونة في نهاية كل دورة جديدة من أجل تعديلها.

تكون المئونة: تسجل النفقة في حساب النفقة المناسبة ويقابله حساب المئونة المكونة كالتالي:

[1] : احمد طرطار / مرجع سابق / ص181.

إعادة النظر في المئونة: يعاد النظر في المئونة المكونة في نهاية كل دورة مقبلة، مما يؤدي إلى زيادة مبالغها، أو نقصها أو إلغائها أو تعديل المئونات في الجدول التالي:

جدول رقم (06): القيود المحاسبية المتعلقة بإلغاء أو تعديل المئونة

البيان	699 حصص استثنائية		796 استرجاع التكاليف السنوية السابقة		39 مخصص تدني المخزون	
إلغاء			مدين	دائن	مدين	دائن
			xxx		Xxx	
زيادة	xxx					
نصان			xxx		Xxx	

المصدر: شبايكي سعدان/ مرجع سبق ذكره / ص 219.

استعمال المئونة: تستعمل مئونة تدهور قيم المخزون، والحقوق ويرصد حسابها عند:

- بيع المخزون الخاضع للتدهور بالنسبة لمئونة تدهور قيم المخزون.
- قبض مبلغ ممكن من الزبون المشكوك فيه بالنسبة لمئونة هبوط قيم الزبائن.
- بيع الأوراق المالية الخاضعة للتدهور بالنسبة لمئونة تدهور قيم الأوراق

خطوات استعمال مئونة تدهور قيم المخزون والحقوق: [1]

- **خطوات استعمال مئونة هبوط قيم المخزون:**

- تسجيل عملية البيع بفاتورة ومذكرة إخراج.
- تلغى المئونة المكونة في الدورات السابقة لمواجهة هبوط أسعار المخزون المباع، والتي أصبحت دون مقابل ودون مبرر.

- **خطوات استعمال مئونات هبوط قيم المخزون على الزبائن:**

- تسجيل المبلغ النهائي المقبوض من الزبون إن وجد.
- ترصيد حسابات الزبون المعني بتحويل المبلغ الباقي أي الحق المعدوم من حقوق معدومة وترصد ح./294 حساب المئونة المكونة لذلك.[2]

ب -/ مئونات الأعباء والخسائر:

[1] : نفس المرجع السابق / ص189.
[2] : أحمد طرطار / مرجع سابق / ص195.

- يجب تحديد الخسائر والأعباء المقدرة بدقة.
- التفرقة بين الأعباء والخسائر، فالخسائر تعد محتملة الوقوع فتنشأ خارج الاستغلال العادي للمؤسسة، أما الأعباء فتعد محققة الوقوع، وتنشأ عن الاستغلال العادي للمؤسسة.
- يحدد مبلغ الخسارة أو العبء بعد دراسة وبطرق إحصائية أو عشوائية في حالة تعذر ذلك.
- تكوين مئونة في نهاية الدورة، وتأخذ في الحساب والخسائر لهذا التاريخ، أما ما يحدث بعد ذلك فيهمل.
- يعاد النظر في المئونات المكونة مئونة بمئونة في نهاية كل دورة جديدة من أجل إلغائها أو تعديلها.[1]

- **التسجيل المحاسبي:**

- تكوين المئونة: يتم تكوين المئونة، كالتالي:

- **إعادة النظر في المئونة**: نفس القيود المحاسبية المتعلقة بمئونات تدني قيمة المخزون والحقوق.
- **استعمال المئونة**: تستعمل المئونة ويرصد حسابها عند:

- حدوث الخطر بالنسبة لمئونة الخسائر المحتملة
- نهاية الإصلاحات بالنسبة للمئونات القابلة للتوزيع على عدة سنوات.

1/ **تسوية حسابات المخزون:** وتتجلى التسوية المحاسبية للمخزون أكثر في عمليات التعديل التي تواكب حسابات البيع على حد السواء، وتكون على النحو التالي: [2]

1.1 **تسوية المشتريات**: الغرض منها مضاعفة حسابات المشتريات ليظهر حسابا مرصدا في جدول ميزان المراجعة في نهاية الدورة المالية، وتكون عملية التسوية في حالة:

- حصول الزبون على الفاتورة دون حصوله على البضاعة إلى غاية نهاية الدورة، فيجري تسوية وفق القيد الحالي:

- وهكذا يرصد حساب المشتريات المعنية وفق القيد التالي عند الحيازة على ملكية هذه المشتريات.

3.1 تسوية حسابية الحقوق: والتي تشمل:

[1] : نفس المرجع / ص195.
[2] : احمد طرطار / مرجع سابق / ص197.

أ -/ **الحقوق على الزبائن:** أرصدة الزبائن أرصدة مدينة في العادة، إلا أنه يحدث استثناء لسبب أو أخر (كالدفع أكثر من مرة) أن تكون أرصدة بعض هذه الحسابات أرصدة دائنة بتاريخ نهاية الدورة.

وتفاديا لإظهارها بجانب الخصوم من الميزانية الختامية ترحل هذه الأرصدة حسب المخطط الوطني المحاسبي إلى الحساب 50 حسابات الأصول الدائنة يجعل حساب الزبائن مدينا وحساب 50 دائنا.[1]

ب -/ **تسوية الحسابات المصرفية والحساب الجاري البريدي**: يجب إعداد مذكرة التسوية لكل حساب جاري (مصرفي أو بريدي) مرة كل شهر على الأقل بحيث تكون أرصدة الحسابات بدفاتر المؤسسة توافق الأرصدة الظاهرة على الكشوف أو الشيكات البريدية.

- **رصيد البنك دائن:** يحدث أن يكون رصيد البنك رصيدا دائنا، وهذا دليل إذا لم تكن هناك أخطاء على عدم وجود أموال للمؤسسة لحساب البنك واتفاقا مع هذا الأخير على ما يسمى السحب على الكشوف مقابل فوائد، يحول رصيد دائن في هذه الحالة إلى أحد الحسابات الديون المالية ح./ 585 تسبيقات مصرفية حيث نسجل:

ج./ **السندات**: تقوم بتسوية حسابات السندات إذا كان هناك تدني في قيمتها بتكوين مئونة تدني السندات.

د-/ الأوراق التجارية: الأوراق التي مازالت بحوزة المؤسسة عند الجرد، فلو خصمت لحصلت المؤسسة على قيمها الحالية لذلك تقوم مئونة تدني.

ه-/ **تسوية حسابات الديون**: تجرد حسابات خصوم هي الأخرى، حيث يعاد النظر في العملية المسجلة إلى تاريخ 12/31 واكتشاف الأخطاء بمختلف أنواعها، تصحيحها وتبرير الرصيد النهائي، وذلك بإعادة النظر في:

- **حساب الموردين:** هي أرصدة دائنة في العادة إلا أنه يحدث استثناء لسبب أو أخر، تكون أرصدة بعض هذه الحسابات مدينة بتاريخ نهاية الدورة، وتفاديا لإظهارها بجانب الأصول في الميزانية الختامية تحول هذه الأرصدة حسب المخطط الوطني إلى حساب 40 حسابات الخصوم المدينة على الشكل التالي:

4.1 **تسوية حسابات النفقات وحسابات الإيرادات**: حسب مبدأ استقلالية الدورات كل دورة بنفقاتها، وكل دورة بإيراداتها، هذا ما يعني أنه في نهاية كل دورة ومن أجل حساب النتيجة يجب تحديد نفقات الدورة وإيراداتها، من أجل ما يعود للدورة بالضبط يجب إعادة النظر في كل ما سجل خلالها، وهذا يؤدي إلى أربع حالات: [2]

الحالة الأولى: نفقات تعود إلى الدورة، لكنها لم تسجل يجب تسجيلها مما يؤدي إلى زيادة النفقات.

الحالة الثانية: نفقات سجلت في حسابات الصنف 6 بحسب طبيعتها، ولكن لا تعود إلى الدورة (جزء منها أو بكاملها)، يجب حذفها مما يؤدي إلى إنقاص النفقات.

[1] : احمد طرطار / مرجع سابق / ص197.
[2] : احمد طرطار / مرجع سابق / ص198.

الحالة الثالثة: إيرادات سجلت في حسابات الصنف 7 بحسب طبيعتها، ولكن لا تعود إلى الدورة (جزء أو بكاملها) يجب حذفها أي إنقاص الإيرادات.

الحالة الرابعة: إيرادات تعود إلى الدورة لكنها لم تسجل، يجب تسجيلها أي زيادة الإيرادات.

الفرع الثاني: نتيجة الدورة

بعد الانتهاء من عمليات التسوية يشرع في التسجيل المحاسبي لتحديد نتيجة الدورة المحاسبية، وذلك بالترصد المتتابع لحسابات المجموعة السابعة (الصنف 7 نواتج) وحسابات المجموعة 6 الأعباء في حسابات المجموعة 8 النتيجة، حتى تصل إلى نتيجة الدورة الصافية (ح./88).[1]

وقد رأينا فيما سبق الأهمية البالغة لعملية الجرد والتسوية لحسابات الأصول والخصوم، وكذلك التكاليف والإيرادات ومدى انعكاس ذلك على القوائم المالية بشكل عام لامكانية تنظيم الميزانية الختامية بشكل صحيح وتحديد المركز المالي للمؤسسة، ونتائج الدورة المالية للوصول إلى ذلك يجب اتباع ما يلي: [2]

أ -/ **إعداد ميزانية المراجعة بعد الجرد:** بعد الانتهاء تسجيل مختلف قيود التسوية والتأكد من صحتها نستطيع تنظيم ميزان المراجعة العام قبل قيود التجميع، فهذا الميزان سوف يظهر حركات وأرصدة مجمل الحسابات عند نهاية السنة المالية، حيث يجب أن يكون مجموع الأرصدة المدينة مساويا مجموع الأرصدة الدائنة.

ب -/ **قيود التجميع:** إن أول عملية يقوم بها المحاسب في إطار البحث عن النتيجة هو تجميع الحسابات الجزئية والفرعية، كحسابات التكاليف والإيرادات في حساباتها الرئيسية (ذات رقمين) وهذا معناه غلق هذه الحسابات في حساباتها الأصلية.

ج-/ **البحث عن نتيجة الدورة**: في إطار الأعمال التي تقوم بها المؤسسة خلال الدورة المحاسبية هناك بعض العمليات المتصلة بجدول حسابات النتائج، والتي تؤثر على النتيجة النهائية، وينتج عن ذلك إما ربح أو خسارة وترحل مجمل الحسابات الرئيسية الخاصة، بالتكاليف والإيرادات إلى حسابات النتائج وفقا لما ذكرناه سابقا، وتتكون مجموعة حسابات النتائج التي تستقبل حسابات التكاليف والإيرادات من عدة حسابات ما ورد في الدليل المحاسبي، وقد تطرقنا إليها في دراستنا لجدول حسابات النتائج سابقا.

الفرع الثالث: الميزانية الختامية

بعد إعداد جدول حسابات النتائج وتحديد النتيجة الصافية للسنة المالية يتم إعداد وتنظيم جدول، تظهر فيه عناصر الميزانية من حسابات المجموعة الأولى إلى حسابات المجموعة الخامسة، والمستقاة من ميزان المراجعة بعد الجرد بالمبالغ الإجمالية ثم ترحل كل مبالغ الاهتلاك والمؤونات والاطفاءات إن وجدت، وبعد استخراج القيم الصافية مجموع الأصول والخصوم

[1] : محمد بوتين / مرجع سابق / ص221.
[2] : نفس المرجع السابق / ص224.

وترحيل النتيجة الصافية التي تمثل أما مورد جديدا (ربحا) يوضع في جانب الخصوم أو خسارة توضع في جانب الأصول، فسوف تتوازن الميزانية الختامية تلقائيا، بعد إعداد الميزانية الختامية للمؤسسة في 12/31 xxxx، يجب تسجيل القيود في اليومية للسنة السابقة لتسهيل التمييز بين مختلف الدورات والقدرة على المقارنة، وأن عملية توقيف التسجيل لا يقصد بها عدم التسجيل المحاسبي نهائيا، وإنما الفصل بين الدورات بطريقة محاسبية، ويتم إقفال الحساب وإعادة فتحه من جديد، وذلك بكتابة رصيده أولا في الجانب المدين إذا كان الرصيد مدينا، وفي الجانب الدائن إذا كان الرصيد دائنا.[1]

خاتمة الفصل الثالث:

بعد أن تناولنا في هذا الفصل الأعمال المحاسبية وأعمال نهاية الدورة نستنتج أن مراحل الدورة المحاسبية تتكون من مرحلتين - :

المراحل اليومية وهي التسجيل في دفتر اليومية والترحيل إلى دفتر الأستاذ وحساب الأرصدة، فدفتر اليوميـة وثيقة محاسبية يسجل فيها يوميا العمليات التي أنجزتها المؤسسة، أما دفتر الأستاذ هو ذلك السجل الذي يضبط جميع حسابات المؤسسة.

- المراحل الدورية تتمثل في ميزان المراجعة قبل وبعد الجرد (ذلك بعد القيام بعمليات التسوية)، وكذلك إعداد جدول حسابات النتائج .يتم إعداد ميزان المراجعة قبل وبعد الجرد للتأكد من صحة العمل المحاسبي، وهذا يعتبر عمل تحضيري لإعداد جدول حسابات النتائج والميزانية الختامية، كما أن عملية وضع أرصدة الحسابات في تطابق مع الواقع تعتبر الخطوة الأولى للوصول إلى التحديد الصحيح لنتيجة الدورة المحاسبية، وبعد الانتهاء من قيود التسوية تقوم المؤسسة بالتسجيل المحاسبي لعمليات إعادة الترتيب، التي تسمح بترصيد حسابات التسيير إضافة إلى حسابات النتائج، ثم القيام بإعداد وثائق الحصيلة (جدول حسابات النتائج، الميزانية الختامية .(... وإذا تكون المؤسسة قد انتهت من رسم كل القوائم المالية الضرورية.

[1] : محمد طرطار / مرجع سبق ذكره / ص201.

الخاتمة العامة:

تعد العمليات المنجزة سنويا من طرف المؤسسات بمئات الآلاف بل وبعشرات الملايين في بعض الأحيان،
ولنتصور في بعض المؤسسات الوطنية بمختلف وحداتها عبر الوطن وحجم العمليات المنجزة من خلال ذلك، و من أهم الوسائل والأدوات المستعملة التي تقوم على مبادئ وقواعد أساسية تسجل من خلالها كل العمليات
المحاسبية وفق مخطط وطني محاسبي، يجب إلزام بتطبيقه من اجل تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية
و نعتبر المحاسبة من التقنيات الرقمية معالجة البيانات الناتجة عن العمليات المالية، وتعمل على تقديم المعلومات الرقمية من خلال الحسابات التي تتم في شكل تسجيل وتلخيص للعمليات، وتشمل بالإضافة إلى ذلك التأكد من صحة هذه المعلومات خدمة للرقابة الداخلية والخارجية، بحفظ وصيانة السجلات والمستندات واختيار مدى
دقتها وانتظامها
وهي تتطور تماشيا مع التطور الحاصل على مستوى المؤسسة مما يتطلب توسيع اكبر في القواعد المحاسبية حتى تتمكن من معالجة وعرض كل الأعباء المتنوعة والمرتبطة بالعملية الاستغلالية بهدف اعطاء صورة واضحة
.للمسار الذي تنتهجه المؤسسة
النتائج المتوصل إليها:
التسجيل المنظم والمتسلسل للعمليات المحاسبية يؤدي حتما إلى نتيجة دقيقة تترجم الوضعية الصحيحة .للمؤسسة
تهدف المحاسبة إلى ضمان المعالجة للمعلومات المحاسبية منع وقوع الانحرافات من جهة واكتشافها من جهة
.أخرى
احترام التسلسل لمراحل الدورة المحاسبية من بدايتها إلى نهايتها، وإعداد كامل التقارير واجب إلزامي وذلك
بهدف الوصول إلى نتيجة صحيحة ودقيقة، كما أن مختلف الدفاتر المحاسبية والتقارير المالية والحسابات الختامية
واجبة الإعداد، وذلك لأنها تفيد المؤسسة في معرفة وضعية ذمتها المالية تحتاجها للقيام بالتزاماتها
اعمال نهاية الدورة والقيام بعملية الجرد تمثل المرحلة الأكثر أهمية في حياة المؤسسة نظرا لان هدفها هو
.تحديد نتيجة النشاط الفعلية التي تعكس الصورة الحقيقية للذمة المالية
المحاسب يحتاج إلى الكثير من التركيز أثناء قيامه بعمله اليومي أثناء الدورة المحاسبية نظرا لتعدد العمليات،
وهذا ما يفسر وجود بعض الأخطاء المرتكبة أثناء عملية التسجيل المحاسبي خلال الدورة، ولاكتشاف هذه
.الأخطاء عليه التحقيق في الفواتير والجداول اليومية

الاقتراحات والتوصيات:

نحن نعلم أن دور المحاسب لا ينحصر في معرفة المؤسسة لوضعيتها المالية والاقتصادية،ولهذا فإننا تطرقنا في دراستنا إلى جزء من الكل، ولهذا السبب نقترح على الطلبة الذين يدرسون في نفس الاختصاص إلى متابعة البحث في هذا المجال والتطرق للأدوار الهامة للمحاسبة التي لم نتطرق لها وتتمثل في:

تمويل الاستثمارات حيث أن المحاسبة تبين المركز المالي لأي مؤسسة تريد اختيار مشاريعها سواء في المدى الطويل أو المدى القصير والمتوسط.

عمليات الاقتراض حيث تقوم المؤسسة بتقديم تقريرين فيه الوضعية التي آلت إليها المؤسسة ومدى قدرتها على الالتزام بديونها ، وهذا التقرير يقوم اعتمادا على بيانات المحاسبة.

أيضا إذا حاولت المؤسسة بيع أسهمها فالزبون يطلب بيان مفصل على الوضعية المالية للمؤسسة، ويعتمد في إعداد هذه التقارير على البيانات المحاسبية للمؤسسة.

كذلك عندما تقوم المؤسسة بإعداد موازناتها التقديرية فهي تعتمد في ذلك على دفاترها المحاسبية.

تم بإذن الله

قائـــمة المـراجع

قائمة ا□راجع باللغة العربية:

1. عمر صخري / اقتصاد مؤسسة الطبعة الثالثة / ديوان الوطني ا□طبوعات الجامعة / الجزائر / 2003.
2. صمويل □بود/ اقتصاد مؤسسة/ الطبعة الثالثة/ ديوان ا□طبوعات الجامعية/ الجزائر1984.
3. د.عبد الرزاق بن حبيب/ اقتصاد وتسيير ا□ؤسسة/ ا□طبوعات الجامعية/الجزائر2002.
4. سامر عدنان الشريف/ أصول المحاسبة/ دار الصفاء للنشر والتوزيع/ عمان الأردن / 2001.
5. عبد السلام أبو قحف/ اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي/ دار الجامعة الجديدة/ الإسكندرية 2003.
6. صفوت عبد السلام، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية/ القاهرة دار النهضة العربية، التاريخ غير مذكور.
7. حمزة بشير ابوعاصي/ مبادئ المحاسبة/ الجزء الأول/ الطبعة الأولى/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع/ 1999.
8. خالد أمين عبد الله وآخرون / أصول المحاسبة / مركز الكتب الأرد□ / عمان الأردن / طبعة 1999.
9. احمد طرطار / تقنيات المحاسبة العامة في ا□ؤسسة / ديوان ا□طبوعات الجامعية / الجزائر / طبعة 1999.
10. محمد بوتين / المحاسبة العامة للمؤسسة / ديوان ا□طبوعات الجامعية / الجزائر / طبعة 1999.
11. بو يعقوب عبد الكريم / أصول المحاسبة العامة وفق ا□خطط الوطني المحاسبي / ديوان ا□طبوعات الجامعية/ الجزائر / 1999 .
12. إبراهيم الأعمش / أسس المحاسبة العامة / ديوان ا□طبوعات الجامعية / الجزائر / 1999.
13. منصور عبد الكريم / المحاسبة العامة –مدخل- / ا□ؤسسة الوطنية للكتاب / الجزائر / 1992.
14. بوعلام بوشاشي / ا□نير في المحاسبة العامة / الطبعة الثانية / دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع / الجزائر/ 1999 .
15. عاشور كتوش / المحاسبة العامة - أصول ومبادئ - / ديوان ا□طبوعات الجامعية / 2003 / 2
16. خالص صافي صالح / ا□بادئ الأساسية للمحاسبة العامة / ديوان ا□طبوعات الجامعية طبعة 2003/.
17. شبايكي سعدان / تقنيات المحاسبة حسب ا□خطط المحاسبي الوطني / ديوان ا□طبوعات الجامعية / الجزائر 1997.
18. حمزة بشير ابو عاصي / المحاسبة العامة / الجزء الثا□ / الطبعة الاولى / دار الفكر للطباعة / 2000.
19. منصور بن عوف عبد الكريم / محاسبة عامة / اعمال □اية ا□دة / ديوان الوطن / 1998.

ا□ذكرات والرسائل:
1. شهير مناصر، هشام خلادي، ا□ؤسسات الصغيرة وا□توسطة PME ومساهمتها في ترقية ا□نتوج
الوطني/مذكرة لنيل شهادة الليسانس/ معهد علوم التسيير، ا□دية،2004.
2. كربكش ليلى، بركي سميرة / المحاسبة العامة في ا□ؤسسة / ا□ركز الجامعي با□دية / مذكرة ليسانس.
3. فائزة بن شوشة/ مساهمة ا□ؤسسات الصغيرة وا□توسطة في خلق مناصب الشغل/ مذكرة لنيل شهادة
الليسانس/ فرع مالية ا□ركز الجامعي با□دية 2003.

الجرائد الرسمية:
□ الجريدة الرسمية رقم 77